الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

شعبة العلوم الإنسانية

قسم التاريخ

السياسة الفرنسية الاقتصادية في الجزائر ما بين 1830 ـ 1871م

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ حديث ومعاصر

إعداد الطالبتين:

مكي مفيدة

مكي نورة

اشراف الأستاذ:

بوبكر محمد السعيد

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
جعفري احمد	أستاذ	رئيسا
بوبكر محمد السعيد	أستاذ	مشرفا ومقررا
قريزة ربيعة	أستاذة	مناقشة

الموسم الجامعي: 1438 -1439هـ/2017-2018م

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ ٱللهِ الرحْمنِ ٱلرحِيمِ

قال تعالى :(قالت إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة وكذلك يفعلون)

صدق الله العظيم

الآية 34 سورة النمل

شكـــــر وعرفـــان

على نعمة الصبر التي أنعم (نحمد الله ونشكره

بها علينا والتي ساعدتنا في إتمام هذا العمل)

والشكر والترحم على أرواح شهدائنا الذين ضحو بدمائهم وكل ما يملكون من أجل أن تحيا الجزائر حرة مستقلة.

في البداية نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ "**بوبكر محمد السعيد**" على رحابة صدره وصبره معنا في متابعة بحثنا وتوجيهنا، فجزاه الله خيرا وأدامه للعلم ذخـــــــــــــرًا.

كما نشكر لجنة المناقشة على قبولها مناقشة مذكرتنا .

نشكر كل اساتذة التاريخ بجامعة غرداية.

كما نتقدم بالثناء العظيم إلى مسؤولي وعمال متحف المجاهدين بمتليلي على دعمهم لنا بالكتب التي تخدم الموضوع .

و لا ننسى كل من ساهم معنا في إنجاز هذه الدراسة من بعيد أو من قريب ولو بكلمة طيبة فشكرا لكل هؤلاء.

الإهـــــــداء

أبدأ بإهداء ثمرة جهدي هذه الى من **سقت دماؤهم ارض** وطني الى من ضحو بحياتهم لتعم الحرية بلدي الجزائر الى من **كتبوا التاريخ وأوقفوا ظل المستعمر** الى شهداء الوطن **مليون ونصف مليون شهيد** .

الى **حبيبا العمر امي وابي** الى من رافقت دعواتها خطاي الى الغالية **امي** الى من كان عوني وسندي الى من تعب وتحمل مشاق الحياة لأجلي **ابي** الغالي ، الى اخوتي واخواتي صغيرا وكبيرا ايمان ،الميهوب ،احلام ،هاجر ،شيماء ، خديجة ، عبد الباسط. وإلى الروح الطاهرة أخي **عبد الصمد** رحمه الله.

الى خالي بشير وزوجته واولاده نورهان وعبد اللطيف ،الى خالي عمار وزوجته الطيبة رزيقة ،الى خالي عبد الحفيظ وزوجته واولاده عائشة وعبد القادر ، الى **عماتي واعمامي** ، وبنات **اعمامي** .

لا أنسى كذلك رفيقات العمر الغاليات الى من كن ظلي وأملي صديقاتي يمينة، فريحة ،نورة كلثوم خضرة ،سميرة ،أمال ، عتيقة ، مريم ،بشرى، ربيعة.

الى جدي الطيب اطال الله بعمره ورعاه ، الى كل عائلة مكي الكبيرة صغيرا وكبيرا .

الى كل من كانت لهم مكانة في قلبي الى كل من ساعدوني ولو بكلمة طيبة الى كل من تركوا بصمة شخصهم في حياتي .

الطالبة : مكي مفيدة

الإهـــــــداء

إلى من أهدو لنا حياة الحرية والكرامة، وطلبوا الموت لتوهب لنا الحياة، إلى من سقو بدمائهم الزكية هذه الأرض لنعيش في رخاء. إلى أبطال الواجب الوطني"جيش التحرير الوطني"الذين ضحو ولا زالو يضحون لنعيش في أمان واستقرار دائمين.

أهدي ثمرة جهدي إلى الذين قال فيهما الله تعالى "**وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالولدين إحسانا**" إلى من أضاءت لنا درب الحياة بنور الأخلاق والتربية الفاضلة ، إلى من علمتنا أن العلم تواضع والعبادة إيمان والنجاح إرادة والحياة عمل،إلى صاحبة القلب العطوف والصدر الحنون، والتي كان دعاؤها سر نجاحي،إلى قرة عيني وحبيبتي "**أمي الغالية** "أطال الله في عمرها. إلى صاحب القلب الكبير والصبر الطويل، إلى من تعب من أجل راحتي وسعادتي وغرس في داخلي مبادئ الأخلاق، إلى "**أبي الغالي**" حفظه الله ورعاه،وأطال الله في عمره

إلى من كانا لي سنداً في هذه الحياة ودرعا أحتمي بيه إخوتي الأعزاء " **رشيد**" ،" **فتحي** "

وإلى أستاذتي الغالية التي دعمتني وبفضلها حققت حلمي "**كروم فتيحة** "،وأستاذي الذي حبب لي مادة التاريخ " **خليل محي الدين**".

وإلى صديقاتي العزيزات رفيقات دربي " **نزيهة** " ، "**خديجة**" ،"**مفيدة**"، " **سميرة**" ،"**كلثوم**"، "**فريحة**"، "**يمينة**"، "**خضرة**" **أمال**".

وإلى عائلتي "**مكي**" ، "**قبال**" صغيرا وكبيرا.

الطالبة : مكي نورة .

قائمة المختصرات:

الكلمة	اختصارها
جزء	ج
حلقة	ح
طبعة	ع
طبعة خاصة	ط خ
صفحة	ص
ميلادي	م
تعريب	تع
تقديم	تق
ترجمة	تر
مجلد	مج
العدد	ع
هكتار	هـ
فرنك	ف
دون تاريخ	د ت
دون البلد	د ب
منشورات المركز الوطني للدراسات	م م و د
عدة صفحات	ص ص
Presse Universitaire de France	P U F
Page	P

مقدمة

قامت العلاقات الجزائرية الفرنسية خاصة بعد الثورة الفرنسية 1789م على اساس التعامل السياسي والاقتصادي بين البلدين، الا ان العلاقات شهدت توترا بين البلدين لتشتد سنة1827 م وتنتهي بحصار ثم احتلال فرنسا للإيالة العثمانية ، سعت فرنسا منذ الوهلة الاولى من احتلالها للجزائر الى نهب وتحطيم مقومات المجتمع الجزائري كما فرضت سياسة ثقافية واجتماعية تهدف من خلالها الى ترسيخ وجودها في الجزائر و الاستحواذ على خيراتها ،ادركت فرنسا ان السيطرة الكلية تكون بسلب الارض ونزعها من اصحابها وشجعت الهجرة الاستيطانية نحو الجزائر ، وكل هذا كما وضعت مجموعة من التشريعات الاقتصادية وذلك ما نلمسه من خلال **السياسة الفرنسية الاقتصادية في الجزائر ما بين 1830ــ1871م** حيث وضعت فرنسا مجموعة تشريعات مست جميع جوانب الحياة الاقتصادية وفرضتها على الجزائريين .

اولاــ موضوع الدراسة : هو السياسة الفرنسية الاقتصادية في الجزائر في الفترة الممتدة بين 1830ـ 1871 م، وهي فترة الحكم العسكري حيث سعت فيها فرنسا لتثبيت وجودها داخل الجزائر عن طريق تطبيق سياسة اقتصادية من خلالها تحكم السيطرة فالجانب الاقتصادي ولتأثيره على مختلف الجوانب ،اولت له فرنسا اهمية كبيرة الا انه تم تغيير الحكم من عسكري الى الحكم المدني بداية من 1871م.

ـ اما من **حيث المكان** هذه الدراسة تخص الجزائر من خلال موقعها الحيوي الذي جعلها محل اهتمام وعرضة للأطماع الخارجية الاوروبية خاصة منها فرنسا، حيث ابدت اهتمامها بالجزائر وذلك لأهمية موقعها وثرواتها ،وحاجة فرنسا لمختلف تلك الموارد وسعت منذ البداية لربط اقتصادها بالجزائر واستغلال ثرواتها لخدمة مصالح فرنسا .

ـ اما من **حيث الزمان** تتركز الدراسة في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر في الفترة الممتدة بين 1830ــ1871م ، التي تعتبر بداية الاحتلال الفرنسي

للجزائر حيث طبقت فرنسا في هذه الفترة الحكم العسكري ،كما ان هذه الفترة تعتبر فترة حاسمة بالنسبة لاستمرارية الاحتلال الفرنسي داخل الجزائر .

ثانيا ـ اسباب اختيار الموضوع :

إن اختيارنا لموضوع السياسة الفرنسية الاقتصادية في الجزائر ما بين 1830 ــ1871م وانعكاساتها يعود إلى :

أ- الموضوعية :

1ـ الابتعاد عما هو مألوف حيث أغلب الطلبة و الباحثين يتوجهون إلى التركيز على دراسة الجانب الاجتماعي والثقافي ويغفلون الجانب الاقتصادي .

2 ـ اهمية الجانب الاقتصادي في الدراسات التاريخية و بيان تأثيره على مختلف الجوانب .

ب ـ الذاتية :

1 ـ ميولنا للفترة المدروسة وبيان اهميته بالنسبة لتاريخ الجزائر في تلك الفترة.

2 ـ الرغبة في اعطاء فكرة اكثر وضوح حول السياسة الفرنسية الاقتصادية في الجزائر .

3ـ الجوانب التي مستها فرنسا في الفترة الممتدة بين 1830ـ 1871م والتي تعتبر اهم واصعب مرحلة في تاريخ الجزائر .

4 ـ توضيح معاناة الجزائريين وانعكاسات السياسة الفرنسية على المجتمع الجزائري .

5 ــ البحث عن غاية السلطات الاستعمارية الفرنسية الحقيقية من إنفاق تلك الجهود والأموال على بناء السدود والسكك الحديدية في مناطق نائية .

6 ــ اثراء مكتبة كلية العلوم الاجتماعية والانسانية بجامعة غرداية .

ثالثا ـ الاشكالية :

ـ انطلقنا في دراستنا من الاشكالية الرئيسية التالية:

قامت فرنسا منذ بداية احتلال الجزائر بفرض سياسة اقتصادية على تقوم على مجموعة تشريعات وقوانين سعت من خلالها الى تهديم ملكية الاهالي والسيطرة على الجوانب الاقتصادية في الجزائر ومن هذا المنطلق قمنا بطرح الاشكالية الرئيسية التالية :

ـ فيما تجلت مظاهر السياسة الفرنسية الاقتصادية في الجزائر في الفترة الممتدة بين 1830 ـ1871م؟

ومن خلال هذه الاشكالية الرئيسية تطرح مجموعة الاسئلة فرعية :

ـ كيف استطاعت فرنسا تهيئة الظروف لاحتلالها للجزائر وما هي الدوافع الحقيقية لاحتلال الجزائر ؟ وهل رعت فرنسا شروط معاهدة الاستسلام الموقعة بينها وبين الداي حسين ؟

ـ ماهي اهم التحولات التي مست الجوانب الاقتصادية جراء السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر ؟ وفيما تكمن ؟

ـ كيف استطاعت فرنسا توجيه وربط اقتصادها بالجزائر ؟

ـ كيف أثرت السياسة الفرنسية الاقتصادية على البنية الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين وفيما تمثل رد فعل الجزائريين على ذلك ؟

رابعا ـ الخطة المعتمدة في الدراسة :

وللإجابة على مجمل هذه التساؤلات اعتمدنا في هذه الدراسة على الخطة التالية:

مقدمة: افتتحنا بمقدمة حوت تساؤلات وخطة الدراسة .

المتن: والذي افتتحناه فصل تمهيدي، بعدها قسمت الموضوع الى ثلاثة فصول كل فصل يحتوي على مجموعة مباحث وكل مبحث يتضمن مجموعة عناصر ،وكانت الفصول على الشكل التالي:

ـ **الفصل الاول : بعنوان الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م** الذي تناولنا فيه ثلاثة مباحث

المبحث الاول :حول دوافع الاحتلال الفرنسي للجزائر اما المبحث الثاني فيتناول الحملة الفرنسية على الجزائر ،اما المبحث الثالث فيتحدث عن السياسة الفرنسية بداية الاحتلال.

ـ اما **الفصل الثاني :فجاء بعنوان السياسة الفرنسية الاقتصادية في الجزائر في مرحلة الحكم العسكري 1830ـــ1850م** يحتوي على اربعة مباحث المبحث الاول بعنوان مصادرة ممتلكات الجزائريين ، اما المبحث الثاني فجاء بعنوان السياسة الزراعية اما المبحث الثالث فتناولنا فيه السياسة الصناعية والتجارية

ـ **الفصل الثالث :بعنوان السياسة الفرنسية الاقتصادية في الجزائر في مرحلة الحكم العسكري ما بين 1851ـــ1871م** والذي تضمن ثلاثة مباحث المبحث الاول بعنوان مصادرة الاراضي وتوسع الاستيطان .اما البحث الثاني فوضعناه بعنوان التنظيمات الزراعية ، اما المبحث الثالث عنوانه السياسة المالية والتجارية .

ـ **اما الفصل الرابع والاخير فهو بعنوان: انعكاسات السياسة الفرنسية الاقتصادية على المجتمع الجزائري** والذي تطرقنا فيه المبحث الاول الذي هو بعنوان تفكيك البنية الاجتماعية اما المبحث الثاني تفكيك البنية الاقتصادية ، أما المبحث الثالث فعنوانه قيام الثورات الشعبية.

الخاتمة : وفيها خلاصة لما توصلنا اليه من خلال هذه الدراسة للسياسة الفرنسية الاقتصادية للجزائر 1830ـ1871م

خامسا ـ الاهمية والاهداف :

1 ــ الهدف من هذه الدراسة هو توضيح اهم جوانب السياسة الفرنسية الاقتصادية المطبقة في الجزائر .

2 ـ تبيان ممارسات الادارة الفرنسية في تفكيك البنية الاقتصادية للجزائر.

3 ــ ابراز انعكاسات ونتائج السياسة الفرنسية الاقتصادية على الاهالي ورد فعل الجزائريين من ذلك .

سادسا ـ المنهج المعتمد في الدراسة :

وللوصول الى الهدف المنشود من هذه الدراسة اعتمدنا على مجموعة مناهج :

1ـ المنهج التاريخي الوصفي : والذي افادنا في وصف الوقائع التاريخية من حيث الزمان والمكان .

2 ــ المنهج التحليلي : من خلاله حاولنا ان نعطي صورة عن انعكاسات السياسة الاقتصادية الفرنسية على المجتمع الجزائري وذلك عن طريق تحليل الاحداث التاريخية ونتائجها .

سابعا ـ اهم الصعوبات :

واجهتنا ككل دراسة مجموعة من الصعوبات اثناء انجازنا للموضوع :

1ـ شمولية الموضوع حيث يحتاج الى دراسة مفصلة لأنه موضوع اقتصادي.

2 ـ صعوبة الحصول على كتب تدرس الموضوع دراسة مفصلة ودقيقة .

3 ـ واجهتنا مشكلة الحصول على الكتب الاجنبية التي تخص الموضوع وفي ترجمتها كذلك.

4 ـ صعوبة في وضع خطة نهائية للموضوع بسبب تشعب الدراسة الاقتصادية .

5 ـ ان البحث في السياسة الفرنسية المطبقة في الجزائر ليس امر سهل كون فرنسا بلد قانون تعاملت بالقوانين والتشريعات في عملية النهب لتعطي شرعية اكثر لقراراتها .

ثامنا ـ كيف تغلبنا على الصعوبات :

وللتغلب على مجمل هذه الصعوبات قمنا ب :

1 ـ حاولنا وضع خطة تتوافق مع الموضوع .

2 ـ قمنا بالبحث عن كتب تدرس الموضوع اكثر دقة ،من خلال زيارة العديد من المكتبات .

3 ـ كذلك محاولة ترجمة الكتب الاجنبية عن طريق مساعدة الزملاء، الترجمة الالكترونية .

4 ـ التركيز على أهم جوانب الحياة الاقتصادية التي مستها فرنسا في سياستها الاقتصادية في الجزائر .

5 ــ حاولنا قدر المستطاع نقل صورة حقيقية لسياسة فرنسا الاقتصادية ، ودراسة الموضوع دراسة موضوعية .

تاسعا ـ الدراسات السابقة :

. اعتمدنا في اعداد دراستنا المتواضعة على مجموعة دراسات سابقة للموضوع منها :

* صالح حيمر : **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830ـ 1930م** ، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية جامعة الحاج لخضر باتنة 2013ـ2014م .

*سامية بناي واسماء العابدي : **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1830ـ 1900م** مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة 2016 ـ 2017م .

* وفاء العيفة : **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر من الاحتلال إلى غاية 1900م**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة محمد خيضر بسكرة 2012 ـ2013 م.

* عبدالحكيم رواحنة : **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870ـ1930م** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر كلية العلوم الانسانية والعلوم الاسلامية جامعة الحاج لخضر باتنة 2013ـ 2014م.

* عدة بن داهة : **الاستيطان والصراع حول ملكية الارض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830ـ 1962م**، منشورات وزارة المجاهدين ج1،ج2، الجزائر 2008م.

* اعمال الملتقى الوطني الاول والثاني **حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1862م** ، منشورات وزارة المجاهدين الجزائر 2007م.

عاشرا ـ نقد اهم المصادر والمراجع:

ـ حصرنا في هذه الدراسة مجموعة من المصادر والمراجع الهامة من بينها

* **كتاب المرآة لحمدان خوجة بن عثمان** :افادنا في الفصل الاول والثاني حيث يحتوي على معلومات هامة تخص احتلال فرنسا للجزائر ،ومجريات الاحداث والحملة الا انه يتكلم بصفة عامة ولم يفصل في معلوماته .

***كتاب مجاعات قسنطينة لصالح العنتري** :الذي استخدمناه في الفصل الرابع و استنتجنا منه صورة واضحة لمعاناة الجزائريين جراء السياسة الفرنسية والكوارث الطبيعية، بالرغم من اهميته في وصف معاناة الجزائريين الا انه لا يقدم احصائيات دقيقة .

***كتاب الاستيطان والصراع حول ملكية الارض ابان الاحتلال الفرنسي 1830ـ1962م لعدة بن داهة** : بجزئية الاول والثاني والذي استخدمناه في الفصل الثاني والثالث استطعنا من خلاله الكشف عن الكثير من النقاط ، واعطاء صورة واضحة للسياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر مركزا على السياسة العقارية والانتهاكات ضد الفلاح الجزائري الا انه ركز على الجانب الزراعي والتشريعات العقارية ولم يدرس التجارة والنظام المالي .

* **كتاب ادارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر لصالح فركوس** افادنا في الفصل الثاني من خلاله ربطنا العلاقة بين الاحتلال الفرنسي والمكاتب العربية الا انه يركز على المكاتب العربية فقط وعلاقتها بالإدارة الفرنسية .

***كتاب السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844ـــ1916م لأحميدة عميراوي** استعملناه في الفصل الثالث الرابع اضافة الى **كتاب آثار السياسة الاستيطانية على المجتمع الجزائري 1830ـــ1945م** قدم لنا صورة عن سياسة فرنسا الاقتصادية في صحراء الجزائر بصورة بسيطة الا انه يقدمها بصورة مختصرة .

*كتاب Histoire L'Algérie Contemporaine 1827ـــــ 1871 لمؤلفه Charles Robert Ageron الذي استفدنا منه في الفصل الثاني في معرفة أهم المستعمرات الفلاحية و الفصل الثالث في محاولة فرنسا ادماج جزائريين ، الا أنه تحدث بالتفصيل

*كتاب les algériens musulmans et la france1871-1919 لمؤلفه Ageron charle Robert الذي استفذنا منه في الفصل الثاني في إعطاء صورة حول النظام الضريبي ويعتبر مهم في دراسة لملكية خلال الفترة الاستعمارية ، الا أنه تحدث بشكل مختصر.

ـ اما المقالات والملتقيات :

***أسامة عزام احمد :النشأة التاريخية للسكك الحديدية** ،بمجلة الدراسات التاريخية والحضارية افادنا في الفصل الثالث ، حيث قدم لنا صورة عن اهتمام فرنسا بإنشاء السكك الحديدية في الجزائر ،الا انه لم يبرر اكثر حقيقة ذلك الاهتمام .

***موسى عاشور :ملتقى الاول حول العقار ابان الاحتلال الفرنسي 1830ـ1962م** الذي استخدمناه في الفصل الثاني سلط الضوء على أهم الاوقاف الجزائرية ،وكيف تعاملت فرنسا معها اضافة الى القوانين العقارية الا انه ركز على اهم القرارات العقارية الخاصة بمصادرة الاوقاف .

وفي الاخير نتقدم بالشكر الجزيل الى الاستاذ المشرف "بوبكر محمد السعيد" الذي كان له الفضل في سير وتوجيه العمل ، كما انه لم يبخل علينا بالملاحظات القيمة .

كما نتوجه بعبارات الشكر والتقدير للجنة المناقشة التي تفضلت بقراءة هذه الدراسة ونتمنى النجاح والتوفيق.

الفصل الاول :

الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م

الفصل الاول:

الاحتلال الفرنسي للجزائر1830م

المبحث الاول : دوافع الاحتلال الفرنسي للجزائر.

المبحث الثاني : الحملة الفرنسية على الجزائر

المبحث الثالث :السياسة الفرنسية بداية الاحتلال .

تميزت العلاقات الفرنسية الجزائرية خلال بداية القرن 18م بالجيدة حيث تمكنت فرنسا من ربط علاقات اقتصادية وسياسية مع الجزائر ، وبعد إن تهيأت لها الظروف وأسباب مختلفة اتخذتها كذرائع لبسط نفوذها في الجزائر وتمكنت من احتلال الجزائر بعد التخطيط المحكم بداية من الحصار إلى الحملة التي تعتبر بداية التحكم الفعلي في الجزائر.

هل يمكن القول ان التعاملات الاقتصادية للجزائر مع فرنسا جعلت منها محل أطماع لهذه الاخيرة؟

فيما تتمثل الدوافع الحقيقية للاحتلال الفرنسي للجزائر؟

وهل يمكن اعتبار حادثة المروحة كذريعة كافية للتدخل الفرنسي العسكري في الجزائر؟

ما هي نتائج الحملة الفرنسية على الجزائر؟ وهل تقيدت فرنسا بشروطها المعلنة في وثيقة الاستسلام؟

فيما تمثلت السياسات الفرنسية بداية الاحتلال؟

المبحث الأول: دوافع الاحتلال الفرنسي للجزائر.

تميزت الجزائر بموقعها الاستراتيجي ومكانتها المرموقة في حوض البحر الابيض المتوسط وهذا ما جعلها محل اطماع لكثير من الدول الأوربية والتي من ابرزها فرنسا .

هناك أسباب مباشرة وغير مباشرة :

أولا ـ الأسباب غير المباشرة :

1ـ الأسباب السياسية:

أ ـ أسباب خاصة بفرنسا:

الأوضاع السياسية التي سيطرت على فرنسا وخلقها مصاعب داخلية للملك شارل العاشر(chales x)[1]الفرنسي اعتقادا منه أن الحل لإسكات المعارضة هو انتصاره على باي الجزائر.

رغبة الملك شارل في إقامة تعاون وثيق مع روما في منطقة البحر الابيض وذلك للتغلب على الهيمنة البريطانية [2].

تطلع فرنسا لتعويض مستعمراتها التي فقدتها في أمريكا والهند وغرب إفريقيا [3].

---

[1] – شارل العاشر :ولد سنة 1757م، هو آخر ملوك سلالة أل بوربون التي قامت الثورة الفرنسية بخلعها ، حكم من 1823م إلى 1830م،وجاء بعده نابليون بونابرت ،كان نظام شارل رجعي وسيء هذا أدى إلى معارضة سياسية قوية أدى به هذا إلى إعطاء المزيد من الامتيازات إلى الكلروس وطبقة النبلاء . للمزيد ينظر :عمار عمورة : الجزائر بوابة التاريخ ،دار المعرفة الجزائر،2009م، ج1،ص243.

[2] ـ عمار بوحوش : التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962م، ط3 ، دار الغرب الإسلامي ،بيروت، 1997م،ص83.

[3]ـ محمد الطيب العلوي : مظاهر المقاومة الجزائرية 1830.1954م،ط3 منشورات وزارة المجاهدين ،الجزائر ،2000،ص ص30 ـ 31.

خاصة بعد خروجها منهوكة القوى بعد حروب نابليون[1].

تدهور الوضع السياسي داخل فرنسا أثار نقمة الشعب الفرنسي ضد الملك شارل العاشر وهذا ما دفعه بتصريف النقمة النفسية إلى خارج البلاد وذلك عن طريق مشروع الاحتلال للجزائر.

2 ـ الأسباب الاقتصادية:

أ ـ أسباب خاصة بفرنسا:

ظهور التنافس الاستعماري بين فرنسا وانجلترا ومحاولاتهما للتوسع والسيطرة على المنطقة والاستيلاء على ثروات الأقطار المحتلة, وكذلك تحسين أوضاعهما الاقتصادية على حساب تلك الشعوب .

ب ـ أسباب خاصة بالجزائر:

رغبة فرنسا في الحصول على ثروات الجزائر الزراعية والمعدنية وأسواقها التجارية[2]وكذلك السلب والطمع الاستغلال خيرات هذا القطر الغني حيث امتلكت الجزائر ارض زراعية

---

[1] ـ نابليون : قائد عسكري وإمبراطور فرنسي ، حكم فرنسا بصفته قنصل عام تم امبراطور من بداية القرن التاسع عشر ، وكانت أعماله و تنظيماته تأثير على أوروبا . للمزيد ينظر :ناهي أسماء و بلال أمينة : الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1830.1800م ،مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ حديث ومعاصر ، جامعة جيلالي بونعامة ،خميس مليانة ، 20162015م،ص 28.

[2] ـ بشير بلاح و رابح لونيسي : تاريخ الجزائر المعاصر 1830. 1989م ، دار المعرفة ، الجزائر، 2006م،ج1،ص49 .

كبيرة ذات تربة خصبة وساحل من أطول السواحل[1] وكان لمنتجاتها الزراعية خاصة الحبوب أهمية خاصة أنها كانت لازمة لتموين قواتها في عصر الثورة الفرنسية[2].

رؤية فرنسا أن الاقتصاد الجزائري مكمل لاقتصادها فلقد كانت الجزائر تزودها بالقمح والكتان والأغنام والفواكه وحتى القروض النقدية [3]،كما كان للجزائر علاقات اقتصادية مع فرنسا عن طريق موانئ عديدة منها وهران القل والقالة[4].

جاء في عام 1827م تقرير تفصيلي عن أوضاع الجزائر وفائدة تنظيم حملة ضدها ،كما كتب وزير الحربية للملك شارل العاشر أن السواحل الجزائرية تحتوي على مراسي عديدة والاستيلاء عليها يعتبر فائدة لفرنسا[5].

تم نشر سنة 1797م دراسة كان عنوانها محاولة حول الامتيازات [6]التي يمكن الوصول عليها عند إنشاء مستعمرات جديدة، ووصلت تقارير من طرف القناصل الفرنسيين تجيب بدقة عن أسئلة تخص مشروع احتلال الجزائر[7].

---

(1) ـ جلال يحي : تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر المكتب الجامعي الحديث ،الأزاريطة ،الإسكندرية ،1999، ص253.

(2) ـ الثورة الفرنسية : حدث تاريخي بدأ أولا على شكل انقلاب سياسي في فرنسا سنة 1789م ، اختلاف المؤرخون في أسبابها فمنهم من يرى أنها حركة علية وآخرون يرون أنها ثورة الطبقات المحرومة من الامتيازات ضد الطغيان إقطاعي والغالب ان السبب مباشر هو حالة الإفلاس التي مست خزانة الدولة . للمزيد ينظر : عمار عمورة : المرجع السابق ،ص241.

(3) ـ جمال الدين الألوسي : الجزائر بلد المليون شهيد ، وزارة الثقافة ، مديرية الإعلام السلسلة الإعلامية 12، (د،ت) ،ص06.

(4) ـ يحي بوعزيز : سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830. 1954م ، دار البصائر ، الجزائر ،2009م، 75 .

(5) ـ عمار بوحوش : المرجع السابق، ص 85 .

(6) ـ الإمتيازات :هي الحقوق والامتيازات التي قام بمنحها السلاطين العثمانيين لدول الأجنبية ورعاياها على الأراضي العثمانية ، أو هي تلك التي حصل عليها الأجانب جراء ضغوطاتهم السياسية والاقتصادية على الدولة العثمانية خلال فترة ضعفها . للمزيد ينظر :سهيل صابان :المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ،مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية ، السلسلة الثالثة الرياض ، 2000م، ص 36.

(7) ـ عمار بوحوش : المرجع السابق ، ص 85 .

3 ـ الأسباب الاستراتيجية :

اهتمام فرنسا بالجزائر واعتقادهم أن احتلالهم للجزائر سيقضي على التفوق البريطاني في منطقة البحر الأبيض المتوسط وذلك من خلال إرسال جواسيس للجزائر للحصول على معلومات تحتوي على نقاط استناد إستراتيجية.

الرغبة في الهيمنة على الجزائر التي تعتبر تابعة للإمبراطورية العثمانية المنهارة واهتمام فرنسا بالقطر الجزائري، حيث كان يظهر في كتابات وأحاديث الرحالة ويظهر في مساومات فرنسا بعد الاحتلال مع بعض الدايات وذلك للحصول على امتيازات خاصة بها في منطقة الجزائر[1] وتم رفع في فرنسا تقرير للسلطات المسؤولة حول الشاطئ الجزائري والأماكن التي تصلح لإنزال الجنود ولديهم خرائط مفصلة بحيث إن احتلال الجزائر أمر لا يتطلب مجهود جبار[2].

4 ـ الأسباب الدينية:

أ ـ أسباب خاصة بالجزائر :

ـ موقف الجزائر وأسطولها البحري حيث ساهمت في الدفاع وحماية المسلمين[3].

ـ كانت الجزائر تتزعم الجناح الإسلامي في شمال إفريقيا وفرنسا تتزعم الجناح المسيحي وهناك كان الصراع قائم كنوع من الحروب الصليبية[4].

---

[1] ـ عمار بوحوش: المرجع السابق ،ص 85.

[2] ـ مسعود مجاهد : أضواء على الاستعمار الفرنسي للجزائر ، دار المعارف ، مصر، (د،ت) ص.11

[3] ـ محمد الطيب العلوي: المرجع السابق،ص30.

[4] ـ رأفت الشيخ : تاريخ العرب المعاصر، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، 1996م (د،ب)، ص132.

ب ـ أسباب خاصة بفرنسا:

ـ رغبة فرنسا في إحياء المسيحية في إفريقيا وفي تنصير الجزائر.

ـ الصراع الذي كان قائم بين الدول المسيحية الأوربية وبين الدولة العثمانية انعكس على الجزائر وذلك في اعتبار الدول المسيحية الأوربية ان الأسطول الجزائري امتداد للأسطول العثماني [1].

كما ان التعاون بين الدولة العثمانية الإسلامية والدولة الجزائرية دفع بالدول المسيحية الأوربية بالتعاون ضد المسلمين في الجزائر واسطنبول[2].

ثانيا ـ الأسباب المباشرة :

1 ـ قضية الديون:

تميزت علاقة الجزائر مع فرنسا منذ القرن السادس عشر بالطيبة حيث منحتها الجزائر امتيازات تجارية هامة سمحت لها بإنشاء مؤسسات في مناطق عديدة ، من إعمالها صيد المرجان وتصدير الحبوب إلى أوروبا مقابل دفع ضريبة سنوية واعترفت الجزائر بالجمهورية الفرنسية الجديدة عند قيام الثورة الفرنسية 1789م [3].

---

[1] ـ عمار بوحوش : المرجع السابق، ص ص 85 ـ 86 .

[2] ـ نفسه ، ص ص85 ـ 86.

[3] ـ أبو القاسم سعد الله : محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، ط3 ،الشركة الوطنية لنشر والتوزيع الجزائر،1982م،ص13.

عرفت فرنسا في عهد الثورة الفرنسية صراع داخلي وأصبحت في أمس الحاجة إلى المواد الغذائية الضرورية منها القمح ,فقد تعرض الوسط الفرنسي إلى موجات من الجفاف اضر بالإنتاج الزراعي وصارت المصانع الفرنسية مهددة بالغلق[1].

بسبب الحصار الاقتصادي والعسكري الذين فرضتهما الدول الأوروبية المعادية للثورة الفرنسية [2].

وهنا وجد الفرنسيون ضالتهم في الجزائر وطلبوا يد العون من الداي حسين [3]في البداية اعتذر الداي من عدم توفر المبلغ الكافي ,إلا انه اقرض الحكومة الفرنسية 1796م أموال بدون فائدة بقيمة مليون فرنك ولكن بشرط ان تستعمل هذا القرض لشراء الحبوب من الجزائر [4].

وعبر عن هذا الموقف "الداي حسين " في رسالة وجهها إلى محافظة العلاقات الخارجية الفرنسية بتاريخ 16اكتوبر1795م :" لن نرد أي طلب للجمهورية يكون في متناولنا فالمواد المعيشة ،والخيول الجيدة ،هذه هي منتوجاتنا، فالصديق الحقيقي هو ذلك الذي يظهر عند الحاجة ...نحن على استعداد لأن نمدكم بالحبوب والمواد المعيشية وباختصار كل ما تطلبوه منا ..."[5].

---

[1] ـ كمال بن صحراوي : الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر العهد العثماني ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ،جامعة معسكر ، 20092008 م، ص 115.

[2] ـ عبد الرحمان نواصر: مسألة الديون الجزائرية على فرنسا وانعكاساتها على علاقات البلدين في أواخر عهد الدايات ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ، جامعة غرداية ، 20112010م، ص 106.

[3] ـ الداي حسين :ولد 1773 م، هو أخر الدايات الجزائر 1818. 1830 م ، تلقى تكوين خاص في العمل العسكري تجند في الحامية العثمانية عين حاكما في الجزائر ، اهتم بإصلاح الجيش والأطول البحري ، وقع معاهدة الاستسلام في الجزائر ،توفي 1830م. للمزيد ينظر : عروك ربحة :العلاقات السياسية والعسكرية بين الجزائر والدولة العثمانية 18301791م، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2014 ـ2015م، ص 81.

[4] ـ ابو القاسم سعد لله : المرجع السابق ، ص ص 14ـ 15.

[5] ـ عبد الرحمان نواصر : المرجع السابق ،ص 107.

كانت جميع الدول الأوربية تقف ضد فرنسا وكانت الجزائر الدولة الوحيدة التي تمد لها يد العون ،حيث مدتها بالأرزاق رغم التهديد التي كانت تتلقاه من طرف الدول المتحالفة ضد فرنسا قام الداي حسين بفتح جميع الأسواق الجزائرية لفرنسا ,و بإخراج البضائع الممنوعة وجميع ما كانت فرنسا تأخذه بالدين وارتفعت ديون فرنسا على الأهالي[1].

كذلك سمحت الجزائر من فرنسا أن تتمول من موانئها وذلك حينما كانت الأسواق الأوربية مغلقة في وجه التجارة الفرنسية ,في بداية الأمر كانت عملية شراء المواد الغذائية تتم عن طريق دفع الشركة الفرنسية الوكالة الوطنية الفرنسية المبلغ للحكومة الجزائرية، غيرت فرنسا طريقة الدفع لجأت إلى التاجرين اليهوديين بكري وبوشناق للدفع للحكومة الجزائرية[2]وهنا يظهر دور التاجرين في تأزم العلاقات بين البلدين [3].

عقدت فرنسا صفقة مع شركة يهودية تحتكر الحبوب والأعشاب حيث كان يديرها كوهين بوخريص وبكري بوشناك [4]لشراء القمح بسعر 120فرنك للقنطار الواحد وهنا ظهرت المؤامرة التي خطط لها اليهوديان بالاتفاق مع بعض أعضاء الحكومة الفرنسية[5].

كان اليهوديان يبيعان الحبوب بأسعار عالية ويقدمان تسهيلات في مدة الدفع وكان ربحهما كبير نظرا لطول مدة التسديد ، والداي يحصل مقابل سماحه لهما باحتكار القسم الأكبر

---

[1] ـ عزيز سامح ألتر : الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية ،تر، محمود على عامر ، ط1،دار النهضة العربية ، بيروت ، 1989م ص631.

[2] ـ أبو القاسم سعد الله : الرجع السابق ، ص ص15 ـ 16.

[3] ـ أسماء ناهي ،امينة بلال : الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1800.1830م، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة بونعامة ، خميس مليانة ، 2015. 2016 م،ص47.

[4] ـ ميشيل كوهين بكري : يعرف باسم مستعرب وهو ابن زاهوت ،كان صاحب تجارة في اوربا قبل ان يفتح مركز في مدينة الجزائر سنة 1770م ازدهر المركز ،حيث انظم لزاهوت شركاء يهود جدد . أما بوجناح (بوشناق) : كان ايضا من اسرة تعمل في التجارة في الخارج جاءت للجزائر عام 1723م إذ أصبح اليهوديان ذو نفوذ قوي وتأثير في كل المجالات التي تخص الدولة للمزيد ينظر احمد ياغي : العالم العربي في التاريخ الحديث ، مكتبة العبيكان ط1،الرياض،1997، ص 253.

[5] ـ عقيل لطف الله نمير : تاريخ الجزائر الحديث، منشورات جامعة دمشق(ب ط)،2013. 2014م،ص ص285 ـ290.

من تجارة الجزائر على مبلغ معين من المال , استمرت فرنسا تستورد الحبوب من الجزائر حسب مجموع الديون 30 مليون أطالت فرنسا في دفع الديون المستحقة للجزائر بسبب العجز المالي لديها[1].

نجح اليهوديان في تحويل الدين من دين خاص إلى دين حكومي واقنعا الداي بعدم قدرتهما على دفع المبلغ له إن لم تدفع الحكومة الفرنسية لهما ،وبعد مناقشات طويلة بين ممثلي اليهود وأنصارهم في الحكومة الفرنسية منهم وزير الخارجية الفرنسية تمكن اليهوديان من الحصول على مبلغ قدره أربعة ملايين فرنك فرنسي ولم يحصل الداي على شيء بالرغم من إن الدين عام .

لم يستطع اليهوديان الحصول على كامل الديون بالرغم من دعم حلفائهم إليهم وسادت العلاقات بين الحكومة الفرنسية وحكومة الداي في عهد الإمبراطورية ، ولقيت مسالة الديون دور حاسم في تعكير العلاقات بين البلدين واستغل اليهود الموقف فكانوا ا يقومون بمهاجمة السفن والممتلكات العائدة لفرنسا ويعتبرونها جزء من الدين وتعويض عن ذلك إلا إن فرنسا لم تعترف لهم بذلك.

استأنفت المباحثات بين الطرفين الجزائري والفرنسي عام 1815م حول قضية الديون الجزائرية على فرنسا وهناك أبدت الحكومة الفرنسية حرصها على إعادة العلاقات الحسنة مع الحكومة الجزائرية .

عمل القنصل ديفال (Deval)[2] على تحقيق طموح فرنسا في احتلال الجزائر ودعمه لليهود للحصول على ديونهم من فرنسا، وفي سنة 1919م عينت الحكومة الفرنسية لجنة

---

[1] ـ عقيل لطف الله نمير : المرجع السابق، ص ص 285 ـ 290.

[2] ـ ديفال :هو آخر قنصل فرنسي في الجزائر قبل الاحتلال كان في نفس الوقت تاجرت ورط في كثير من القضايا مع محلات بكري وبوجناح، ولقد كانت مواقفه الشخصية من الاسباب التي زادت تعفنا عندما وقعت الازمة الاخيرة بين الجزائر وفرنسا ، ينظر :حمدان خوجة : المرآة ص 185 .

رباعية لدراسة الدين الذي عليها وقدرته اللجنة ب42 مليون فرنك، المبلغ شيئا فشيئا إلى إن صار 7 ملايين أصدرت فرنسا مذكرة في 28 أكتوبر 1819م أكدت عزم ملك فرنسا على إرضاء الجزائر[1].

ويذكر مؤرخ فرنسي أن المذكرة نصت على إن فرنسا لن تقوم بتسوية الدين إلا بعد إعلان الباشا التخلي عن مطلبه حول تسديد الدين له شخصيا وإنما يسدد لبكري وأعلن الداي.

رسميا في 12 افريل 1820م رضاه عن ذلك أي قبول تسديد الدين الذي عليها الى يعقوب بكري مباشرة ولما يستعد بكري قرضه فانه سيدفع المبلغ للباشا[2].

تقرب بكري من القنصل الفرنسي ديفال ووعده بمبلغ هام ان عمل على اسراع التصفية ويزعم بعضهم ان بكري اعطاه مبلغ مالي والآخر يقول ان القنصل الفرنسي حصل على وعود فقط ،كما ان الباشا قرر ان يرسل للحكومة الفرنسية بالإسراع في التصفية وهو يعلم أن أعمال غير لائقة تحصل في الموضوع وكان الباشا يأمل بعمله هذا ان يسترجع أموال الدولة[3].

وتظهر مساهمة القنصل ديفال في المفاوضات واستغل احتياج بكري وشريكه كما ان احد لم يستفد من الدين غير السيد ديفال وأصدقائه[4]، ويعتبر أحد الداعين بإلحاح شديد لاحتلال ايالة الجزائر وقام بتعقيد مشكل الديون وفتح المجال لنهب البلاد وخيراتها[5].

---

[1] ـ ابو القاسم سعد الله : المرجع السابق، ص18.

[2] ـ نفسه ، ص 18.

[3] ـ حمدان خوجة : المرآة ، تق،تع،تح، محمد العربي الزبيري،(ط،خ)،وزارة الثقافة ، 2007م، ص 141.

[4] ـ حمدان خوجة : المصدر السابق ، ص 142 .

[5] ـ صالح فركوس :محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر 1830. 1925م ، نشر بجامعة قالمة ، 2010م ص 07.

تم تكليف القنصل الفرنسي من قبل حكومته بالشرح لداي ان الديون الفرنسية تمت تسويتها ، ولما علم الداي بذلك كتب برسالة الى الملك الفرنسي يقول فيها . ان القنصل الفرنسي اتفق مع اليهوديين وقد حصل على حصة كبيرة من هذه النقود وبناءا على ذلك هو لا يريد ديفال كقنصل فرنسي على الجزائر ،وطالب في رسالته بدفع المبلغ المذكور لكنه لم يتلق جوابا لذلك[1]وبقيت المسالة معلقة حتى حدوث حادثة المروحة[2].

2. حادثة المروحة :

عرفت العلاقات بين "الداي" و ديفال"، حالة كبيرة من الاحتقان، وزاد الطين بله سلوك فرنسا في عدم الرد على رسائله ، حيث جاءت مناسبة عيد الفطر 29 أفريل 1827م[3]،والتي اعطت ديفال الفرصة لملاقاة الداي ، لأنه يستقبل الداي لقناصل فرنسا ليلة العيد.وكان للقنصل الفرنسي نية استفزاز الداي حيث وردت عدة روايات حول ما حدث بين الداي والقنصل ديفال بما فبها رواية هذا الأخير يقول:" تنقلت رغم ذلك في الوقت المحدد إلى القصر ثم أدخلت للمقابلة ، فسألني الداي ، هل أعلنت انكلترا حقيقة الحرب عن فرنسا .أجبته إنها إشاعة خاطئة لها علاقة بالاضطرابات في البرتغال، والتي لا ترغب حكومة الملك التدخل فيها . قال الداي :هكذا إذا تمنح فرنسا لإنجلترا كل ما ترغب ، وأنا لا شيء تبدو لي سيدي أن حكومة جلالته منحتكم دائما كل ما في استطاعتها . لماذا لم يجيب وزيركم على الرسالة [4]التي كتبتها إليه؟ كان لي الشرف أن آتيكم بالجواب فور ووصوله لماذا لم يجبني مباشرة .هل انا قروي ، رجل من طين ، حاف؟ انتم السبب في عدم الرد ووصول أية إجابة من وزيركم أنتم أوحيتم له بعدم الرد ، انت

---

(1) ـ سامح ألتر نمير: المرجع السابق، ص 667.

(2) ـ عبد الرحمان نواصر : المرجع السابق ، ص 125.

(3) ـ نفسه ، ص 130 .

(4)ـ انظر الملحق رقم (01): صورة من تقرير ديفال حول حادثة المروحة ، ص 156.

شرير، خائن وفاقد الإيمان ووقف من مكانه وضربني بمقبض مروحة بثلاث ضربات قوية على جسمي ثم طلب مني الانصراف"[1].

ونجد هنا من تصريح ديفال ان الداي هو الذي خرج عن الأصول ، وسلوكه عنيف لكن الشيء الذي جعلنا نتساءل ،لماذا يثور بهذا الشكل العنيف ؟إذا لم يتفوه "ديفال "بكلام مشين[2].

وحسب "**حمدان بن عثمان خوجة**[3] الذي روى ما جرى بين الداي "حسين" والقنصل "ديفال" لقد جرت العادة أن يقوم قناصله الدول الأوربية المعتمدين في الجزائر القيام بزيارة إكرام لداي حسين وذلك بمناسبة عيد الفطر في29افريل 1827م ،جاء القنصل الفرنسي لتهنئة الداي في المساء وبمحضر جميع أعضاء الديوان وبعد الحفل سأل الداي القنصل عن سبب عدم إجابة حكومة فرنسا عن برقياته الخاصة بمطالب بكري فأجابه السيد ديفال قائلا " أن حكومتي لا تتنازل عن لإجابة رجل مثلكم " وكان الرد مهينا للباشا[4].

تطور الحديث بينهما تمادى القنصل الفرنسي في استفزازاته وتشعب الحديث بين الرجلين حول موضوع السيادة على البحر الابيض المتوسط وهناك اشتد غضب الداي ويذكر انه ضربه بمروحته حسب ما تذكره المصادر فالكلمات التي تلفظ بها وفال قد مست كرامة

---

(1) ـ رسالة القنصل الفرنسي "ديفال " لوزير الحربية "داماس" ، للمزيد ينظر : عمار حمداني : حقيقة غزو الجزائر ، تر لحسن زغدار ، منشورات تالة ،ط2 الجزائر ، 2008م ، ص 70.

(2) ـ حمدان خوجة : المصدر السابق ، 180.

(3) ـ حمدان خوجة :من مواليد 1773م ، من نخبة مثقفة ، يتقن العديد من اللغات حيث شغل منصب مستشار أول لدى الداي حسين وكان موضع ثقة ، شغل منصب عضو البلدية من طرف دي بورمون، أما كلوزيل فقد ولاه لجنة تقدير التعويضات الأملاك المصادرة كما كلف بالمراسلة مرتين بمهمة الى الحاج أحمد باي في اوت 1804م ، حول امكانية عقد صلح بين الباي والدوق روفيقو ،كانت مشاعره معادية للفرنسيين واضحة ، من مؤلفاته المرآة ،توفي 1840م . للمزيد ينظر: بن نعيمة عبد المجيد: موسوعة أعلام الجزائر 1830.1954م(ط،ح)،(م،م،و،د،ب،ح،و) الجزائر2007م ،ص ص 121.126.

(4) ـ حمدان خوجة : المصدر السابق ص 180.

الداي امام ديوانه [1]وصرفه طالبا منه ان يغادر بلاده فور وإلا يتخذ ضده إجراءات أخرى وهناك انصرف القنصل الفرنسي حيث ظهرت في اليوم نفسه سفينة شراعية فرنسية في ميناء الجزائر وأخذته وأتباعه الى فرنسا، وهناك كتب القنصل الفرنسي عن الحادث وطلب من الحكومة الفرنسية اتخاذ الوسائل للمحافظة على كرامة فرنسا[2].

وأرسل شارل العاشر ملك فرنسا قائد وحدة بحرية بعد الحادثة وقام بتقديم إنذار لداي "لقد غضب صاحب الجلالة من الخروج عن ضبط النفس الفظيع والمثير الذي ارتكب ضده ...وهو يطالب بإصلاح سريع جدا إرضاء علني يوصف كما يلي ...اعتذار على رؤوس الإشهاد ...رفع العلم الفرنسي فوق قلاع الجزائر وقصر الداي وتحيته بمائة طلقة وطلقة واحدة " وهناك بدأ اسلوب فرنسا الاستفزازي في الجزائر وانقطعت الاتصالات بين البلدين الا ان فرنسا كانت تبقي بقناصلها في الجزائر[3].

كان رد الفعل في فرنسا متباينا فمنهم من رأى ان الرد يكون بقيام فرنسا بحصار بحري على الجزائر، وذلك حتى يقوم الداي بترضية كافية عن هذه الاهانة ومنهم من دعي بإرسال حملة كاملة تقوم باحتلال الجزائر.

اعتبرت فرنسا حادثة المروحة اهانة كبيرة لا يمكن السكوت عنها وقامت بمطالبة الداي بالاعتذار ومجموعة شروط منها:

ـ تقديم اعتذار رسمي من طرف الداي حسين لما حصل للقنصل ديفال .

---

[1] ـ بشير بلاح و رابح لونيسي : المرجع السابق ، ص ص 52 ـ 51.

[2] ـ سيمون بفايبر: مذكرات جزائرية عشية الاحتلال ، تح، أبو العيد دودو، دار هومة ، الجزائر، 2009م،ص 39.

[3] ـ وليام سبنسر : الجزائر في عهد رياس البحر ، تع ، تق، عبد القادر زبادية ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2006م، ص ص،200 ـ 201.

ـ رفع العلم الفرنسي على قصر الداي وابراج وحصون الجزائر واطلاق100 طلقة مدفعية[1].

قام الداي حسين برفض الاعتذار ، وتصاعدت حدة العلاقات بين البلدين وقامت فرنسا بفرض حصار بحري على الجزائر من 16جوان 1827م وذلك لإنقاذ اوروبا من القرصنة وانتقاما لما حصل لفرنسا وهناك بدأت فرنسا في وضع خطط مناسبة وتحديد الوقت المناسب وفي يوم 31 جانفي قررت الحكومة الفرنسية غزو الجزائر حيث اقر الملك بمرسوم 7 فيفري تمهيدا لانطلاق الحملة [2].

[1] ـ بشير بلاح و رابح لونيسي : المرجع السابق , ص ص51ـ 52.

[2] ـ نفسه ، ص 52.

المبحث الثاني : الحملة الفرنسية على الجزائر 1830 م .

اشتدت العلاقات بين الجزائر وفرنسا خاصة بعد حادثة المروحة التي اعتبرتها فرنسا عذرا لاحتلال الجزائر وهناك تسارعت المراسلات بين البلدين لتشتد الاوضاع وبدأت فرنسا الاستعداد للحملة

أولا ـ الاستعدادات الفرنسية للحملة :

اصدر الملك شارل العاشر بتجنيد البحرية استعدادا للغزو يوم 7 فيفري 1830 وذلك تتويجا للحصار والرغبة في السيطرة الاقتصادية على ثروات الجزائر والتحكم في مقدراتها السياسية بصالح فرنسا[1] وبعد صدور هذا القرار بعشرين يوم أرسلت جميع دول البحر الأبيض المتوسط المؤيدة لفرنسا السفن المطلوبة منها واجتمعت حشود الجيش ، وتألف جيش الغزو من ثلاثين الف جندي وكان الجيش مقسم الى ثلاث فرق.

اجتمع يوم 25ماي 1830م في مرسيليا وبالتحديد ميناء طولون مائة وثلاث قطع حربية وستمائة وخمس وسبعون سفينة، وكانت تلك السفن محملة بلوازم صحية والعتاد والأغذية التي تخص الجيش في حين كانت فرنسا تعد للحرب كانت الجزائر تتغلب في الفوضى والمشاكل وحاول الداي حسين باشا توعيتهم دينيا ، فقد الأهالي الغنائم بسبب الحصار المفروض كذلك كانت الحياة التجارية متوقفة بالمدينة وانعدمت الثقة بالدايات وانصرف الأهالي عن الخدمة العسكرية بسبب انعدام الغنائم والمعاشات ، وأصبح الداي عرضة للاغتيال وانعدم الاستقرار وكان يحي آغا[2] من اقوى القادة ، حيث كان له صديق وهو القنصل الهولندي من أصدقائه المخلصين اخبره انه إن لم تعقد الجزائر الصلح مع فرنسا فان فرنسا ستقوم بحملة عليها وإنزال قواتها في سيدي فرج وشن هجوم على الجزائر

---

[1] ـ نصرالدين سعيدوني :ورقات جزائرية ، ط2 ،دار البصائر للنشر والتوزيع ، الجزائر ،2012م ،ص 382 -

[2] ـ يحي آغا: اشهر قائد عسكري عرفته الجزائر في عهد الاغوات والدايات صاحب فضل كبيرعلى احمد باي اذ هو الذي ساعده في تدعيم سلطته في شرق الايالة ، ويعتبر قته أكبر خطأ ارتكبه جيش الداي في حياته .للمزيد ينظر: حمدان خوجة : المرآة المصدر السابق ،ص 188.

أ ـ استعدادات الجزائر لمواجهة الحملة :

قام الأغا[1] بإقامة تحصينات في المنطقة لكن, الباشا عزله من منصبه ونفاه خارج البلاد بسبب أقوال أعدائه التي صدقها الداي[2] وحسب النقيب شريف الزهار أن كانت هناك مؤامرة أنصار "الأغا يحي" الذي قتله الداي سنة 1828م وذلك بعد وشاية ضده نفادها أنه كان ينوي قلب النظام ضد الداي حسين[3] .

ويذكر احمد باي[4] في مذكراته إن الداي حسين يعلم بمشاريع فرنسا وأمره بالاهتمام بعنابة وعند قدومه للجزائر لتقديم "اللازمة"[5] اخبره الباشا قائلا " لي لديكم اكثر من الوقت الكافي للخروج إلى الفرنسيين الذين سينزلون بسيدي فرج [6] إنني اعرف مكان النزول من الرسائل التي تصلني من بلادهم ومن كتاب طبع في فرنسا وأرسله لي جواسيسي من مالطة وجبل طارق ". إلا أن الداي اعتقد إن الحملة ستكون شأنها شأن الحملات الأوروبية السابقة[7].

---

[1] ـ الآغا :قائد الجيش البري والفرق الانكشارية ووحدات الخيالة ، ومن مهامه دفع مرتبات الجيش من مؤونة وحماية حقوق الاقليم للمزيد ينظر :عمار بوحوش : المرجع السابق، ص 66.

[2] ـ سامح آلتر: المرجع السابق ، ص 639 .

[3] ـ الحاج أحمد شريف الزهار: مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، تح، أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر،1972م،ص169.

[4] ـ أحمد باي :ولد عام 1786م بقسنطينة ،كرغلي الاصل تلقى تعليمه بمنطقة بسكرة عين خليفة للباي في قسنطينة 1817م عينه الداي حسين بايا على قسنطينة التي كانت تعتبر اكب البايلكات ، قام أحمد باي بعدة حروب ومعارك من ابرزها معركته مع الجنرال كلوزيل سنة 1836م. للمزيد ينظر :بشير بلاح ورابح لونيسي:تاريخ الجزائر المعاصر ، دار المعرفة ، 2010م، ج2،ص 75.

[5] ـ اللازمة : ضريبة استثنائية تدفع مساهمة من المواطنين في نفقات الجيش ، للمزيد ينظر :عمار بوحوش : المرجع السابق ،ص 80.

[6] ـ سيدي فرج :تقع غرب مدينة الجزائر اسمها من مرابط مدفون داخل حصن صغير . للمزيد ينظر :محمد الهادي : الاحتلال الفرنسي للجزائر من خلال نصوص معاصرة مؤسسة عالم الافكار ،(دط) ،الجزائر ، 2006م ، ص 31.

[7] ـ عبد الرحمان نواصر : المرجع السابق ، ص 152.

وتم عقد مجلس لتحديد خطة الدفاع عن البلاد وشاركه الأغا إبراهيم [1]صهر الداي في ذلك وقدم كل منهما اقتراحه حول مقاومة العدو اقترح صهر الداي الأغا إبراهيم ("يجب بناء الحصون على شاطئ البحر وتزويدها بمدافع قوية حتى نمنع الفرنسيين من النزول) أجابه احمد باي بعدم قدرتهم بالقيام بذلك العمل لأنهم لا يملكون الوقت والوسائل التي تساعدهم في ذلك ومن المستحسن صد نزول الفرنسيين عن طريق المقاومة ومهاجمتهم لعرقلة نزوله[2].

انطلقت الحملة من ميناء طولون يوم 25ماي 1830، بقيادة المارشال دي بورمون (DeBourmount) [3]وزير الحرب وضمت 37617رجلا و4000حصان و154مدفع ميدان إضافة إلى مدافع الأسطول 675 منها 103سفينة حربية و572 سفينة شحن ,ووصلت الحملة الى شبه جزيرة سيدي افرج [4]ونزل الجيش يوم 14 جوان 1830 يضم أكثر من 37000رجل وذلك في سواحل سيدي أفرج[5] . بعد قتال عنيف بقيادة دي بورمون دخل الجيش الفرنسي إلى مدينة الجزائر يوم 5 جويلية [6].

---

[1] ـ الآغا إبراهيم :هو صهر حسين باشا ، وكان ابراهيم عاجزا عن أداء مهامه ومعارض للاقتراحات زملائه أمثال أحمد باي ، عين إبراهيم آغا قائد الجيش إثر ضرب السفينة البروفانس . للمزيد ينظر :أبوالقاسم سعد الله : محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال ،ص 38.

[2] ـ محمد العربي الزبيري :مذكرات أحمد باي ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر,1973 م،ص ص11 ـ12 .

[3] ـ دوبرمون :هو لويس اوغست فيكتور الكونت دي غايزن دي بورمون ، ولد في 2 سبتمبر 1773م ، بقصر دي بورمون بمنطقة انجو الفرنسية ، اصبح سنة 1788م ، ضابط في صفوف الحرس الفرنسي ، في 1800م عرض عليه بونبارت رتبة غير أنه رفض تم توقيفه في ديسمبر 1800م ، وحبس في قلعة بوزالسون وأستطاع الفرار سنة 1804م ، للمزيد ينظر :فاطمة بن مصباح :إدارة الأوقاف أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال ، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2014ـ2015م، ص 75.

[4] ـ بشير بلاح و رابح لونيسي : المرجع السابق ، ص 51

[5] ـ محمود باشا محمد : الاستيلاء على أيالة الجزائر ، تر ، عزيز نعمان ، دار الامل للطباعة ، 2005م ، ص 39.

[6] ـ GUY AMAND : Petite Histoire Philatélique de l'Algérie Française 1830 1962 Assistance technique et documentaire Henri L'avina P 07.

ب ـ معركة سطاوالي ونتائج الحملة :

ووفقا لخطة وضعها المهندس العسكري بوتان(Boutin) [1]بدا النزول بسيدي فرج ثم مهاجمة المدينة برا من الجنوب وذلك لان الاتراك كانوا يهملون التحصينات البربرية احتشد في مواجهة الغزاة بسطاوالي شرق سيدي فرج اكثر من 50,000 مقاتل بطريقة تفتقر الى التخطيط والتجهيز واخفق صهر الداي الأغا إبراهيم في القيام بالإجراءات المناسبة لدحر القوات وقاتل الجزائريون بطريقة فوضوية ودارت معركة عنيفة في سهل سطاوالي[2] التي أدت إلى هزيمة القوات الجزائرية التي فقدت الآلاف من رجالها ومدافعها وأسلحتها بينما الخسائر الفرنسية لم تتجاوز 409 قتلى حسب مصادرهم ومنه قامت القوات الفرنسية بالزحف على برج مولاي الحسن وهو الحصن الذي كان يحمي المدينة من الجهة الجنوبية[3].

تمكن الفرنسيون من إنزال مدفعهم والعتاد الحربي الثقيل الذي كان متأخرا في النزول وضمن الفرنسيون استقرارهم في سيدي فرج ,وقاموا بتوجيه هجوم على الحصن يوم 4 جويلية لم تستطع الحامية المكلفة بحمايته من الدفاع عنه وأصبحت تحت تهديد مدافع

---

[1] ـ بوتان :أقام بوتان بمدينة الجزائر مدة 86يوما أي 17 جويلية 1808م ، خلال هذه المدة جابة البلاد من الشرق الى الغرب، دارسا سواحل الجزائرية وكل ما يتعلق بالشؤون الأهلية والاقتصادية والسياسية ،كما تسلل بين الناس وجمع معلومات هامة عن المجتمع والسلطة المركزية ، وضع خرائط ورسومات دقيقة لكل تحصينات المدينة ومواقعها الحساسة يوضح فيها كيفية مرور عددقوات الفرنسية الضرورية لاحتلالها ، وتوزيعها وأشار الى اماكن نزول في مخططه. للمزيد ينظر : زبارة سامية : الجهاد البحري في الجزائر العثمانية 1827.1520م ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المغرب العربي الحديث ،جامعة ابن خلدون ، تيارت،2013ـ 2014م،ص 89.

[2] ـ سطاوالي: أوسه (بالتركية) يقع على مسافة من سيدي فرج وقد وقعت فيه المعركة للمزيد ينظر: حمدان خوجة :المرآة ، ص 191 .

[3] ـ بشير بلاح و رابح لونيسي :المرجع السابق، ص ص52 ـ 53.

فرنسا حينها أدرك الداي عدم إمكانية الصمود وحاول التفاوض مع فرنسا لكم الأمر انتهى بشروك فرنسية على الداي منها تسليم حصن القصبة[1].

ـ وتتضمن المعاهدة التي وقعت بين الداي حسين ودي برمون في 5 جويلية ما يلي:

ـ تسليم كافة القلاع بمدينة الجزائر لفرنسا .

ـ تعهد فرنسا بترك الباي وأمواله الخاصة وحريته في التوجه مع عائلته إلى إي مكان يرغب فيه ، ويكون تحت حماية فرنسا خلال مدة اقامته في الجزائر وتحت الحراسة هو وعائلته.

ـ حرية الديانة للأهالي وحفظ وعدم المساس بأملاك الجزائريين وديانته وتجارتهم وصناعتهم.

وبعدها قامت فنسا في اليوم التالي من إنزال راية الدولة العثمانية في القصبة والابراج واستبدلتها برايات فرنسية ، وهناك تمكنت فرنسا من الاستيلاء على الجزائر[2] .

ــ قام ديبورمون بعزل الداي واعلن انتهاء السلطة التركية في ايالة الجزائر ,وقام بترحيل الأتراك إلى أزمير وشكل مجلس تنفيذي من حضر مدينة الجزائر وذلك لمساعدته في حكم المناطق التي استولى عليها , كما تمكن من الاستيلاء على خزينة الجزائر العامة من ذهب وفضة والجواهر وقدرها العارفون بمليوني دولار واستولى علي المؤن والعتاد الحربي الذي قدر ب 2000 قطعة مدفع وكوفئ دي بورمون بإعطائه رتبة مارشال فرنسا [3].

---

[1]ـ مبارك الميلي : تاريخ الجزائر في القديم والحديث ،مكتبة النهضة الجزائرية ، الجزائر ،لبنان،1964م ج3،ص325 .

[2] ـ محمد ابن الأمير عبد القادر الجزائري : تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر ، المطبعة التجارية عزوزي وجاويش الإسكندرية، 1903م ،ج1,ص 84.

[3] ـ محمد الهادي: المرجع ا لسابق ،ص 31.

المبحث الثالث : السياسة الفرنسية بداية الاحتلال.

بعد أن تمكنت فرنسا من احتلال الجزائر عمدت الى السيطرة الكلية على البلاد وذلك عن طريق فرض سياسة استعمارية مختلفة من خلال :

أولاـ السياسة الثقافية والدينية :

لقد عملت السلطات الفرنسية في الجزائر على القضاء على الهوية العربية الإسلامية والدين الإسلامي وحاولت جاهدة إلحاق الجزائر بفرنسا ثقافيا . ورغم أنها كانت قد تعهدت للجزائريين بعد توقيع معاهدة الاستسلام ، بعدم المساس بدينهم ولغتهم وثقافتهم واحترام مقدساتهم ،وأقام الجنود الفرنسيون قداسا مهيبا احتفالا بهده المناسبة .ولم تتوقف السلطات الفرنسية عند هذا الحد ،بل عملت كل ما في وسعها وبكل الوسائل التي أتيحت لها على نشر الدين المسيحي في أوساط الجزائريين وسلطهم عن هويتهم ،ولذلك تدهورت الأوضاع الدينية والثقافية في الجزائر ،وقد أنتجت هذه الأوضاع عن السياسات التي اتبعتها السلطات الفرنسية والتي يمكن إبراز أهمها في المظاهر الآتية:

1 ــ مصادرة الأوقاف :

يعتبر الوقف [1] نوع من التكافل الاجتماعي والتضامن[2]،ويعتبر الوقف المصدر الأساسي الممون الرئيسي للنشاطات الدينية والتعليمية[3].

---

[1] ـ الوقف :هو عقد لعمل خيري ذي صبغة دينية وهو المنفعة التي تصرف على سبيل الحبس ، ويقوم على توفر الواقف الذي له أهلية للتبرع بما يملك ، ويشكل الوقف احدى مظاهر الحضارة الاسلامية ، وله آثار اجتماعية واقتصادية والثقافية للمزيد ينظر ناصر الدين سعيدوني :**الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سياسة الجزائر اواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي** ، مج ،(**دراسات تاريخية**)، ع5، اصادر لجنة كتابة تاريخ العرب ، دمشق ، 1981. ص56.

[2] ـ أبوالقاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1945.1830م ،دار الغرب الإسلامي ،بيروت،1998 م ،ج5،ص152 .

[3] ـ عمار عمورة : موجز في تاريخ الجزائر ،ط1،دار ريحانة للنشر والتوزيع ،القبة، الجزائر،2002 م،ص124 .

_كانت تضم مدينة الجزائر قبل الغزو أملاكا متنوعة وكثيرة ،وكان بعضها للدولة وبعضها للأوقاف وبعضها للأفراد ومند الوهلة الأولى حيث لم ينتظر الفرنسيين نتائج حملتهم لتقرير مصير هذه الأملاك بل أخذوا يتصرفون فيها كما لو كانت ملكا لهم من قبل .رغم النص الصريح في اتفاق حسين الباشا مع دي بورمون على احترام الأملاك خاصة .اذ أن الفرنسيين قد تنكروا لوعودهم ، واستهتروا بالاتفاق حتى أن كلوزيل(Clauzel) [1]أجاب حمدان خوجة عندما احتج له به ، بأن الاتفاق لم يكن سوى "لعبة حرب[2] "

وكان للوقف أنواع في البداية الاحتلال 1830 م ،على فرعين اوقاف عامة واوقاف خاصة

الأوقاف العامة فهي :

1ـأوقاف بيت المال .2ـ أوقاف الطرقات .3ـ أوقاف العيون(المياه).4ـ أوقاف الأندلسين. 5أوقاف الأشراف. 6. أوقاف مكة والمدينة . 7. أوقاف سبل الخيرات.

الأوقاف الخاصة [3]:

1ـ أوقاف الشيخ الثعالبي.2ـ أوقاف الجامع الكبير.3ـ أوقاف مختلف المساجد والزوايا والقباب والجبانات . 4 ـ أوقاف القينعي.

[1] ـ كلوزيل :ولد 1772. 1842م ، من كبار الصحافين ارتبط اسمهم بالجرائم المقترفة في حق الجزائريين خلف دي بورمون من سبتمبر 1830م، تطوع في الجيش سنة 1791م ، ثم ارتقى الى جنرال سنة 1802م ، شارك العديد من الحملات العسكرية 1809.1800م . للمزيد ينظر : فاطمة بن مصباح ، المرجع السابق، ص 73 .

[2] ـ أبو القاسم سعد الله :الحركة الوطنية الجزائرية 1954.1830 ، ط1 ،دار الغرب الإسلامي ، ،لبنان ،1998،ج1،ص72.

[3] ـ الأوقاف الخاصة: تشمل العقار وغيره . وهي الأملاك التي يملكها الأشخاص سواء كانوا حاضرين أو غائبين ولان عرف قيمتها في احصاء 1830م . للمزيد ينظر :أبوالقاسم سعد لله : الحركة الوطنية الجزائرية 1954.1830م،ج1، ص73.

منـد الوهلـة الأولى مـن الاحـتلال تم الغـدر بالمـادة الأساسـية في اتفـاق الجزائـر في يوليـو 1830 م ،وهي التي تنص على احترام الأملاك واحترام الدين الإسلامي والعادات [1].

وبمجـرد الاسـتيلاء علـى المدينـة وأباحتهـا للجنـد مـن قبـل دي بورمـون ، سـارعوا إلى السـكن واحـتلال القـلاع والأبـواب الرئيسـية للمدينـة ،حيـث قامـت ادارة الاحـتلال بمصادرة أملاك بيت المال إلى أملاك دولتهم (الدومين)[2] .

أمـا الأوقـاف فقـد بقيـت في وكلائهـا المسـلمين إلى مجـيء كلوزيـل ، ففـي8 سـبتمبر 1830 م أصـدر قـرار الاسـتيلاء علـى أمـلاك العثمـانيين ثم أوقـاف مكـة والمدينـة وإلحاقهـا بمصـلحة الـدومين الـتي تم انشـاؤها في عهـد دي بورمـون ، وقـد حـدد هـدا القـرار التعسـفي مهلـة ثلاث أيام لعملية استظهار إثبات الملكية وأن السلطة ستعاقب كل من تحدها[3].

وفي يـوم 7ديسـمبر 1830 م أصـدرت قـرار آخـر سمحـت فيـه لنفسـها في التصـرف في الأوقـاف الإسـلامية ، خصصـت مـداخلها لأغراضـها الخاصـة دون أن تعـوض علـى أصـحابها وأهملـت مـن ناحيـة ثانيـة المبـاني الوقفيـة ،فتركـت بعضـها عرضـة للخـراب ،وقامـت بهـدم الأخـر وتحويله الى مبان تخدم مصالحها[4].

---

[1] ـ ابو القاسم سعد الله : تاريخ الجزائر الثقافي 1830.1954م،ج5،ص ص 153.154.

[2] ـ أبو القاسم سعد الله :الحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1900م،ج1 ،ص 74.

[3] ـ فاطمة بن مصباح: إدارة الأوقاف في الجزائر أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 1436هـ .2015م،ص ص78 ـ .79

[4] ـ يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 .1954 ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية 2007 م، ص67.

حيث يذكر حمدان بن عثمان خوجة في رسالة بعث بها إلى صديقه محمود بإسطنبول 23 محرم 1250 هـ/الموافق 03 جوان 1834 م "إن الفرنسيين استولوا على أملاك الجزائيين بالسلب والنهب ،بإجارة سموها كراءا مؤيدا " [1].

أ ـ طمس معالم المدن و الاعتداء على المؤسسات الدينية والثقافية:

عملت سلطات الاحتلال على تغيير ملامح المدن الجزائرية وإزالة طابعها الإسلامي منذ الوهلة الأولى مما يدل على عزمهم على البقاء والاحتلال الدائم خلافا لمن يزعم أنهم كانوا مترددين في البقاء وعدمه عن طريق طمس إحداث الساحات مكان بعض الشوارع وتحويل بعض المنازل والقصور إلى مؤسسات عمومية للجيش ، والمساجد و الزوايا والكتاتيب إلى كنائس أو مستشفيات ، وهدم بعضها الآخر دون استثناء مؤسسات أخرى بدلها . إضافة إلى بيع الدكاكين والأضرحة إلى الأوروبيين ليتاجروا فيها .كما جرى استبدالها بأخرى، ونفس الموقف كان مع المدارس والزوايا[2].

تأثرت منذ الوهلة الأولى لعاصمة ،وقد عرف طمس بارعة متقنة ممزوجة بالعنف والكراهية والتعصب لأنها كانت رمزا للقرصنة والقوة والدين الإسلامي والجهاد لأنها كانت مقرا للسلطة التي زرعت الرعب الأساطيل الأوروبية و تجارها وقناصلها ،ونرى في دلك هو الانتقام فرنسا من المعالم العربية الإسلامية وأيضا من الهزائم الفرنسية والأوروبية ضد الإسلام [3].

---

[1] ـ جمال قنان: نصوص سياسية في القرن التاسع عشر 1830.1914م(د،ط)، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر،(د،س،ن) ،ص ص 69 ـ74 .

[2] ـ أبو القاسم سعد الله : المرجع السابق ،ص66 .

[3] ـ نفسه، ص 67 .

بحيث أوائل ما اتخذته فرنسا من إجراءات في نقل مدفع (بابا مرزوق) من الجزائر إلى فرنسا حيث كان يرمز أشياء كثيرة ،قبل كل شيء رمزا لذكورة والقوة [1].

ـ أما المؤسسات الدينية لم تسلم هي الأخرى من التهديم والتخريب أو التحويل عن غرضها الأساسي ، بدلك بعد أن أحكمت قبضتها وسيطرتها على الأوقاف الإسلامية[2] حيث عملت السلطات الفرنسية سنة 1830 م في مدينة الجزائر على إغلاق 13 مسجدا كبير و108 صغير و32 جامعا و12 زاوية وتم تحويل العديد من المساجد إلى إسطبل ومستودعات ومستشفيات عسكرية وكنائس ومن بين مساجد التي تم تحويلها غرضها الأساسي فنذكر منها : جامع كتشاوة الذي [3]حول إلى كنيسة من قبل دي روفيقو(Rovigo)[4] يوم 18 ديسمبر 1837 م [5]،فنصب الصليب وعلم فرنسا على صومعة بمباركة البابا غريغوار رغم معارضة المفتيين والسكان الذي راح العديد منهم قتلى دفاعا عن المساجد[6].

كذلك جامع السيدة الذي هدم من أول وهلة حيث كان من أجمل مساجد العاصمة و الذي جوده حسن الباشا (1794 م) برخم أبيض عالي جودة جلبه من إيطاليا . فقد هدم سنة 1830 م بدافع التعصب الحقد ،وكذلك جامع سيدي الرحبي حول إلى صيدلية

---

[1] ـ أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية 1830 ـ1900م، ج1،ص69.

[2] ـ يحي بوعزيز :المرجع السابق ،ص67 .

[3] ـ عمار عمورة :المرجع السابق ، 124 .

[4] ـ روفيقو:سياسي وجنرال فرنسي إسمه الكامل آن جان ماري روني هافرى، ولد سنة 1774م، توفي 1833م، خلف فوشي بوزارة الشرطة سنة 1810م ، وكان من أنصار نابليون الأوفياء ، وبعد هزيمة ألقي عليه القبض في جزيرة مالطة ثم فر من السجن الى مدينة أزمير سنة 1816م بعد ذلك بثلاث سنوات توجه الو لندن ومن هناك استطاع ان يحصل على عفو الحكومة الفرنسية،واسترجع رتبته العسكرية ، وفي سنة 1831م عين قائدا أعلى للجيوش الفرنسية في الجزائر ، وحاول أن يتفاوض مع احمد باي بواسطة حمدان خوجة لكنه ام ينجح في محاولته له مذكرات كتبها 1828م. للمزيد ينظر: حمدان خوجة: المرآة : المصدر السابق،ص 60.

[5] ـ يحي بوعزيز :المرجع السابق ،ص 67 .

[6] ـ عمار عمورة :المرجع السابق ،ص 124 .

مركزية سنة 1833 م. وكذلك جامع سيدة مريم ومسجد الشماعين الذين أعطيا للمتصرف العسكري ثم هدم ومسجد علي خوجة الذي أعطي للمصالح العسكرية سنة 1830م[1] .

ثانيا ـ سياسة التنصير و الفرنسة :

كان نشر الدين المسيحي احدى أولويات السلطات الفرنسية في الجزائر ،ولذلك دعم العسكريون الفرنسيون الكنيسة ونشاطها التبشيري ، بحيث أصبحت الأوقاف الإسلامية التي تم مصادرة تخدم العمليات التبشيرية المسيحية التي ارتبطت به منذ الوهلة الأولى ،في سنة 1835 م مكث بالجزائر العاصمة أخوات القدس يوسف ومن بعدهم الراهبات قمن بعملهم التبشيري إلى غاية 25 أوت 1836 م ،حيث أسست أسقفية الجزائر وعلى أثرها تزايد عدد رجال الدين بتزايد المستوطنين [2] الأوروبيين ، وأنشأوا سنة1842 م دار لليتامى بن عكنون ،وكذلك فتحوا بوهران و قسنطينة و عنابة دار للرحمة و ورشات للصناعات التقليدية[3].

وقد عمل بورغاد(Bourgad) [4]على تحديد أهدافه الجوهرية وهي الفرنسة والتغريب والتنصير والوسيلة لتحقيق هذه الغاية هي المدرسة .

---

[1] ـ أبو القاسم سعد الله :المرجع السابق ،ص ص 83 ـ84 .

[2] ـ المستوطنين :هم المعمرين أو الكولون الذين استوطنوا في الجزائر.

[3] ـ عمار عمورة :المرجع السابق ،ص124 .

[4] ـ بورغاد :ولد نانسي سنة 1806م، لم يكمل تعليمه الثانوي فالتحق بالمدرسة اللاهوتية فتخرج منها قيسا ، وقد جاء ال الجزائر سنة 1838م ليباشر مهامه التنصيري ويعد بورغاد من ألمع رجال الدين المنصرين في الجزائر وتونس . عمل فرانسو بورغاد كمرشد ديني لفرقة إميلي دو فيالار عند مجيئه الى الجزائر سنة 1838م.كما تم فتح مركز خيريا بوفاريك مارس خلاله الاعمال التنصيرية للمزيد ينظر :احميدة عميراوي: السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1814-1916م دار الهدى ، الجزائر ، 2009،ص 107.

يقول:(إن التعليم والدين يبدأ مبكرا في نفوس الأطفال وإن العقيدة تغرس في نفس الطفل مند الصغر في البيت أولا، وفي المدرسة ثانيا ،فعلينا أن نبدأ من حيث بدأ الإسلام) [1] .

وكل هذا بتدعيم من السلطات الفرنسية وعلى رأسهم الجنرال بيجو، وهدا العمل يدخل كله في إطار السياسة الاستعمارية الهادفة الى محو الشخصية الجزائرية .

كما قال المؤرخ الفرنسي غوتي :" حاولت فرنسا في الجزائر أن تجعل من أرض شرقية أرضا غربية ". وهذا يتضح في رغبة تنشئة جيل يدين للولاء للدولة التبشيرية، وزيادة عن الولاء للثقافة الغربية وهذا يظهر جليا في التصريح بعض الجنرالات الحرب الفرنسيين ، من الجنرال بيجو الذي صرح عندما سلم الأب بريمو أطفالا جزائريين بقوله :" حاول يا أبي أن تجعلهم مسيحيين ، وإذا فعلت فلن يعودوا إلى دينهم ليطلقوا علينا النار" [2].

ثالثا ـ سياسة تجهيل وتزييف تاريخ الجزائر :

باشرت السلطات الفرنسية سياسة تجهيل المجتمع الجزائري مند الوهلة الأولى لاحتلال الجزائر ذلك عن طريق نهب التراث الإسلامي ، الذي زخرت به مخازن الكتب الجزائرية ذلك أن الضباط الفرنسيين كانوا يحرقون الكتب والمخطوطات فكان الجندي البسيط يشعل غليونه بالوثائق المبعثرة ذات القيمة القصوى ، وقد قال احد الكتاب الفرنسيين (بربروجر) إنه كان لكل جندي قرآنه وهو في ذلك يظنون أن كل ما كتب باللغة العربية قرآنا ومنهم من كان يرسلها "ذكريات" وهدايا إلى أهله ومنهم من كان يبيعونها لتجار الكتب الأوروبية[3].

---

[1] ـ أحميدة عميراوي : المرجع السابق ، ص 108 .

[2] ـ نفسه ،ص 104 ـ 125.

[3] ـ أبو القاسم سعد الله : المرجع السابق، ص 89 .

كانت الجزائر تتوفر على مخطوطات كثيرة قبيل الاحتلال ، كانت بها مكتبات العامة في المساجد وفي الزوايا ، أما مكتباتها الخاصة فكانت منتشرة عبر الوطن حسب العائلات العلمية ، وحسب الأعيان[1].

أما التعليم فقد سخرته لخدمة مصالحها وأغراضها الاستعمارية ، فعملت على بحث عن نوع آخر من التعليم الذي يفرغ الشخصية الجزائرية من مضمونها [2]وذلك بسطو (بمقتضى قرار 7 ديسمبر 1830 م / 21 جمادى الآخرة 1246هـ) قامت بمصادرة الأوقاف حتى يبقى التعليم بدون تمويل [3] الأوقاف الاسلامية التي كانت المصدر الأساسي لخدمة التعليم الجزائريين رغم تعهدهم يوم 4 يوليو 1830 م، باحترام الدين الإسلامي و أوقافه ومعاهده ،تم خرق تعهد وقتل واضطهاد الأئمة والمدرسيين ونفي الآخرين وإجبارهم على الهجرة فاعتمدت على سياسة التجهيل المعتمدة على هدم المدارس والمؤسسات التعليمية [4]سالكة اتجاه عنصري في ميدان الثقافة الأساسية بمحاربة لغة البلاد وثقافتها القومية ونشر اللغة الفرنسية، وإقصاء أبناء الجزائر من التعلم فانتشرا الجهل الأمية وحولت المدارس والمعاهد الإسلامية إلى مدارس الفرنسية[5]وجراء ذلك بلغت نسبة الأمية بين الجزائريين 99% بين النساء 93%بين الرجال[6].

وتسهيلا لفرنسة الجزائريين عمدت فرنسا إلى منع اللغة العربية في المدارس ،والإدارة بحيث أصبحت لغتها الرسمية هي الفرنسية وتهميش اللغة العربية واعتبارها لغة أجنبية كما اقتصرت

---

[1] ـ أبو القاسم سعد الله : المرجع السابق ،ص326 .

[2] ـ بشير بلاح و رابح لونيسي :المرجع السابق ،ص149 .

[3] ـ آسيا بلحسين رحوي :**وضعية التعليم الجزائري غداة الاحتلال الفرنسي** ،مقال نشر في مجلة (**دراسات نفسية وتربوية ،مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية**)، ع 7سبتمبر2011م ،جامعة مولود معمري ، تيزي وزو، الجزائر ، ص 58

[4] ـ ابراهيم ميا سي :مقاربات في تاريخ الجزائر 1830 .1962 , دار هومه ،الجزائر ،2012 م، ص 160 .

[5] ـ يحي بوعزيز : المرجع السابق ، ص 60.

[6] ـ عمار عمورة : المرجع والسابق ، ص 60 .

اللغة العربية على محاكم الأحوال الشخصية الإسلامية التي ظلت هي لغة العمل بها كما حرمت السلطات الفرنسية الجزائريين من معرفة تاريخهم العربي الإسلامي عن طريق تلقينهم تاريخ وجغرافية فرنسا ، وتهمل تاريخ وجغرافية الجزائر والعالم الإسلامي وتدريسهم التاريخ الروماني البيزنطي للجزائر و إهمال ما بعدها من عصور إسلامية إلى غاية الاحتلال الفرنسي وترسيخ فكرة أن فرنسا هي الوطن الأم الذي يجب التضحية في سبيله[1].

رغم إصرار الإدارة الفرنسية على حرمان تعليم الجزائريين وتلقين البعض الآخر بتزييف التاريخ الجزائري ، وحرمانه من لغته ، فإن العربية انتصرت في الجزائر على أشرس غزاة حاقدين ، وأخبتت مستعمرين ناقمين في الجزائر[2].

رابعا ـ السياسة الاستيطانية:

من الوهلة الأولى للاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 م ، سارعت فرنسا لتدعيم و ترسيخ دعائم وجودها ، بالسيطرة متقنة السيطرة الواسعة عسكريا ومدنيا من خلال تشجيع الهجرة الاستيطانية ،وكانت ترى في الاستيطان جزء لا يتجزأ من العمل العسكري بل مرتبط به قصد تكوين القاعدة الديموغرافية لتدعيم القوة العسكرية خلال البدايات الأولى من الاحتلال برغم من عدم ملائمة الظروف الهجرة الأوروبية إلى الجزائر ، إلا أن السلطات الفرنسية شجعت على الاستيطان ، لذلك أصدر القائد الأعلى للقوات الفرنسية برتران كلوزيل قرار 21 سبتمبر1830 م يسمح بمصادرة أملاك الوقف والبايليك [3]وذلك قصد توزيعها على الوافدين الأوروبيين ، حيث يعتبر كلوزيل من مشجعي حركة الاستيطان في الجزائر وصرح عام 1835 م في كلمة وجهها إلى مشردي فرنسا إسبانيا، إيطاليا، مالطا

---

[1] ـ يحي بوعزيز : المرجع السابق ، ص 60.

[2] ـ ابراهيم مياسي : المرجع السابق ، ص 160.

[3] ـ البايلك: مقاطعة ادارية أو ولاية وهو نظام إداري ظهر أواخر العهد العثماني وذلك بتقسيم الجزائر إلى ثلات بايلكات، دار السلطان، بايلك الشرق،بايلك الغرب، بايلك التيطري. للمزيد ينظر : عمار بوحوش : التاريخ السياسي للجزائر، ص 63.

قائلا :" لكم أن تنشئوا من المزارع ما تشاؤون ، ولكم أن تستولوا عليها في المناطق التي نحتلها ، وكونوا على يقين بأننا سنحميكم بكل ما نملك من القوة فالبصبر سوف يعيش شعب جديد، وسوف يكبر ويزيد بأسرع ما كبر وزاد الشعب الدي عبر المحيط الأطلسي استقرا في أمريكا مند بضعة قرون"[1]

في الوقت نفسه كانت فرنسا تحتل الصدارة في أوروبا ،بفضل أفكارها الجديدة وتلقيحه للمبادئ الفلسفية في دلك العهد وكان النشيد الحرية والمناداة بالنظام الجمهوري ، الدفاع عن الحقوق الإنسان وحقوق الشعوب .

أما في الجزائر ضربت فرنسا كل هذه المبادئ عرض الحائط التي لقنتها للعالم .وشنت حربا عنوانها النصب ونهب الممتلكات وسلب الخيرات تتخللها فكرة إجرامية ، هي إبادة الشعب ،قال الملك لويس فليب (louis Philippe) [2]سنة 1835 م: "لا يهمنا أن تطلق مائة ألف رصاصة في إفريقيا إذا لم تسمع أوربا صدى تلك الطلقات"[3].

إن مدبر الحرب ومأساتها الجنرال بيجو إن سياسته الاستعمارية تتلخص في كلمتين : التعمير والمعمرين .وقال بيجو في خطبة ألقاها في مجلس النواب ، بتاريخ 16 يناير 1840م،"أننا في حاجة إلى جحافل من المعمرين الفرنسيين والأوربيين .ولكي تجلبوهم فمن اللازم عليكم أن تعطوهم أراضي خصبة ومراعي، أنزلوا بها المعمرين، ولا يهمكم أمر أصحابها، يجب توزيع هده الأراضي للأوروبيين ، حتى يصبحوا أصحابها وأربابها ويصير

---

[1] ـ عبد الحكيم رواحنة: السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870.1930م ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2013ـ 2014م ،ص ص26،27.

[2] ـ لويس فليب : هو ملك فرنسا حكم من 1830.1848م ، ولد في باريس ، من طبقة الأرسقراطية ، حيث انضم إلى الثورة الفرنسية برتبة ضابط عام 1789م ، عين في 7أوت 1830 ملكا على فرنسا. للمزيد ينظر: صغيري بلقاسم ، بلعباس ثامر :الاستيطان الفرنسي ودوره في تفكيك بنية المجتمع الجزائر (1830.1962م) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ ، تخصص : تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة 2016 .2017م. ص 20.

[3] ـ فرحات عباس : ليل الاستعمار، تر، أبوبكر رحال، الجزائر، 2005م،ص 45 .

أربابها الأولون نسيا منسيا ،وأخيرا يجب علينا أن نجعل نصب أعيننا هدفا متينا محكما وأن ننشئ إقليما فرنسيا. ولذا فإننا في أمس الحاجة إلى غزو واسع النطاق يشبه غزوات الغوط، وإن لم نفعل هكذا تكون النتيجة لا شيء " [1].

وأيداه الرأي الجنرال روفيغو، القائد الأعلى لجيش الاحتلال فقال:"وحيث أننا لن نستطيع أبدا أن نمدهم ،فما بأيدينا إلا إقصاؤهم في الفيافي وسيبتعدون كما تبتعد الوحوش من الأماكن الآهلة ويتحتم عليهم حينذاك ، أمام أتساع رقعة استيطاننا وتعميرنا،التقهقر نحو الصحاري والمفاوز" [2].

تنوعت دوافع الاحتلال الفرنسي للجزائر من اقتصادية وسياسية وحتى استراتيجية تخص الجزائر وموقعها وتمكنت فرنسا من تهيئة الظروف التي تدفعها لاحتلال الجزائر والقيام بحملة عسكرية عليها ، ومن خلال الحملة قامت بسياستها الهمجية داخل البلد المستعمر وذلك من خلال :

– العمل على استغلال خيرات الجزائر من خلال الاستيلاء على الممتلكات بداية من توقيع معاهدة الاستسلام

– كما تنوعت مظاهر السياسة الثقافية والدينية من خلال عمليات التنصير وتهديم المساجد وتحويلها للكنائس ، والعمل على فرنسة الجزائر .

– ولتثبيت السيطرة قامت فرنسا بعمليات الاستيطان ، وجلب معمرين فرنسيين وحتى أوربيين مهيأة لهم الأوضاع للاستقرار في الجزائر .

---

[1] ـ فرحات عباس : المرجع السابق، ص 45.

[2] ـ إبراهيم مياسي : المرجع السابق ، ص 121 .

الفصل الثاني:

السياسة الفرنسية الاقتصادية في الجزائر في مرحلة الحكم العسكري (1830 ـ 1850م)

الفصل الثاني:

السياسة الفرنسية الاقتصادية في الجزائر في مرحلة الحكم العسكري (1830 ـ 1850م)

المبحث الأول : مصادرة ممتلكات الجزائريين.

المبحث الثاني : السياسة الزراعية.

المبحث الثالث : السياسة الصناعية والتجارية.

منذ استقرار الاحتلال الفرنسي في الجزائر صادر مساحات واسعة من أراضي الأهالي وأعطى لنفسه حقوقا على أراضي ليست له وكل ذلك قبل أن ينجح في جذب المهاجرين الذين لا يمكن الاستفادة من الأراضي المصادرة بدونهم ،عملت ادارة الاحتلال على سياسة تشريع القوانين ، وذلك لتنفيذ سياستها الاقتصادية وأعلنت سلطة الاحتلال رغم تعهدها باحترام ممتلكات الأهالي في معاهدة الاستسلام على إنشاء قطاع أملاك الدولة تحت اسم الدومين وضمت أراضي الحكام العثمانية من الدايات والباشوات والبايات وعليه سعت فرنسا لتطبيق سياسة اقتصادية داخل ارض الجزائر .

ماهي أهم الأوقاف الجزائرية ؟وما واقعها إبان احتلال الفرنسي؟

وكيف تعاملت فرنسا مع اراضي الجزائريين وكيف كانت سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر؟

وماهي الإجراءات التي اتخذتها فرنسا في تسيير الأراضي الزراعية ؟ وفيما تمثلت تشريعاتها ؟

ماهي السياسة المالية المطبقة على الاهالي ؟

فيما تمثلت السياسة التي طبقتها فرنسا مع الصناعة والتجارة لتحقيق مصالحها الاقتصادية ؟

المبحث الأول : مصادرة ممتلكات الجزائريين .

سارعت السلطة الاستعمارية منذ بداية الاحتلال لمصادرة ممتلكات الجزائريين ، كما شرعت في نزع ملكية الاراضي وتسخيرها لخدمة مصالحها ومصالح المعمرين وتجلى ذلك فيمظاهر عديدة .

أولا ـ مصادرة الأوقاف :

1 ـ أهم الأوقاف الجزائرية :

عرف العهد العثماني بكثرة الأوقاف، إذ أصبحت تشمل الأملاك العقارية والأراضي الزراعية ، تضم العديد من الدكاكين والفنادق والأفران و الضيعات والمزارع والبساتين والسواقي والمطاحن ، وانتشرت الأوقاف العامة في المدن الكبرى خاصة مدينة الجزائر قسنطينة وتلمسان .

كانت تساهم عائدات الأوقاف في نفقات الدراسة تكفل وسد حاجة الطلبة العلم وتتكفل بأجور المدرسين والقائمين على شؤون العبادة بالمساجد والزوايا والمدارس وتوفر وسائل الصيانة لهده الأماكن[1].

يذكر **حمدان بن عثمان خوجة** إن الهدف من مثل هذه المؤسسات الخيرية هو هدف إنساني الذي يرمي الى تخفيف آلام و المساهمة في اسعاد المجتمع والذي تربط بينه على حد تعبير روابط لا تفصم[2].

وعليه فإن الوقف الخيري أو الوقف العام يتوزع على مؤسسات خيرية لها صفة دينية وشخصية قانونية ووضع إداري خاص، اشتهرت منها المؤسسات التالية:

---

[1] ـ موسى عاشور: **اساليب الاستعمار الفرنسي للاستيلاء على الأوقاف**،أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830 .1962 ،منشورات وزارة المجاهدين ،الجزائر ،2007 ،ص73 .

[2] ـ حمدان خوجة : المصدر السابق ،ص 274 .

1ـ أوقاف المساجد : أهم الأوقاف إذ تمثل ثلاثة أرباع مجموع الأوقاف ،ويقسم دخلها الى جزئيين أحدهما يبعث الى فقراء مكة المكرمة والمدينة المنورة والجزء الآخر يوزع في شكل صدقات لفقراء مدينة الجزائر .

2 ـ أوقاف المسجد الأعظم :إن الأملاك الموقوفة على المسجد الأعظم حسب وثائق البايلك (548) ملكية كان يشرف عليها المفتي المالكي بمساعدة ثلاثة وكلاء [1].

3 ـ أوقاف سبل الخيرات : تأسست هده الهيئة على يد شعبان خوجة سنة999هـ الموافق 1584 اتجه نشاطها الى المشاريع الخيرية العامة.

4ـ أوقاف الأندلس : التي تأسست سنة 1601 م مساعدة مسلمي الأندلس، النازحين من إسبانيا بعد ظهور حركة الاسترداد المسيحي لها.

5ـ أوقاف الزوايا والأولياء والأشراف والمرابطين :كثيرة في مختلف المدن وخاصة مدينة الجزائر ، وتكونت أغلبية الزوايا حول ضريح ولي صالح فكانت تقدم لها الهدايا والهبات وتحبس عليها الأملاك فتكونت بدلك لكل منها ملكية[2].

[1] ـ موسى عاشور :المرجع السابق ،ص ص74ـ 75 .

[2] ـ نفسه ، ص ص74ـ75.

2 ـ الأوقاف بداية الاحتلال الفرنسي :

جاء في وثيقة الاستسلام05جويلية 1830م [1]البند الخامس منها، التي حررها قائد الحملة الفرنسية دو برمون(Bourmont) ووقعها الداي حسين ، ما نصه :"(حرية المعتقد بالدين الإسلامي واحترام كل شيء يرمز إليه والمحافظة على أموال الأوقاف وعدم التعرض إليها بسوء ")[2].

بمجرد دخول الغزاة إلى أرض الجزائر ، أصدرت الإدارة الاحتلال قانون 1830 م تحيز بموجبه للهيئات العسكرية مصادرة الأراضي موظفي السلطة العثمانية وأعيانها وكأنها غنيمة الحرب ، و تمليك عسكر الاحتلال الأراضي البيليكية و الحبوسية[3].

أ ـ نماذج لبعض القرارات مصادرة الأوقاف :

1ـ بموجب مرسوم 1830/09/08م :الذي ينص بحجز ممتلكات الجبوس ، إلحاقها بأملاك الدولة التي تم إنشاؤها في عهد دو برمون وقد حدد المرسوم مهلة لعملية الاستظهار إثبات ملكية ، والا تتم مصادرتها[4] .

فما كاد يمر سوى شهران على الاحتلال الفرنسي للجزائر ، ها هي الإدارة الفرنسية تقوم في إصدار هذا المرسوم الذي يمس الأملاك الوقفية التي لها رمزية دينية .

---

[1] ـ أنظر الملحق رقم(02) : وثيقة الاستسلام موقعة بين دي بورمون وحسن باشا ،ص ص 158 ـ159.

[2] ـ موسى عاشور: المرجع نفسه ، ص75

[3] ـ وفاء العيفة : السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر من الاحتلال الى غاية 1900 م، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ف تخصص التاريخ المعاصر ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2013 .2012 م ،ص31.

[4] ـ حبلالي صاري :تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830 .1962 ، ترجمة قندوز عباد فوزية ،منشورات المركز الوطني الدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر ،2010 م،ص12

واجتماعية لدى الجزائريين هدا يثبت أنها قد ضربت ببنود معاهدة الاستسلام عرض الحائط[1].

2ـــ قرار1830/12/07م: ضم الأملاك الدينية الى مصلحة الدولة (الدومين Domaine) ويشمل هدا القرار أوقاف مدينة الجزائر وهي :

أوقاف مكة و المدينة، الجامع الكبير ،سبل الخيرات ،أوقاف الاندلس، الزوايا ، أوقاف المياه الطرق [2]، قدر عددها ب 2600 ملكية ، وعدد غير قليل في المدن الأخرى كقسنطينة ووهران .

لقد جاءت المادة (03): جاء فيها تقديم وضعية وحالة عقارات الأحباس التي يستغلونها بالكراء أو بغيره ، وكدا محاصيل الكراء أو الغلة .

عليه تم تحويل العديد من الاملاك الوقفية الى كنائس ومراكز طبية وإدارية وكان هذا بمثابة ضربة للدين والثقافة الإسلامية [3].

ـ تردد الادارة الفرنسية عن تطبيق هذا القرار وعدم اشرافها ومراقبتها التامة على تطبيقه كل هذا جعل العديد من الملكيات في حالة فوضى واضطراب في التسيير وتمثل ذلك في الأخطاء التي ارتكبها الوكلاء الذين اغتنموا ضعف المراقبة السلطة فحولوا جزء من الدخل لصالحهم الخاصة [4].

---

[1] ـ صالح حمير :السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830. 1930) ، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث المعاصر ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية ،جامعة لخضر ،باتنة ،2013 ـ 2014م،ص31 .

[2] ـ خديجة بقطاش : المرجع السابق ،ص ص 23 ـ 24.

[3] ـ موسى عاشور: المرجع السابق ،ص ص 77 ـ78 .

[4] ـ خديجة بقطاش : المرجع السابق ، ص 23 .

يذكر حمدان بن عثمان خوجة "ان السبب الذي جعل الموظفين الفرنسيين يشيرون على الحكومة الفرنسية بالاستيلاء على تلك المؤسسات :انهم فعلوا ذلك ، أولا للحصول على وسيلة يكسبون بها ثروة طائلة ، في اسرع وقت ممكن ، ولو على حساب الإنسانية وشرف الأمة ،وثانيا لا فتتان الأنفس ، وترغيب فرنسا في الاحتفاظ بالإيالة [1].

ـ الحقيقة هناك هدفان من مصادرة أملاك الجزائريين:

الهدف الأول سياسيا: خوف الحكومة الفرنسية من أن بقاء المسلمين على أملاكم وخصوصا الأوقاف ، سيجعل من وكلائها وعلمائها ومفتيها زعماء سياسيين معارضين للوجود الفرنسي.

الهدف الثاني اقتصاديا :بقاء الأملاك في يد وكلائها سيجعلهم أثرياء ومستغنيين عن السلطة الجديدة ولن يحصل الفرنسيون خاصة ،والأوربيون العامة عامة الذين رافقوا الجيش الفرنسي والتحقوا به لشراء الأملاك واستقرار في الجزائر[2].

3ـ قرار 1833/03/01 م: امر فيه الملاك الجزائريين القائمين على المؤسسات الدينية الإسلامية بتسليم سندات الملكية للادارة الفرنسية في آجال محددة .والهدف من هذا القرار مصادرة أملاك الأوقاف وتسليمها للمعمرين الأوروبيين[3] .

عند المقارنة بين هذه المراسيم والقرارات ببنود الاتفاقية التي تمت بين قائد القوات الفرنسية دي بومون والداي حسين باشا نجد أن هناك انتهاكات كبيرة قفد نص البند الخامس من اتفاقية السلام المبرمة في 05 جويلية 1830م على ان تبقى الممارسة المحمدية

---

[1] ـ حمدان خوجة : المصدر السابق ،ص ص 275 .276 .

[2] ـ أبو القاسم سعد الله : المرجع السابق ،ص 76 .

[3] ـ عبد القادر سلاماني: الاستراتيجية الفرنسية للإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة 1832 .1847 م، (ط،خ)،منشورات دار قرطبة ،طبعة 1434 هـ 2012 م ، باب الزوار ،الجزائر ،ص ص277. 278 .

حرة ، ولن يقع اعتداء على حرية السكان من جميع الطبقات ولا دينهم وممتلكاتهم وتجارتهم وصناعتهم[1].

ثانيا ـ مصادرة الأراضي العامة:

لم يكتفي الاستعمار الفرنسي عند مصادرة الأوقاف الجزائرية ، بل واصل سياسته المجحفة اتجاه الجزائريين بتفقيرهم ومصادرة اراضيهم الخصبة الفلاحية عنوة بواسطة قوانين ومنحها للمعمرين الأوروبيين من المغامرين والمتشردين فرنسين وإسبان ومالطين لا دمة لهم ولا ضمير مولعين بحب المال[2].

ركزت السلطة الاستعمارية في الجزائر على ترسيخ وتوطيد الملكية الأرضية وتثبيتها أي أنهم جعلوا من امتلاكهم للأرض قاعدة للاستيطان. حتى يتمكنوا من الأرض و راجعوا مؤلفات الكتاب الذين تعرضوا في كتاباتهم لطبيعة الملكية في الجزائر، وعلى أساس دراساتهم للملكية في الجزائر قبل الاحتلال اتخذوا من الإجراءات التشريعية قاعدة وأساسا لتشكيل الملكية في الجزائر[3].

تخوف الكولون المهاجرون من المغامرة بأنفسهم في الأرض قد لا توفر لهم العيش ،فإن الدولة الفرنسية استخدمت الحيلة في التصرف بذكاء ومكر، فهيأت لهم الأرض الزراعية ومنحتهم تسهيلات ،فكانت أولى محطاتهم الزراعية شرشال وبوفاريك[4].

---

[1] ـ حمدان خوجة :المصدر السابق ،ص204.

[2] ـ عمار عمورة : المرجع السابق ،ص 118 .

[3] ـ عدة بن داهة : **الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830.1873م)**،اعمال الملتقى الوطني الاول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830.1962م،منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ،2007م ص 129 .

[4] ـ عدة بن داهة : الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 .1962 م ، (ط،خ)،منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ،2008م،ج1،ص 107.

ـ بعض القرارات والمراسيم التي هيأت لاغتصاب الأراضي الجزائرية :

1 ــ قرار الكونت كوزال بتاريخي : 09/08/ و1830/12/07م القاضيان بضم أملاك البايلك وأراضي السلطة السابقة ،وأملاك الأوقاف لمكة والمدينة وكذلك الموارد التي تدفعها المؤسسات لصالح المساجد [1].

2 ـ مرسوم 1830/12/31م: يخص الاستيلاء على ممتلكات (البايلك) بقسنطينة ، التي نزعت من أصحابها ، وكذا اراضي الموظفين الأتراك الذين طردوا[2].

3 ــ قرار 1831/06/10 م: الخاص بأملاك الداي والبايات والأتراك الدين غادروا البلاد[3].

4 . مرسوم 1832 لمصادرة القبائل الثائرة[4] .

5 ـ قرار 1834/07/22 م:ينص على الحاق الجزائر بفرنسا ، يديرها حاكم عام يتبع وزير الحربية في باريس ، يساعده مجلس استشاري من كبار الشخصيات .

سمح هذا قرار بقيام التجاوزات والانتهاكات مسموحا العمل بها في الجزائر من قبل الإدارة الفرنسية مما سمح لمزيد من السلب والنهب[5] .

6 ـ مرسوم 24 مارس 1843 م: يقضي بمصادرة الأراضي القبائل الثائرة الفرنسية ، وسمح هذا للإدارة الفرنسية باختيار أجود الأراضي الزراعية ، بالإضافة الى ضم الفرنسيون املاك

---

[1] ـ عدة بن داهة : **الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر** ، ص 131 .

[2] ـ الجيلالي صاري :المرجع السابق ، ص 16.

[3] ـ عدة بن داهة : المرجع السابق، ص 131.

[4] ـ نصر الدين بن داود : **مصادرة أراضي الجزائريين وسياسة بيجو الاستيطانية** ، اعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 .1962 ،منشورات وزارة المجاهدين ،الجزائر ،2007 م، ص52 .

[5] ـ يحي بوعزيز: المرجع السابق ،ص 8.

الحبوس الى الممتلكات العامة ، وادعاءهم انهم ينفقونها على التعليم و المساجد والأعمال الخيرية [1].

7ـ مرسوم 01 اكتوبر 1844 م: يقر هذا المرسوم أن جميع الأراضي غير المستغلة تصنف على انها خالية إذا لم يثبت أحد حق ملكيتها ،فقد ألغي هدا المرسوم ملكية الحبوس[2].

8 ـ مرسوم 1846/07/21 م: ينص على إثبات سندات الملكية كما عمل على تحديد الملكيات انطلاقا منها ،اما الأراضي التي ليس لها سندات أو لم يستطع احد إثبات ملكيتها فستتحول الى المستعمر ، وبموجب هدا مرسوم تم انتزاع حوالي 168000 هـ منها 37000 هـ للمعمرين[3].

ثالثا ـ السلب و النهب :

منذ الوهلة الأولى كان حلم فرنسا الاستيلاء على ما تملكه من كنوز وذخائر دفينة حسب ما اعتقدوا، هدا ما جسد بالفعل عشية الاحتلال ،إد تأكدت طمع و جشعة الفرنسيين وتلافهم على ثروة وخيرات الجزائر يوم هرع رجال الجيش الفرنسي الى ذخائر قصر الداي بالاستيلاء عليها تم تهريبها الى فرنسا [4].

حيث أن هؤلاء الجنود كانوا سوى فلاحين جهلة ، بينما ذهب آخرون الى أن هؤلاء الجنود كانوا متحمسين للغزو ، وقطع البحر لمحاربة الترك وتخليص المسيحيين منهم بحيث استخدمت كل الوسائل لإشعال نيران التعصب الديني فما كانوا إلا ليسارعوا للانضمام للحرب تماما كما فعل أجدادهم من قبلهم أثناء الحروب الصلبية .

---

[1] ـ وفاء العيفة : المرجع السابق ،ص ص 37 ـ38 .

[2] ـ عبد الحكيم راوحنه : المرجع السابق ،ص 24.

[3] ـ عدة بن داهة : المرجع السابق،ص ص 317 ـ 318 .

[4] ـ أبو القاسم سعدالله : المرجع السابق، ص ص 22 ـ 23.

بالإضافة الى انضمام أناس مغامرين أما المدنيون فشارك من المثقفون(الأدباء والمؤرخين والطباعين والكتاب والصحافين والمحامين والرسامين) ، فمنهم من كان يدفع للجيش أموال لكي يسمح لهم بالمشاركة على ان يدفع له راتب شهري بعد ذلك فكان دافعهم هنا هو الطمع لا سواه .

وتذكر المصادر أن الاستيلاء قد وقع ، من طرف قائد الحملة الفرنسية دي بورمون بحيث قدر الفرنسيون قيمة الخزينة 55.684.527ف موزعة:

ـ ذهب وفضة وجواهر :48.684.527ف.

ـ صوف بضائع أخرى : 3.000.000ف.

ـ قيمة المدافع أرسلت الى فرنسا :4.000.000ف.

اما الحسابات غير رسمية للخزينة أثبتت أن قيمتها 400.000.000ف[1]

حيث أن خزينة الجزائر كانت تحتوي على ما يقل عن خمسين مليون دولار سنة 1830م وقيام علي باشا بنقل قصر الحكم الى اعالي القصبة كما استعمل لنقل محفوظات الخزينة خمسين بغلا ، ومن هنا نرى حملتهم على الجزائر مربحة وغير مكلفة عوضتهم عن كل خسارة وتكلفة [2] هذا يوضح لنا أن دوافع الحملة الفرنسية على الجزائر نهب الخزينة والتي لا طالما سمعوا بثراها.

وقد تطرق **حمدان بن عثمان خوجة** في كتابه المرآة الى السلب والنهب التي مست أملاك الجزائريين وقد اعطي الكثير من امثلة عن ذلك نذكر منها عن احد اقرباءه الذي كان يملك جنانا يحتوي على دار جميلة البناء ، هذه الأخيرة كانت من جملة الأملاك المحتلة

[1] ـ أبوالقاسم سعد الله : المرجع السابق ، ص24 .

[2] ـ نفسه ،ص ص22 ـ 23 .

عسكريا فيقول حمدان خوجة :(أنه لما رأى الأوربيون تلك الأبهة ظنوا أن الدار تحتوي على كنز دفين لهدا سارعوا الى الحفر والتنقيب وتهديم الجدران بحثا عن الثروات المزعومة ، ولم يقفوا عند هذا الحد بل باعوا ما يمكن أن يباع ، وبعدما لحق بالجنان والدار فضل وصي هؤلاء الأيتام الدين كانوا يملكون الجنان الكراء على أن يقوم بإصلاحات لكن حدث أن تقدم طبيب انكليزي للشراء ، وهدا لم يكن من صلاحيات الوصي ، فجرت المفاوضات فيما يخص الانتفاع فحسب)، ويذكر حمدان خوجة أنه طلب منه أن يحرر البنود والشروط وفقا للقانون ،وقد أوضح إن ذلك كان مستأجر فقد مقابل مبلغ سنوي قدره كذا، ولا تدوم الاتفاقية إلا مادام المبلغ يدفع مضبوطا ،وبعد إبرام العقد تسلم الطبيب الملك ، وقام بجميع الإصلاحات لكن الامر لم يبقى على حاله ،فإثر معرفة القنصل الإنجليزي في الجزائر بالأمر أراد الاستفادة فاقترح على الوصي ان يسلم له الجنان بشروط مشابهة[1].

التي وقعت مع الطبيب الإنجليزي ، فطلب الوصي 1800 فرنك عن الكراء السنوي ولكن الجنرال كلوزيل سمع بالأمر وتدخل وابلغ الوصي بأنه سيهدم الجنان فيما بعد ولكنه سلم للجنرال كلوزيل مقابل 1023 فرنك عن كل سنة[2].

بحيث وقع الخلاف بين الفرنسيين عما نهبوه من خزينة ، ووجه الاتهام الى دي بورمون اما ضباطه وجنوده فقد اتهم كل منهم الآخر ، لكن المتفق عليها هو أن النهب وقع[3].

لقد اتخذ الاستعمار الفرنسي من سياسة السلب والنهب والتفقير أداة دائمة لإرهاق الشعب واستعباده ، وتكوين الثروة على حساب الجزائريين ، فلولا تشبعه وتمسكه بعقيدته

(1) ـ حمدان خوجة :المصدر السابق ،ص 296 .

(2) ـ نفسه ،ص ص296 ـ297.

(3) ـ أبو القاسم سعد الله :المرجع السابق ،ص 23 .

فقد اعطت فرنسا نموذجا لما سيكون عليه مصيرا البلاد من خلال احتلالها لمدينة الجزائر ونهبها والسطو على ممتلكاتها[1].

رابعا ـ السياسة الاستيطانية الزراعية:

1 ـ نزع ملكية الفلاحين :

منذ بداية احتلال الجزائر أدركت السلطة الفرنسية أنها لا تستطيع السيطرة على الجزائر إلا بواسطة الاستيطان ، فالشعب الجزائري صعب الانقياد، ولا يمكن أن تسيطر عليه بدون مجموعة من المستوطنين الفرنسيين والسيطرة على الإمكانيات الاقتصادية[2].

بدا الماريشال كلوزيل في تنفيد خطته ،بسرقة الاراضي وتمليكها لفلاحين يؤتى بهم من فرنسا فقد استعمل الفرنسيون عدة وسائل للسطو على الارض، ففي الغالب ان معظمها كانت ملكا مشاعا للقبائل ، وكان اصحابها يستغلونها بشكل جماعي ،وكانت هذه الارض لا تباع ولا تشترى لآنها ليست ملكا لأسر أو الأفراد بحيث أصدرت السلطة الفرنسية قانونا بقضي بتوزيع الاراضي ويبيح بيعها.

حيث سيطر الفرنسيين في البداية على أرض الأوقاف ، فكان لكل مسجد أو مدرسة لها أوقافها من العقار ينفق منها بواسطة المسيرين لها فسال لعاب الفرنسيين وقاموا باستئجارها ثم تمليكها لمزارعين فرنسيون .حتى أخذت من ملكيها [3].

---

[1] ـ أحميدة عميراوي :دراسات في تاريخ الجزائر الحديث ، دار الهدى لنشر والتوزيع ،عين مليلة ، ط2الجزائر،2004م ص 114.

[2] ـ عثمان سعدي :الجزائر في التاريخ ،(ط،خ) ،دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر ،2013 م، ص 473 .

[3] ـ نفسه، ص ص 473 ـ 474 .

أصدر القائد الأعلى للقوات الفرنسية برتران كلوزيل قرار في 21 سبتمبر 1830 م يسمح بمصادرة أملاك الوقف والبايلك[1]، وذلك لتوزيعها على الوافدين الجدد،ويعتبر كلوزيل من أكبر مشجعي الاستيطان في الجزائر حيث صرح في عام 1835م في كلمة وجهها الى مشردي فرنسا ، اسبانيا ،ايطاليا ،مالطا قائلا :"لكم أن تنشؤا من المزارع ما تشاؤون ،ولكم أن تستولوا عليها في المناطق التي نحتلها ، وكونوا على يقين بأننا سنحميكم بكل ما نملك من قوة ، فبالصبر سوف يعيش هنا شعب جديد ،وسوف يكبر ويزيد بأسرع ما كبر وزاد الشعب الذي عبر المحيط الأطلسي ،واستقر في أمريكا منذ بضعة قرون " لذلك كان قدوة لغيره في استيطان[2].

قامت الحكومة الفرنسية بمنح تسهيلات لتمليك الأراضي ، فقد وضعت يدها على الاملاك الدينية الخيرية و شرعت في تنفيذ قوانين نزع الملكية فخلال ثلاث سنوات ما بين عامي 1842.1845م تم اقامة 35مركزا للاستيطان ومنح للمعمرين 105.000هـ [3].

أ ـ تمركز الاستيطان :

نلاحظ ان الاستيطان الزراعي تمركز [4]في المرحلة الاولى بالمناطق السهلية الخصبة الساحلية وشبه الساحلية ، واقامة المستوطنات الزراعية بالاستيلاء على مساحات واسعة من الاراضي ، وعليه مصادرة 2.000هـ ليقام عليها مركز عامر العين الاستيطاني .

(1) ـ عبد الحكيم رواحنة: المرجع السابق، ص26 .

(2) ـ مصطفي الأشرف : الجزائر الأمة والمجتمع ، تر،حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2007م،ص80 .

(3) ـ صالح فركوس: تاريخ الجزائر ، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة ،2005م،ص 331 .

(4) ـ الملحق رقم (03) : جدول يوضح المراكز الاستيطانية ما بين 1840 ـ 1844م ،ص 162.

وزاد انشاء المراكز الاستيطانية خاصة بعد ثورة 1848م ، حيث مكنت فرنسا من تحقيق وتنفيد مشروعها الاستعماري بالجزائر[1].

2 ـ سياسة بيجو الاستيطانية :

تواصلت سياسة إغراق الجزائر بالمستوطنين حيث زادت و تداعمت في فترة حكم الجنرال بيجو(Bugeoud) [2]الذي صرح سنة 1841م قائلا : (يجب أن يقيم الفرنسيون المستوطنون حيث ما وجدت المياه الغزيرة والأراضي الخصبة بدون أي اهتمام بحق ملكية الأرض التي يجب أن توزع على المستوطنين ، وأن تصبح هذه الأرض من أملاكهم الشخصية ")، حيث ميزت السنوات الأولى من حكم بيجو بداية ناجعة لعملية الاستيطان والاستعمار[3] .

اعتمد بيجو على اختيار العناصر التي سيتم تهجيرها إلى الجزائر ،وكذلك الأماكن التي سينقلون إليها فأنشئت القرى ،وزود المستوطنون بالمعونات المادية والحماية العسكرية ،وتم تنظيم هؤلاء المستوطنين في شكل ميليشيات يواظبون على التدريبات العسكرية ، ويحمون أنفسهم ، ويشاركون في بناء مستوطنات الجنرال بيجو في ذلك أن الجندي أقدر على الحياة الجماعية والدفاع على مزرعته [4].

---

[1] ـ عدة بن داهة : المرجع السابق ، ص145 .

[2] ـ بيجو :توماس روبير بيجو دولا بيكونيري ، ولد 15اكتوبر1784م تولى الحكم في 29 ديسمبر 1840م الى 1847م سلك خلال حكمه سياسة قائمة على القهر والعنف والابادة والتهجير ومارس حرب شاملة على الجزائريين مات بكوليرا سنة 1849م. للمزيد ينظر : صغيري بلقاسم ، بلعباس ثامر: الاستيطان الفرنسي ودوره في تفكيك بنية المجتمع الجزائر (1830.1962م)، ص10.

[3] ـ شارل اندري جوليان : تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار (1827 .1871) ، تر ،جمال فاطمي وأخرون،(ط،خ) ، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر ،2013 م ،ج1,ص 425 .

[4] ـ عبد الحكيم رواحنة : المرجع السابق ،ص27 .

لقد كان هؤلاء الجنود يقتسمون أرباح المزرعة الجماعية على الطريقة الاشتراكية، لكن هذه الطريقة لم تنجح ، فطالب الكثير منهم بالملكية الفردية نظرا لعدم تعود الأوروبيين على هذا النمط من الحياة الاجتماعية[1] .

3ـ دور المكاتب العربية في تدعيم الاستيطان:

وقد بلغ الاستيطان، أوجه خاصة بعد إنشاء المكاتب العربية[2] 1844م الى غاية 1860 م اذ فقدت كثير من القبائل من 40 إلى 85 من أراضيها ، وتحول الحضر إلى بدو واشتد البؤس وزادت مظاهر السطو والنهب والسلب .

حيث يعتبر الاستيطان أداة فعالة في توجيه السياسية الاستعمارية ، محاولة لتعمير الارض بالعنصر الاوروبي وكسر شوكة المقاومة ،وبسط الهيمنة التي تعتمد على البندقية والحراث في تحطيم البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري.

من أمثلة على ذلك منطقة سيدي بلعباس مسرح للتجارب السياسة الاستيطانية الاستعمارية من مصادرة الاراضي الزراعية لصالح المعمرين عقب نهاية مقاومة الامير عبد القادر سنة 1847م فتحت لها المجال لمصادرة أراضي القبائل الثائرة [3].

---

[1] ـ شارل روبير اجيرون : المرجع السابق ،ص43 .

[2] ـ المكاتب العربية: أنشئت لأول مرة سنة1833 م ، ذلك لتحكم فرنسا قبضتها على اهالي وصدر قرار في 1844/02/01م، يحدد هياكلها وسلطاتها وتمثلت مهمتها في جمع الضرائب ومراقبة نشاط سكان اقتصادي وتجسس عليهم وكتن في كل مكتب ضابط عسكري يحسن لغة العربية ، يساعده نائبان . للمزيد ينظر: عدة بن داهة : استيطان والصراع حول ملكية الارض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 .1962 ،ج1 ،ص342 .

[3] ـ محمد مجاود : **الاستيطان الاستعماري ومصادرة الاراضي في منطقة سيدي بلعباس خلال القرن 19م**،اعمال الملتقى الاول والثاني حول العقار ابان الاحتلال الفرنسي 1830.1962م، (ط،خ) منشورات وزارة المجاهدين ،الجزائر ،2007م،ص 180.

وتمت مصادرة أراضي قبائل بني عامر[1] سنة 1845م ، نتيجة لدعمها لمقاومة الامير عبد القادر عليه فإن المرسوم الملكي الصادر 23اكتوبر 1844م الذي ينص على نزع الملكية الشاغرة بحجة عدم زراعتها ، وهجرة قبائل بني عامر الى المغرب[2].

خامسا ـ السياسة المالية :

1 ـ النظام الضريبي :

يعتبر النظام الضريبي مظهر من مظاهر السياسة الاستعمارية المطبقة على الجزائريين في المجال الاقتصادي والتي اتسمت بالقسوة والاضطهاد وانعدام الحرية وثقل الضريبة المدفوعة مما جعل الفلاح مالك الأرض يفقد أرضه ويصبح هو وعائلته عمالا فيها[3].

حيث حافظت السلطات الفرنسية في الجزائر تقريبا على نفس النظام الضريبي الذي كان سائدا أثناء العهد العثماني وقد كان معظمه يعود الى أصل ديني ولكن هناك ما هو غير ديني وهذا من أجل اثقال كاهل الجزائريين لتجريدهم من أراضيهم بحجة أنهم يسكنون في بيوت من الطوب ، ولا يستهلكون فهم يعيشون على ما تنتجه أرضهم[4].

مع مرور الوقت وجد السكان أنفسهم أصبحوا مجبرين على دفع الضرائب الفرنسية وقد قامت الإدارة الفرنسية بتقسيمها إلى قسمين :

---

[1] ـ قبائل بني عامر: هي قبائل قاطنة في منطقة سيدي بلعباس التي حملت لواء الجهاد مع الامير عبد القادر ، وعرفت هذه القبائل بكثرة أراضيها وشاسعتها في منطقة سيدي بلعباس وتعرضت هذه القبائل لنزع ملكية أراضيها فاطرت إلى الهجرة إلى المغرب .للمزيد ينظر :محمد مجاود : المرجع السابق، ص185

[2] ـ محمد مجاود : المرجع السابق، ص ص 185،186 .

[3] ـ صالح عسول : اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1956.1962م،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2008.2009م، ص 11 .

[4] ـ الغالي الغربي وأخرون : العدوان الفرنسي على الجزائر ، (ط،خ)،منشورات وزارة المجاهدين ،الجزائر ،2007م،ص 225 .

1ـ الضـرائب العربيـة (ذات طـابع دينـي):مسـتمدة مـن الشـريعة الإسـلامية لم يسـتحدثها الفرنسيون بل استمدوها من النظام الضريبي العثماني ،وتتلخص في الزكاة والعشور .

أ ـ الزكـاة :وهـي ضـريبة تفـرض علـى قطعـان الماشـية وهـي تحـدد كـل سـنة مـن قبـل الحكومـة العامة ،دلك بحسب القيمة التجارية للمواشي .

ب ـ العشور: وتأخذ على الأراضي الزراعية وتحدد بحسب الجابدات أو الزويجات .

2 ـ الضرائب غير الدينية :

ـالحكر :وهـي ضـريبة تكميليـة علـى الفلاحـة الواقعـة بـأرض تابعـة للدولـة ،وقـد خصـت بهـا مقاطعة قسنطينة [1].

ـ لزمة قبائل الزواوة :يدفعها كل من بلغ سن رفع السلاح .

ـ ضـريبة الدمغـة : وكانـت تـدفع كمخالفـة مثـال دلـك جزائـري مـر علـى حـي أوروبي فهـده مخالفة ،ويدفع ضريبة كعقوبة لمخالفته[2].

وقد أصدرت السلطات الاستعمارية العديد من القوانين والمراسيم في هدا المجال منها:

1ـ الأمـر الصـادر بتـاريخ 01/17 /1845 م : يـنص يـدفع الضـريبة العربيـة نقـدا ، فقـد كانـت تـدفع مـن عينـا[3]الواقـع أن سـبب تمسـك الإدارة الفرنسـية بالضـرائب العربيـة يعـود الى قيمتهـا البالغـة ،صـرح المنـدوب جـاروه في تقريـر أمـام مندوبيـة المعمـرين يـوم 1844/11/13م قـائلا :"إن مسـألة الضـرائب العربيـة تأخـذ أهميـة مـن الدرجـة الأولى ، لان هـذه الضـرائب

---

(1) ـ الغالي الغربي وآخرون : المرجع السابق ، ص 226.

(2) ـ نفسه ، ص226 .

(3) _ Ageron charle Robert ; les algériens musulmans et la france1871-1919 ,presses universitaires de France,paris,1968,p250

تشكل احد مصادرنا الأساسية ،وهي تقدم كم 17 إلى 18 مليون فرنك من أصل 54 مليون فرنك ".

وكانت الضرائب العربية في أيدي المكاتب العربية ،وهي التي كانت تستعمل القيادة الأهلية لتنفيذ إدارتها[1].

2ـ مرسوم 1847/10/28 م:والذي حدد الضرائب التي تدفع من قبل الفرنسيين والأهالي والأجانب وأهمها :

ـ ضريبة المساكن : وكانت مقتصرة على البلديات والمتمثلة في قيمة الكراء ،لا تتعدى عشر قيمة السكن.

ـ ضريبة الخدمات .

ـ ضريبة المناجم :هي ضريبة خاصة بغرفة التجارة[2].

[1] ـ نجاة دهنون : التشريعات الاقتصادية في الجزائر وانعكاساتها على المجتمع الجزائري (1830 ـ 1900)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ معاصر ، جامعة محمد خبضر ، بسكرة ،2015 ـ 2016م/1436 ـ 1437 هـ، ص38.

[2] ـ نفسه ، ص ص ،38 ـ39.

المبحث الثاني : السياسة الزراعية .

اهتمت فرنسا بإصدار القوانين الزراعية ، والسيطرة على اجود الاراضي حيث استعانت بالمكاتب العربية وذلك للإخضاع الاهالي .

اولا- التشريعات الزراعية :

بعد نزول عدد كبير من المستوطنين الأوروبيين في الجزائر عمد القادة بتطبيق مجموعة قوانين زراعية فاهتم بيجو بشق الطرقات وانشاء المستثمرات الفلاحية بجوار المخيمات العسكرية وقام بوعد المعمرين بمنحهم اراضي زراعية مقابل الخدمة العسكرية في المستثمرات الفلاحية ويستفيدون من سكن وكميات من الحبوب[1] .

1 ـ مرسوم 19 سبتمبر 1848م:

ويقضي بمنح اعتماد مالي قدره 50 مليون فرنك لوزارة الحربية وذلك لتغطية تكاليف السنوات الاربعة 1848-1851م ،و ذلك بإنشاء مستعمرات فلاحية في مناطق الجزائر وحدد عدد الكولون المستفيدين من هذا القرار ب12 الف مستفيد ،ونصت المادة الثالثة من هذا المرسوم على ان الكولون الراغبين في التحول الى مزاعين سيتلقون من الدولة قطع ارضية زراعية مجانية تتراوح مساحتها من 02الى 10 هكتار للعائلة الواحدة [2].

[1] ـ عدة بن داهة : المرجع السابق ، ص 324.

[2] ـ نفسه ، ص 324 .

2. قرار 27 سبتمبر 1848م:

أصدره الجنرال لاموريسيير (Lamorcière) [1]وزير الحربية الفرنسية قرار في 27 سبتمبر 1848م ، ضمن شروط قبول المواطنين الراغبين في الهجرة إلى الجزائر بصفتهم مزارعين أو عمال فنيين ونظرا لاستمرار المنح الإيجابي للأراضي الزراعية فيما بين 1848 ـ 1851م ، قد تم إنشاء 42 مركز استيطاني جديد[2].

3ـ مرسوم 31 جويلية 1845م : وهو مرسوم حكومي قاض يسمح للعسكريين بحجز الاراضي الزراعية في حالة وجود عداء للوجود الفرنسي[3] .

ثانيا ـ الدور الاقتصادي للمكاتب العربية في الفلاحة:

حاول المستعمر ايجاد مؤسسة تكون همزة وصل بينه وبين الجزائريين ، وانشاء الدوق روفيقو الحاكم العام للجزائر سنة 1833م فرع في مكتبه سماه المكتب العربي ،واطلق عليه فيما بعد مصلحة الشؤون العربية الا ان هذه الادارة كانت تهتم وتعمل على اخضاع الاهالي ،وبسط نفوذ فرنسا على الجزائر ولقد مثلت مصلحة عسكرية وادارية وجهاز لجمع المعلومات الخاصة بالعمليات الحربية [4].

وأول من اسندت اليه هذه الوظيفة هو حمدان بن امين السكة في عهد الجنرال دي بورمون وبمجيئ بيجو تم اعادة تأسيس ادارة الشؤون العربية بتاريخ 16 اوت 1841م ويعرف فردينا ند هيقونيت المكاتب انها حلقة وصل بين الجنس الأوروبي والجنس الاهلي .

---

[1] ـ لامورسيير : 1806 ـ 1865م ، شارك في الحملة الفرنسية على الجزائر 1830م،رتب عملية إنهاء الحرب مع الأمير عبد القادر، للمزيد ينظر: عدة بن داهة : الاستيطان والصراع حول الارض،ج2، ص500 .

[2] ـ عدة بن داهة : المرجع السابق ،ص326 .

[3] ـ نفسه ، ص 320.

[4] ـ صالح فركوس : المرجع السابق ، ص ص180 ـ 188.

أ ـ اهداف المكاتب العربية :

ـ هو التمكين لاستعمار وإخضاع القبائل للسلطة الاستعمارية.

ـ استخلاص الضريبة.

ـ مراقبة تحركات القبائل ومساعدة القادة العسكريين بالبلاد في ادارة الاهالي وتنفيذ اوامرهم نحو السياسة الاستعمارية[1].

ـ قامت السلطة الفرنسية بفرض افكارها الاقتصادية على المجتمع الجزائري وذلك عن طريق النهب والسلب والاستيلاء على الاراضي، حيث احدث هذا النظام الفلاحي والاقتصادي الذي قامت بوضعه في الجزائر تاثير، كبير على الفلاحين الجزائريين وسعت الى حملهم على القناعة بالمزروعات الصناعية الاستعمارية وتقويض تقاليدهم الفلاحية ، وهدفها هو استغلال العرب في الزراعة الحرة وذلك بتوفر خصوبة الارض ويتم ذلك عن طريق انشاء ضيعة نموذجية من طرف كل مكتب عربي وذلك لتصبح مدرسة فلاحية وتعمم فيها طرق فلاحية .

كما سعت المكاتب العربية الى تعليم الفلاحين الجزائريين طرق الفلاحة الاستعمارية الا ان المردود يكون لصالح فرنسا ،و تم تجربة مزروعات جديدة وتقنيات زراعية جديدة وعملت على محاولة نشر مزروعات بين الفلاحين الجزائريين مثل القطن وجعل العائلات تتبنى هذا النوع من الزراعة الا ان المستفيد من هذه المزروعات هو المستعمر [2].

قام احد الضباط الفرنسيين بتسجيل شهاداته حول اكثر القبائل الرافضة للأفكار المستعمر الفلاحية ، الا ان البعض كان يستجيب لأوامر رئيس المكتب العربي مثلا بزراعة

---

[1] ـ صالح فركوس : تاريخ الجزائر من م قبل التاريخ الى غاية الاستقلال ، ص 249.

[2] ـ نفسه ،ص ص 344 ـ345.

اراضيها واقتناء ثيران للحرث وكان الفلاحين الجزائريين مثقلين بكل انواع التعسف والاضطهاد، كما كانت تملى عليهم طرق فلاحية متناقضة .

تضاعف نشاط المكاتب العربية وقامت بحفر الابار وبناء السدود ومحاولة شق الطرق وذلك قصد تطوير الزراعة كما قامت بزراعة الذرة والحنطة والقمح والشعير وتشجيع استغلال الحدائق وغرس الاشجار وكروم العنب والدخان حتى فكرت في زراعة السكر في القطر الجزائري[1].

كما حاولت المكاتب العربية تحضير المزارعين الرعاة وتكوين طبقة فلاحية ثابتة من صغار الملاكين وادخلت ادوات زراعية أوربية ومزروعات جديدة كالقطن والبطاطا والتبغ واوصت بحماية الغابات وزراعة الكرمة والتين والزيتون [2].

ثالثا ـ السياسة المائية الفرنسية في الجزائر :

كان تساقط الامطار في الجزائر غير منتظم و وجود فترات جفاف عادة مع شهر ماي وتنتهي في اكتوبر ، وهنا دعا المخططون المائيون الفرنسيون بضرورة انشاء نظام للمياه وذلك لتقليص الضرر الناجم عن تذبذب المناخ في الجزائر كما ان تطور الاقتصاد الزراعي الكولوني يقوم على حسن استغلال مياه الامطار حيث انها المصدر الاساسي والاهم للمياه .

كما ان الجزائر لا تملك الجبال التي تدوم بالثلوج حيث تتكدس المياه في الشتاء مشكلة خزان حقيقي للحاجات الزراعية ،وهنا جعلت السلطات الفرنسية مسالة الاستيلاء على المصادر المائية والتحكم فيها جزء من مخططها الذي يهدف الى تحويل الجزائر الى مستوطنة فرنسية وورد في خطاب بيجو سنة 1841م (اينما وجدت مياه صالحة واراضي خصبة فهنا

[1] ـ صالح فركوس : المرجع السابق ، ص345 .

[2] ـ شارل روبير احيرون : المرجع السابق ،ص ص53 ـ 54 .

يجب تثبيت الكولون) ،و عبر جول ديفال احد كبار الخبراء في الشؤون الجزائرية عن وجوب اتباع سياسة مائية في الجزائر كما حث على القيام بأعمال التجفيف وشق القنوات وبناء السدود التي اعتبرها حاجة ملحة في ارض الجزائر الخصبة التي تواجه مشكل الجفاف [1].

قال يجب استخدام كل المجاري المائية لانعاش الصناعة والزراعة ولعدم وجود مجاري مائية في الجزائر فكر المعمرين الأوروبيين في إنشاء السدود وذلك لاستغلالها في سقي الأراضي وابتداء من سنة 1844م سخر العسكريون جيشا من الاهالي لبناء سد وضمانا لاستيطان الزراعي الفرنسي وجهت ادارة الاحتلال النظام المائي وفقا لسياستها الاستيطانية [2].

رابعا ـ زراعة المحاصيل التجارية وانشاء مستعمرات فلاحية:

1 ـ أهم المحاصيل الزراعية الكولونية :

عمد الاستعمار الى استعباد الجزائر واستغلالها من الناحية الاقتصادية حيث اصبحت الزراعة في ايدي المعمرين الذين باتو يملكون اخصب الاراضي ،واتبع الملاك الفرنسيون طبيعة خبيثة في زراعة هذه الارض ادت الى خفض غلاتها من المحاصيل الغذائية وانتشرت زراعة الكروم والتبغ والحلفاء وذلك لتصديرها للخارج وهنا اصبح الجزائري لا يملك قوت يومه وتدهورت حالته وفقا لأساليب الاستعمار الخبيثة في تسيير الامور ،وقام الاستعمار بتحويل الجزائري الى يد عاملة زراعية يفلح الارض الا انه اصبح اجيرا فيها و ليس مالك لها وحولت الكثير من الاراضي لزراعة الكروم والعنب[3].

قام الاستعمار الفرنسي على امتلاك الارض واستغلالها لفائدة المعمرين وهذا ما اكسب المشروع الاستعماري طابع فلاحي يقوم على المستعمرات الزراعية والتي بلغ عددها

[1] ـ عدة بن داهة : المرجع السابق ، ص ص 170. 171.

[2] ـ نفسه ،ص ص 170 ـ 171.

[3] ـ عبد الحميد مسعود: حقيقة الجزائر ، ص ص29 ـ 30 .

في ظـرف 1830-1929م 928 قريـة او تجمـع زراعـي، وقـدمت المسـاعدات للمـزارعين الأوروبيـين لاقتنـاء الآلات الحديثـة مـن المصـانع الفرنسـية كمـا قامـت بـإجراء تجـارب علـى التربـة لتحسـين نوعيـة الانتـاج وزيـادة كميتـه، وكـذلك تمـت دراسـة خريطـة الامطـار حـتى تـتلاءم نسـبة التسـاقط مـع نوعيـة المحاصـيل[1] حيـث ارتـبط الاقتصـاد الأوروبي بـالجزائر خـلال الثلاثـين سـنة الاولى مـن الاحـتلال بعمليـة الاسـتعمار الرسمـي وعمـل علـى دمـج الاقتصـاد الجزائـري بالاقتصـاد الفرنسي وجعل السوق الجزائرية حكرا على الفرنسيين [2].

أ ـ زراعة التبغ :

اهـتم الاسـتعمار الفرنسـي بزراعـة التبـغ ابتـداء مـن سـنة 1843م و تطـورت زراعتـه ومارسـها قرابـة 8000 فـلاح مـن الاهـالي وقرابـة2000 مسـتوطن أوروبي ،كمـا كـان التبـغ الـذي ينتجـه الاهـالي اجـود مـن الـذي ينتجـه المسـتوطنون وذلـك لتخصيصـهم لـه اخصـب الاراضـي الـتي اعتنـوا بتسـميدها ،و اهـتم الجزائريـون بزراعـة المنـاطق الجبليـة والاراض القريبـة مـن المـدن كقسـنطينة وعنابـة وميلـة والمسـيلة الى جانـب اشـجار التـين والرمـان الخـوخ التفـاح والكـرز اضـافة الى زراعـة النخيـل في الجنـوب وذلـك لـدورها في السـوق الخارجيـة ،كمـا عمـل الاسـتعمار الفرنسـي علـى توجيـه الزراعـة مـن زراعـة معاشـية الى زراعـة نقديـة وهـذا مـا هـدم البنية الفلاحية للمجتمع الجزائري [3].

---

[1] ـ جان بول سارتر : عارنا في الجزائر ،دار القومية للطباعة والنشر ،(د،ت)،(د،لد) ،ص 11 .

[2] ـ ناصر الذين سعيدوني :الجزائر منطلقات وآفاق ، (ط ، خ)،ط3، البصائر للنشر والتوزيع ، الجزائر ،2013 م ، ص ص34 ـ 35 .

[3] ـ عبد الحكيم رواحنة : المرجع السابق، ص ص 35 ـ36 .

ب ـ زراعة القطن:

كما عمل الكولون على زراعة القطن حيث اصدر مرسوم مؤرخ في 16 اكتوبر 1833م يهدف الى استخدام العنصر الاهلي في زراعته وتشجيع ذلك على زراعة القطن بالقطر الجزائري[1].

ج ـ زراعة الكروم:

وظهرت محاصيل زراعية جديدة في مقدمتها الكروم حيث تطورت بشكل هائل بالنظر لتكيفها مع طبيعة التربة ومقاومتها للجفاف ،وهنا زادت اطماع فرنسا في الحصول على المزيد من الاراضي الزراعية و رغبة فرنسا في زراعة الكروم والاستحواذ على المزيد من الاراضي الفلاحية لزرعها كروم يحول عنبها الى نبيذ لدي القيادات الفرنسية بداية الاحتلال، منهم مارسيل ريشي [2]حيث صرحت ابنته إليزا ارسون تقول ("ارسل ابي في مهمة خاصة الى الجزائر كلف فيها بغرس اول ساق للكروم بالمستعمرة الجزائر")،كما استدعى عام 1847م وزير الفلاحة الفرنسي مارسيل ريشي قائلا له(" نائبي العزيز ان اجراءات التهدئة في الجزائر تسير بشكل عادي وحان الوقت لتنمية المستعمرة وانا اقدر كفاءتكم في مجال الزراعة فما رايكم بخلق فردوس كروم بارض الجزائر ")ورد عليه مارسيل ريشي لا يمكنني الرد عليكم فبعد وصولي للجزائر سأدرس طبيعة الارض والمناخ وابلغكم جوابي بعد جمع المعلومات الضرورية[3].

[1] ـ عبد الحكيم رواحنة : المرجع السابق ص ص35 ـ 36.

[2] ـ نفسه،ص ص35 ـ 36.

[3] ـ عدة بن داهة : المرجع السابق ، ص ص 188 ـ189.

2 ـ أهم المستعمرات الفلاحية[1]:

عثر شارون على 42 مركز وقام بتهيئته مستعينا ببطالين محليين عرفت مقاطعة [2]وهران انها اكثر المناطق جذبا ، وكانت معقل لاموريسير الذي طلب اجراء ثروات المنطقة على شكل مثلث حيث يربط بين وهران ومستغانم وقمته في معسكر ، وقام الوزير بتوجيه اكبر جهد الى ناحية وهران وتم تعيين النقاط اكد العرب امكانية حفر الابار في مناطق وهران وسهل سيق وظهر حاسي عامر على بعد 18 كيلومترا الى الجنوب الشرقي من وهران.

حاسي بن فريحة على بعد 24 م الى الشرق حاسي بن عقبة على بعد 20كيلومتر على الجنوب الشرقي ، ومنجين الى الجنوب على مقربة من الساحل في ضواحي ارزيو تم اختيار سان كلو على بعد 25 م الى الشمال الشرقي من وهران سان لو على بعد 40 كيلومتر الى الشمال الشرقي من وهران ودمام على بعد كيلومترين من الغرب ، وارزيو القديم وسط المدينة وحول مستغانم و أبوكير على بعد 13م على الجنوب الشرقي [3].

أما في مقاطعة الجزائر أقيمت 12 قرية غير بعيدة عن المدن أو الطرق الموجودة والمخطط لها كاستيغليون وملحقتها كفشون هوا لمسلك الذي يربط بين شرشال والجزائر على طول الساحل ومكنت مشاريع الاستيطان التي اعدت لمقاطعة قسنطينة من توزيع مساحات على 9 مراكز في سهل الصفصاف والطريق الروماني بين قسنطينة والقل وحول قالمة أقيم مركز داخل المدينة تأسست مراكز ومزارع جديدة على الساحل متيجة ، بونة عنابة وقالمة [4].

---

[1] ـ انظر الملحق رقم (04) : أهم المستعمرات الفلاحية في سهل متيجة ، ص163 .

[2] ـ أنظر الملحق رقم (05) : أهم المستعمرات الفلاحية في مقاطعة وهران ،ص 164.

[3] ـ شارل أندري جوليان : المرجع السابق ، ص ص603 ـ 607 .

[4] ـ نفسه ، ص ص 603 .607 .

3 ـ الثروة الحيوانية :

اهتمت سلطات الاحتلال بالثروة الحيوانية وسعت لتسخير هذه الثروة لخدمة بالمصالح الاستعمارية، حيث كانت تجارة الحبوب أقل بالنسبة للأهالي ، هذا اقلق المكاتب العربية التي كانت تخشى أن تربية المواشي تتراجع ، حيث خصص مكتب برج بوعريريج مسافات كبيرة للمرعى ، ولفتت المكاتب العربية سلطاتها العليا حول الخطر الذي كان يهدد بالثروة الحيوانية نتيجة الجفاف ودعت لبذل جهد لمحافظة على الثروة ، وقامت بتزويد الأهالي بالعلف الإصطبلات كحمايتها من الجوع والبرد وذلك لاستفادة منها لصالح الاستعمار كانت تضطرها تلك المكاتب والسلطات الاستعمارية عامة للاستجابة لما تحتاجه من ثروة حيوانية زيادة عن التعسفات والإجراءات الأحرى الظالمة ، التي كانت تفرض على القبائل مثل بيع ما تملك لشراء الثيران المحرث ، ثم تؤمر مرة ثانية ببيع ما اشترت وشراء مكانها خيولا[1].

[1] ـ صالح فركوس : تاريخ الجزائر ، ص ص 348 ـ 351.

المبحث الثالث : السياسة الصناعية والتجارية .

سيطرت السلطة الفرنسية على الصناعة والتجارة من خلال التحكم في الاسواق التجارية والاسعار وكان للمكاتب العربية دور في تسيير التجارة نحو خدمة مصالح فرنسا .

اولا ـ السياسة الصناعية :

عرفت الجزائر نشاطا مزدهرا في الفترة العثمانية بخلاف ما ذكر حول ركود وضعف الصناعات زوالها ، يرى البعض أن الفضل يعود للأسرى الأوروبيين الذين يتمتعون بالخبرة.

بالرغم من التطور الذي حققته الصناعة فإنها بقيت في طابعها الصناعي التقليدي البسيط مثل صناعة الحديد ، وصناعة الملح في أرزيو ، وصناعة الزيت بواسطة الطواحين التي اختص بها سكان منطقة جرجرة [1].حيث اختص اليهود بصناعة ذهب و الأحجار الكريمة بحيث ساهم الأندلسيون في تطوير بعض الصناعات[2].

بحيث اشتهرت منطقتي تلمسان وقسنطينة وعنابة والعاصمة بصناعة الزرابي والأقمشة البرانس هذا إلى جانب صناعة الأسلحة الحربية [3]،و ساهمت توفر الجلود والأخشاب بنمو وازدهار صناعة الجلود والزوارق والسفن الصغيرة[4].

عرفت الصناعات الجزائرية في العهد العثماني بما يلي :

1ـ صناعة السفن: عرفت تطور وذلك بنمو النشاط البحرية الجزائرية ، الغزو البحري حيث اغلب المراسي الجزائرية تتوفر على ترسانات مجهزة لصناعة السفن والقوارب .

---

[1] ـ أبو القاسم سعد الله :محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر،ص 153 .

[2] ـ نصر الدين سعيدوني : النظام المالي أواخر العهد العثماني (1792ـ1830م)، ط3 ،دار البصائر للنشر التوزيع ،الجزائر،2012م،ص 34.

[3] ـ محمد العربي الزبيري : التجارة الخارجية في الشرق الجزائري ، الشركة الوطنية لنشر و التوزيع ، الجزائر ،1976م،ص61 .

[4] ـ ناصر الدين سعيدوني : ورقات جزائرية ،المرجع السابق ،ص514 .

2 ـ صناعة الأسلحة: مثل البنادق وسبك المدافع وتحضير البارود.

3ـ الصناعة التحويلية :تتمثل مواد البناء وتذويب المعادن ،استخراج الملح ،صناعة العملة

4 ـ الصناعة الغذائية : تتمثل في مطاحن الدقيق وصناعة الخبز وعصير الزيتون وانتشرت هذه الصناعة في مدينة الجزائر وقسنطينة[1].

وكان يتم التزود من المواد الاولية من الريف الجزائري ، و يمول المدينة بما تحتاجه من المواد الضرورية ، وكانت هذه القرى تتواجد بكثرة في الريف منتشرة في جبال فليسة ، الزواوة تشبه المدن ،كانت مركزا لصناعة الأسلحة والذخيرة ، وسكانها على علم حول كيفية استخراج هذه المواد خاصة الحديد و الرصاص[2].

اصبح انتاج الأصواف والجلود والأخشاب مطلوب نحو التصدير، ضف الى ذلك ارتفاع سعر المادة الأولية ، وتوجهت بسرعة لصالح الصناعة الأوروبية التي بدأت ترسل منتوجاتها المصنعة للاستهلاك المحلي والأوروبي[3].

ثانيا ـ السياسة التجارية :

تميزت التجارة في الجزائر العثمانية بالسيطرة الأوروبية على المواصلات البحرية وما وجد من تجارة في الجزائر كان يتم بواسطة طرق مواصلات محدودة وغير مؤمنة ،وشكل النظام العثماني حاجز أمام تطورا لتجارة المحلية حيث كان يشجع التجار الأجانب على حساب المحليين ، إلا ان التجارة كانت برغم ضعف نشاطها كانت مهمة في حياة الجزائر العثمانية

(1) ـ عبد الحكيم رواحنة : المرجع السابق ،ص 50.

(2) ـ أحميدة عميراوي و آخرون : أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830.1954م، (ط،خ)، منشورات المركز الوطني الدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م،الجزائر،2007م،ص 21.

(3) ـ عبد الحكيم رواحنة : المرجع السابق ،ص 51 .

وتميزت بتجارة داخلية وخارجية داخلية تربط بين المدن بواسطة الأسواق والثانية القوافل وخارجيا كانت تتم بين الجزائر وكل من تونس والمغرب و أوربا في إفريقيا[1].

ومن أهم المواد المصدرة نذكر الحبوب أما المستوردة فهي العطور والتوابل والأسلحة والأقمشة كما كان للتجار اليهود دور في رواج المنتجات الأوروبية في الجزائر وفي سير العلاقات بينهما ورغم احتلال فرنسا للجزائر سياسيا الا انها لم تتمكن من بعث نشاط تجاري واسع وأصبحت موضع نقد كبير من المفكرين من بينهم بلانكي حيث وصف التجارة انها بقيت على ضعيفة سنتي 1841-1842 في حين ردت السلطات الفرنسية بالنفي[2].

1 ـ مراقبة الأسواق :

تدخلت السلطات الاستعمارية باستمرار لتنظيم الأسواق والإشراف عليها وتوفير شروط الأمن والاستقرار حيث أصدرت عام 1847م قرار ينص على الغاء الأسواق وإحداث اسواق جديدة ،كما كانت الادارة حريصة على تنظيم معارض سنوية وذلك لعرض المنتوجات الجزائرية المختلفة في العملات الثلاث وذلك لخلق جو من المنافسة بين الفلاحين الجزائريين ،واقيم اول معرض في مدينة الجزائر في الفترة الممتدة بين 20 و25 سبتمبر 1845م حيث اصدر الحاكم العام الدوق دوفال مرسوم بداية 1848م وتم توزيع 27 ميدالية فضية و32 برونزية على الفلاحين الذين قاموا بعرض منتوجاتهم خاصة التبغ والزيت ونم منح مكافاة مالية قدرها 73الاف فرنك على أحسن منتوج [3].

---

[1] ـ احميدة عميراوي : قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى لطباعة والنشر ، عين مليلة ، الجزائر ، 2005م،ص ص135 .136 .

[2] ـ نفسه ،ص ص135 ـ 136.

[3] ـ الغالي غربي و اخرون : المرجع السابق، ص 223 .

وكان التحكم في السوق يتم بمراقبة البضائع الداخلة والخارجة وتنظيم المكوس وكذلك السهر على منع الممنوعات كالأسلحة ومراقبة الغرباء ومعرفة البضائع المحلية والمجلوبة من مناطق او بلدان اخرى وتم فتح اسواق قديمة واخرى جديدة[1].

2 ـ دور المكاتب العربية :

أ ـ مراقبة الاسواق :

كان ضباط المكاتب العربية يقومون بمراقبة الاسواق وما يتم فيها من مبادلات تجارية والمحافظة على امن واستقرار المبادلات، وعملت على ضرب حصار اقتصادي على القبائل الثائرة على المستعمر وكلف القياد تحت وصاية المكاتب بمهمة حراسة الاسواق مثل سوق سطيف كانت حراسته تتم عن طريق الصبايحية التابعة للمكتب العربي الا ان بعض الاسواق لم تكن تخضع للمراقبة مثل سوق منطقة القبائل[2].

وكانت الاسواق الخاضعة لمراقبة القياد معفاة من الرسوم وحقوق البيع من كميات الحبوب الواردة كما ان وظيفة الحراسة من طرف الضباط كانت تستهدف البحث والتفتيش والاستخبار وجمع المعلومات وكان غالبا ما يتم اكتشاف ذخيرة حربية يتاجر بها الاهالي كما اشار الرقيب روبرت [3]حيث قام بضبط عناصر اهلية عام 1848م تتعامل بنقود مزيفة ونم تحويلهم الى المجلس الحربي كما اكنت مهمة المكاتب حراسة الحدود ومراقبة

---

[1] ـ عبد الحكيم رواحنة : المرجع السابق ، ص 47 .

[2] ـ صالح فركوس : ادارة المكاتب العربية واحتلال الفرنسي، للجزائر، ط1دار البصائر الجديد لنشر والتوزيع ، الجزائر 2013م،ص ص190 ـ 191 .

[3] ـ روبرت :رئيس مكتب سطيف سنة 1848 .للمزيد ينظر: صالح فركوس : المرجع السابق ، ص191.

مبادلات الجزائر وتونس والقيام بعمليات احتكار الاسواق الاهلية وابعادهم من الاستفادة من الاسواق[1].

ب ـ تحديد الاسعار :

عرفت الجزائر قبل عام 1844م أزمات اقتصادية نتيجة الاحتلال وترتب عن ذلك ارتفاع اسعار الحبوب، حيث سجل ضباط الاحتلال ارتفاع في اسعار الحبوب خلال سنتي 1845-1846م ،وذلك لسوء المحصول الزراعي وغزو الجراد وبلغ سعر القمح في بعض المناطق ما بين 24 و25فرنك للهيكتولتر الواحد واشار روز الى فارق سعر الحبوب بين سنتي 1845-1846، محيث سجل ارتفاع سعر القمح بعنابة ب 16.25فرنك عوض عن 14.25فرنك شديد الا ان الشعير بقي تقريبا بنفس السعر القديم 11.24عوض عن 11.50ف ،وسجلت تقارير المكاتب العربية الحالة السيئة للبلد والاهالي بفعل الاستعمار ووصفت سنة 1845-1847 من اسوأ السنوات حيث تضاعف سعر القمح فيها ولوحظ انخفاض اسعار الحبوب سنة 1849م وذلك بسبب المحصول الزراعي الجيد وضلت المكاتب العربية تراقب ارتفاع وانخفاض الاسعار وذلك لاطلاع سلطاتها العليا عن الحالة الاقتصادية للبلاد وانعكاسها على الوضاع الداخلية والاهالي [2].

3 ـ التنظيم الجمركي :

قامت السلطات الفرنسية بغلق ابواب الاسواق الخارجية التي كانت تتعامل معها الجزائر في العهد العثماني خاصة تونس والمغرب الاقصى وافريقيا، وحصرت التعامل التجاري الخارجي بالسوق الفرنسية فقط ووضعت قيود جمركية على السلع الجزائرية الداخلة الى الموانئ الجزائرية بكل حرية وبدون قيود جمركية وهذا الاجراء جعل التجارة الجزائرية الخارجية

[1] ـ صالح فركوس: المرجع السابق ،ص ص190 ـ 192.

[2] ـ صالح فركوس : تاريخ الجزائر ، ص ص 355 ـ 356.

ضعيفة الى غاية 1851م حيث تم فتح الابواب لتصدير السلع الجزائرية الى الخارج واستقبال السلع الاجنبية[1]

استغلت فرنسا السياسة الجمركية لخدمة الاقتصاد وربط الجزائر بفرنسا ونذكر من القوانين الجمركية :

ـ **امر 1835/11/11**:الذي ينص على اعفاء الصادرات الجزائرية الموجهة لفرنسا من الرسوم الجمركية واخضاع الصادرات لغير فرنسا للتعريفة العامة .

ـ **قانون 1845/06/09م**:اعفى صادرات فرنسا الى الجزائر من رسوم الخروج وصادرات الجزائر الى فرنسا وذلك لتحقيق الوحدة الجمركية بينهما [2].

4 ـ الصادرات والواردات :

تحولت الجزائر الى ملحق تجاري لفرنسا واتضح ذلك من خلال قيمة مبالغ الصادرات والواردات[3]،ففيما يخص الحبوب لم تكن كافية لسد حاجة الأوروبيين من جيش ومستوطنين وذلك نتيجة للمجاعة والحرائق الا ان فرنسا كانت تستورد ما يلزمها من الحبوب وتمثلت المواد المصدرة ال الخارج ب 43 مادة تجارية تصدر الى مرسيليا يقوم عليها تجار فرنسيون 45 مادة تصدر الى ليفورن يقوم عليها يهود 18 مادة تصدر الى المشرق وتمثلت اهم الموارد المصدرة في الصوف الجلود الشمع الحبوب العسل الزيوت، ومن اهم الموانئ التجارية نذكر ميناء عنابة وسطورة ،بجاية لجزائر ،وهران ومن اهم الموانئ التي تصلها صادرات الجزائر كل من مرسيليا ليفورن الإسكندرية ازمير تونس[4].

---

[1] ـ الغالي غربي و اخرون : المرجع السابق ،ص 224 .

[2] ـ نجاة دهنون : المرجع السابق ، ص 40.

[3] ـ صالح فركوس: تاريخ الجزائر ، ص 364.

[4] ـ أحميدة عميراوي : المرجع السابق ، ص ص 137.138.

بناء على تقرير لوزارة الحربية الفرنسية حول الحركة التجارية في السواحل خاصة ميناء سطورة 1839م بلغت فيه قيمة البضائع المصدرة منه 5076طن وذلك على متن 459سفينة اما البضائع الواردة فقدرت ب26182طن على متن 456 سفينة ،ويمكن القول ان الحركة التجارية عرفت نشاط تجاري واسع في الموانئ الجزائرية خاصة في الشمال الشرقي . كما بلغت قيمة الواردات للنشاط التجاري خلال عام 1839م في ميناء فيليب فيل 2784848فرنك وكانت اهم الموارد المستوردة غذائية وكحولية اما المصدرة حيوانية وصناعية[1].

5ـ اهمية التجارة في الجنوب :

اهتمت فرنسا بالتجارة في الجنوب وصارت الصحراء من دوافع التوسع حيث عبر عن ذلك احد الضباط الفرنسيين "انه باحتلال ورقلة يمكن اقامة ادارة فرنسية قوية اساسها السوق التجارية ، بهذه المدينة التي ستكون هامة للأوروبيين والعرب والميزابين والسود واليهود لان في الصحراء ثروة هامة ذات مداخيل معتبرة وكانت الاغواط من المناطق التي تزدهر بها التجارة وبتوفر المياه فيها ازدهرت تجارة البارود عند بني ميزاب والاسلحة والاحجار الكريمة من تونس والصوف من بوسعادة والحبوب من التل وكان انتاج الاغواط كبير من ملابس صوفية وحدادة وتمور[2].

اهتم الضباط الفرنسين بالصحراء بهدف الحصول على موارد رزق فيها وسمحت لقافلتين تجاريتين فرنسيتين بالانطلاق من بسكرة ال الجنوب عام 1844م وذلك لمعرفة الاسواق الداخلية واتجهت واحدة الى تقرت ،واخرى الى عين صالح وتم التعرف على تمبكتو

[1] ـ احميدة عميراوي : المرجع السابق ،ص 138.

[2] ـ نفسه ، ص ص140 ـ 141.

الـتي اعتـبرت أهـم مركـز تجـاري في الصـحراء ووظفـت فرنسـا هـذه المعلومـات في الحمـلات العسكرية على المنطقة [1].

وعليـه نقـول ان السياسـة الاقتصـادية الفرنسـية في الجزائـر في الفـترة الممتـدة مـن 1830ـ1850 م تميزت بالنقاط التالية :

ـ ان السـلطة الاحـتلال قامـت بمصـادرة الأوقـاف الإسـلامية وتسـخيرها لخدمـة مصـالحها وتملكهـا للمعمـرين الفرنسـيين والأوروبيـين بحيـث اصـبح الجزائـري يضـطر الى الهجـرة الى تـونس والمغرب

ـ حيـث نـرى انـه جـاء طمعـا في خـيرات الجزائـر مـن خـلال نهبـه للخزينـة الجزائريـة و الأراضـي العامـة ، كمـا قامـت بفـرض ضـرائب جـائرة في حـق الجزائـريين ، وانهكـت كاهـل الاهـالي نـتج عنه الفقر و الحرمان .

ـ سـعت ادارة الفرنسـية في توجـه الزراعـة والمنتوجـات نحـو الاقتصـاد الفرنسـي ذلـك عـن طريـق اصـدار مجموعـة قـوانين تـتحكم في الأراضـي الزراعيـة وانشـاء مسـتعمرات زراعيـة و ادخـال محاصـيل ومنتوجـات راعيـة توجههـا نحـو الخـارج ، ذلـك اربـط اقتصـاد الجزائـري بفرنسـا .وتحكـم في التجارة الداخلية والخارجية للجزائر .

[1] ـ احميدة عميراوي : السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844.1916م ، ص ص 32 ـ33.

الفصل الثالث:

السياسة الفرنسية الاقتصادية في الجزائر في مرحلة الحكم العسكري (1851 ـ 1871م)

الفصل الثالث:

السياسة الفرنسية الاقتصادية في الجزائر في مرحلة الحكم العسكري (1851 ـ 1871م)

المبحث الاول : مصادرة الأراضي وتوسع الاستيطان.

المبحث الثاني : التنظيمات الزراعية.

المبحث الثالث : السياسة التجارية والمالية.

تناولنا في الفصل الأول مظاهر للسياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1830-1850م حيث عمدت فرنسا على التحكم في المجال الاقتصادي من مصادرة الأراضي والزراعة وكذلك السيطرة على تجارة الجزائر واصلت فرنسا سياستها الاقتصادية القائمة على السلب وتثبيت تشريعاتها الاقتصادية كما عملت على إنجاح سياستها و تهيئة الوضع ، اتبعت فرنسا في ذلك إذلال الجزائريين حتى في مصدر عيشهم وهو الأرض ذلك لتسهيل انتقال الأرض من الجزائريين إلى المستوطنين الأوروبيين ، وقامت بعمليات النهب بطرق عديدة كفرض الضرائب المجحفة على الجزائريين وإثقال كاهلهم بها كما عملت على ترسيخ وجودها بإنشاء المستوطنات برعاية الشركات الاستثمارية التي استمرت في الاستحواذ على الأراضي الزراعية وتهيئة المجال التجاري لخدمة مصالح فرنسا .

كيف اثر قانون سيناوتوس كونسلت في إعطاء الشرعية لفرنسا لمواصلة سياستها الاقتصادية داخل الجزائر؟

.فيما تكمل مساهمة الشركات الاستثمارية في تدعيم عملية الاستيطان الرأسمالي في الجزائر ؟

ـ ماهي السياسة الزراعية التي سنتها السلطة الفرنسية في الجزائر هذه المرحلة الثانية ؟

ـ فيما تمثلت سياسة فرنسا نحو الغابات الجزائرية كونها اصبحت مصدر من مصادر اقتصاد فرنسا في الجزائر ؟وماهي اهم المنتجات التجارية التي سعت فرنسا من اجل حعل الجزائر منتج لها ؟

وما هو الدور الذي لعبته الطرق البرية والسكك الحديدية كونها من دعائم السياسة التجارية الاقتصادية الفرنسية في الجزائر؟

المبحث الأول :مصادرة الأراضي وتوسع الاستيطان .

استمرت السلطة الفرنسية في عملية مصادرة الأراضي ونزع ملكيات الجزائريين من خلال إصدار عدة قوانين والمراسيم للتحكم في الأرض ومنحها للمعمرين .

أولا ـ نزع الملكية ومصادرة الأراضي :

ادرك الفرنسيون أن للأرض اهمية بالغة ومهمة بالنسبة للجزائريين في تلاحم وترابط القبائل والأعراش الجزائرية ، حيث اقتنعوا بأن احكام القبضة على الشعب الجزائري لن يكون الا بتفتيت هذه القبائل والأعراش ، هذا ادركه الجنرال بيجو قائلا :("إن لم أجد أية وسيلة فعالة لإخضاع الجزائريين أحسن من مصادرة أملاكهم الزراعية "). حاولت فرنسا بكل الوسائل تفكيك المجتمع الجزائري ، من خلال القوانين والمراسيم تتمثل فيما يلي :

1 ـ نماذج من قرارات ومراسيم مصادرة الأراضي:

1 ـ قانون 1851 م: الحق الغابات بالحكومة الفرنسية[1].

2 ـ مرسوم 26 /1851/04 م : قرار ينص على تنظيم عملية التمليك الأراضي للأوروبيين والسماح برهن الاراضي مقابل منح قروض الاستغلال [2].وقد كان لهذا المرسوم دور كبير في تشجيع الفلاحة بالجزائر ، اقبال كبير لدى المعمرين [3].

3ـ مرسوم 16 جوان 1851 م: القاضي بمصادرة أراضي القبائل وإلحاقها بملكية الإدارة الاستعمارية ،وكما أنه يقر بحق الملكية مضمون للجميع دون تميز بين الملاك من الأهالي والملاك الفرنسين [4]وصدر نتيجة للتدفق الكبير للمهاجرين الى الجزائر هذا ما دفع

---

[1] ـ عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ ، ص 185.

[2] ـ نجاة دهنون : المرجع السابق ،ص 43.

[3] ـ أحميده عميرا وي :المرجع السابق ،ص 42.

[4] ـ مصطفى الأشرف : المرجع السابق ،ص14 .

بالسلطة الاستعمارية الى التفكير في كيفية الحصول على أراضي جديدة لتوطين المهاجرين ، فأصدر مرسوم 1851 م الذي أتاح لسلطة الاستعمارية الحصول على أراضي العرش و أراضي القبائل بحجة المنفعة العامة ، ومصلحة الاستيطان بحجة أن ليس للقبائل حق ملكية الأرض بل لهم حق الانتفاع بها[1] .

قد نص هذا المرسوم على تحويل الملكيات بين الأهالي يبقى خاضعا للشريعة الإسلامية وفي الحالات الأخرى يخضع التحويل للقانون المدني الفرنسي ،أما معاملات الأهالي فيما بينهم فإنها تبقى تحت حكم الشرع الإسلامي[2] ،وهذا ما هو متداول عند الأوروبيين آنذاك فإن أملاك المغلوب تصير بيد الغالب ، لهذا قامت سلطة الاحتلال بتصرف في الملكيات بإقامة مشاريع لصالح المعمرين [3].

في اواخر عهد بيجو كان يتواجد 100الف مستوطن لأوروبي موزعين حسب جنسيات مختلفة منها فرنسيين ،اسبان، مالطيين ، ايطاليين وغيرهم من الجنسيات [4].

وقد اتبع راندون(Randon)[5] سياسة اسلافه إذ قام بحصر القبائل ، حيث كانت مجبرة على التنازل عن أراضيها ، وبالمقابل تعترف لهم بحق ملكية فردية أو جماعية على الأراضي التي تتركها لهم [6].

---

[1] ـ عبد الحكيم رواحنة : المرجع السابق ،ص 24 .

[2] ـ رشيد فارح : **المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء الاحتلال وأثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري** ، أعمال الملتقى الوطني الاول والقاني حول العقار في الجزائر إبان فترة الاحتلال الفرنسي 1830أ1962م ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ،2007م،ص108 .

[3] ـ أحميده عميرا وي : قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث ، ص114.

[4] ـ عبد الله مقلاتي : المشروع الفرنسي احتلال الجزائر ورد فعل الوطنية ،ص114 .

[5] ـ راندون :هو جاك لويس ، رجل عسكري وسياسي فرنسي ، تم تعينه حاكما عاما على مدينة الجزائر في 11ديسمبر1857م،في عهد توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب . للمزيد ينظر الى عدة بن داهة : الاستيطان والصراع حول ملكية الارض ... ج1المرجع السابق، ص 495.

[6] ـ شارل روبير آجيرون : المرجع السابق ، ص 51.

وجاء هذا القانون ليقسم الأملاك العقارية الى التالي :

1_الملكية الوطنية ، ملكية الدائرة ،ملكية البلدية ، الملكية الخاصة هذا التصنيف غير من التصنيف السابق للملكية العقارية في الجزائر.

2_أراضي ملك ،وهي الأراضي التي يملكها أشخاص أو عائلات بصفة فردية أو مشاعة بينهم ولكن ليس لهم عليها عقود[1].

4 ـ قانون 18 /07 /1851 م :ينص الفصل بين أراضي العرش واراضي الملك .

حيث اعتبر أن حق التملك والتمتع بأراضي القبيلة أو العرش ،غير قابل للتحول لصالح أشخاص أجانب عن القبيلة الا لصالح الدولة [2].

ـ والهدف من هذا القانون تنظيم ملكية الأراضي الزراعية ،فهو يتيح عملية استيلاء بالتدريج على الأراضي الزراعية ،ويجنب المعمرين الوقوع في مواجهات مع الفلاحين الجزائريين[3] .

5ـ قرار 08/19 /1853 م :نص على حجز أراضي الجزائريين المهاجرين في دوائر وهران تلمسان سبدو ، لالة مغنية ،والغزوات .

6ـ قرار 04/19/ 1854 م:تقرر فيه بحجز ممتلكات المتغيبين في كل من دائرة عين تموشنت ومعسكر[4].

7 ـ قرار 1855/01/27 م :نص بحجز الممتلكات المهاجرين من دائرة سعيدة .

---

[1] ـ جلول شيتور: **العقار ابان الاحتلال** ، **اعمال الملتقي الوطني الاول والثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي** ، (ط،خ) ،منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ،2007م ،ص211 .

[2] ـ نجاة دهنون : التشريعات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر(1830.1900م)، ص 45 .

[3] ـ نفسه ، ص 45 .

[4] ـ عدة بن داهة : **الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية** ،ص ص137ـ138.

8ـ قرار 1855/03/12 م: قرر فيه بحجز أراضي الحساسنة .

9ـ قرار 15 /06 /1855 م :الخاص للملكيات العامة والخاصة بقبيلة أولاد ميمون .

10ـ قرار 1856/11/18 م : متعلق المهاجرين من دائرة معسكر[1].

11ـ قوانين 1855ـ1861 م : صادرت فيه السلطة الاحتلال61 هـ من الأراضي[2].

ثانيا ـ قانون سينا توس كونسيلت (Senatus Consult)[3]:

بتاريخ 1863/04/22 م اصدره الإمبراطور "نابليون الثالث "[4]المعروف بقانون "أعيان أملاك الدولة"[5]هذا القانون الذي يقر بتوزيع أراضي العرش بين الدواوير بعد تحديد معالم وتقسيم تلك الأراضي على الأفراد في شكل ملكية فردية ،وهذه العملية تسمح باكتشاف الأراضي الشاغرة للاستيلاء عليها ومحاولة لتفكيك صفوف المالكين من الفلاحين لإضعافهم من جهة أخرى [6].

حيث أن الإدارة الفرنسية تعي إمكانيات الجزائريين المحدودة لخدمة الأرض وتجرهم إلى التعاون واستخدام الإمكانيات بصفة جماعية خاصة وطبيعة السكان المنحدرين من عائلة

---

(1) ـ عدة بن داهة : **الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية** ، ص ص 137ـ138.

(2) ـ وفاء العيفة : المرجع السابق ، ص38 .

(3) ـ أنظر الملحق رقم(06) : قانون سيناتوس كونسيلت ،ص ص 165 ـ169.

(4) ـ نابليون الثالث :شارل لويس بونابارت ولد في 20افريل 1808م ، في باريس ، رئيسا لفرنسا من 1848.1852م امبراطور لفرنسا تحت اسم نابليون الثالث من 1852. 1870م ، قضى لويس نابليون شبابه في إيطاليا والمانيا وسويسرا ، توفي 9يناير 1873م. للمزيد ينظر :لفيف فاطمة الزهراء، خليفي سعاد : سياسة نابليون الثالث اتجاه الجزائر (1852.1870م) ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ ، تخصص تاريخ حديث ومعاصر ، جامعة خميس مليانة ،2013.2014م،ص 29 .

(5) ـ جمال بلعبدوني : **السياسة العقارية إبان الاحتلال ، أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي** ،(ط،خ) ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ،2007م، ص 47.

(6) ـ الظاهر ملاخسو : **نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر 1830 ـ 1962م**، أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي ، (ط،خ) ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2007م ، ص 35.

واحـدة ، فكانـت الوسـيلة الوحيـدة للقضـاء علـى هـذا التضـامن والتـآزر هـو تقسـيم الملكيـة لإضـعافهم ماديـا ومعنويـا وزرع التفرقـة بـين الجزائـريين ، وبـرغم مـن محـاولات التفرقـة الا ان الفلاحين الجزائريين تمسكوا بأراضهم[1].

طبـق هـذا القـانون بشـكل واسـع في كثـير مـن المنـاطق أمـا منطقـة الأوراس فقـد طبـق فيهـا بعـد أربعـة أشـهر مـن دخولـه حيـز التطبيـق ،حيـث وجـدت القبائـل نفسـها مهـددة بنـزع أراضـيها وحصرها في مساحات صغيرة[2].

1 ـ ظروف صدوره :

بعـد سـقوط الجمهوريـة الفرنسـية الثانيـة خلفتهـا الامبراطوريـة الثالثـة بزعامـة الإمبراطـور نـابليون الثالـث ، أوائـل سـنة 1852 م ،و تميـزت هـذه الفـترة إتجـاه الجزائـر بسياسـة تقلـب وعـدم الاسـتقرار، وكانـت ميـزة هـذه السياسـة محاولـة دمـج الجزائـر بفرنسـا ، فقـد حـاول نـابليون الثالـث إرضـاء الاهـالي بـبعض الإجـراءات وفي نفـس الوقـت إرضـاء المسـتوطنين الأوروبيـين مـن خلال تشجيع الاستثمار الرأسمالي .

وفي عهـده إسـتعاد العسـكريون نفـوذهم بـالجزائر ، و بعـد تعـين رانـدون حاكمـا عامـا علـى الجزائـر، حيـث عمـل علـى تشـجيع حركـة الاسـتيطان الأوروبي بـالجزائر وبنـاء القـرى الاسـتيطانية ، تم بنـاء في عهـده 56 قريـة الاسـتيطانية ، إذ اقـدم نـابليون الثالـث في محاولـة ادمـاج الجزائـريين بإنشـاء وزارة الجزائـر والمسـتعمرات (1858ـ 1860م) الـتي عملـت بـدورها على تشجيع الاستيطان الأوروبي في عهده[3] .

---

[1] ـ الظاهر ملاخسو : المرجع السابق ، ص 35.

[2] ـ عبد الحميد زوزو : الاوراس إبان فترة استعمار الفرنسي، التطورات السياسية الاقتصادية والاجتماعية (1837.1939)،ج1 (دط) ، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ،2009م ،ص286 .

[3] ـ يحي بوعزيز : المرجع السابق ، ص ص 15 ـ18ـ19.

وقد لقيت معارضة من طرف العسكريين وضباط المكاتب العربية ،وقام نابليون بزيارته الأولى للجزائر 1860م للاطلاع على أوضاع المستعمرات فقام بإلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات يوم 26 نوفمبر 1860 م ،والعودة الى النظام العسكري من جديد وتعين بيليسي (Pellissier)[1]حاكما عاما على الجزائر، لقد اتبع المار يشال بيليسي على نهج راندون فيما تعلق بمصادرة الأراضي ودعم التوسع الاستعماري [2].

تأثر بابليون الثالث بآراء مقربيه ، في مقدمتهم مترجمه ومستشاره اسماعيل غريان [3] واقتنع بالمكاتب العربية ، اهتم امبراطور نابليون بمسألة الملكية العقارية في الجزائر وإن كانت مطروحة مند بداية الاحتلال ، فكانت زيارة إمبراطور نابليون الاطلاع على حقيقة السلب والنهب التي طالت على الجزائريين في أعز ما يملكون الأرض ، فأخذ يفكر في سياسة جديدة اتجاه الأهالي [4]

بدأ يحدد إمبراطور الخطوط العريضة للسياسة التي ينوي انتهاجها في الجزائر في الرسالة التي بعت بها الى المار يشال بيليسي بتاريخ 6 فيفري 1863 م ، التي يمكن اعتبارها الخطوة التمهيدية لقانون سينا توس كونسليت 1863 م ، من أهم الأفكار التي وردت في رسالة في النقاط التالية :

---

[1] ـ بيليسي:حاكما عاما للجزائر من ديسمبر 1860.1864م، كان تعينه دليل على عودة السلطة الحكم العسكري في الجزائر انتهج نفس سلسلة سالفة راندون ،فيما تعلق بمصادرة الاراضي لخدمة نشاط الاستيطان ، ارتبطت فترة حكمه بمجازر أشهرها مجزرة أولاد رباح بالظهرة .للمزيد ينظر: لفيف فاطمة الزهراء ، خليفي سعاد : سياسة نابليون اتجاه الجزائر (1852.1870) المرجع السابق،ص34

[2] ـ صالح حيمر : المرجع السابق ، ص ص 113 ـ 114.

[3] ـ إسماعيل غريان : تلقى تعليمه في القاهرة ، كان متمرس يتقن اللغة العربية ، وهو من انصار المدرسة السانسيمونية ،وهو صاحب فكرة الجزائر للجزائريين. للمزيد ينظر : صالح حمير : المرجع السابق ، ص 114 .

[4] ـ صالح خيمر : المرجع السابق ، ص 114.

ـ تـذكير الجزائـريين بالتعهـدات الـتي أخـدتها السـلطة الفرنسـية ، فيمـا يتعلـق بـاحترام ديـانتهم وممتلكاتهم .

ـ تمتين الملكية العقارية بين ايدي من يحوزونها .

ـ التظـاهر بالتعـاطف تجـاه العـرب حيـث قـال الامبراطـور:(يجـب ان نقنـع العـرب بأننـا لم نـأتي لاضـطهادهم وسـلب ممتلكـاتهم ،وإنمـا جئنـا لنجلـب لهـم مزايـا الحضـارة)ثم اضـف("الجزائـر ليسـت مسـتعمرة بمعـنى الكلمـة ، انمـا هـي مملكـة عربيـة ، والأهـالي هـم المعمـرين ،لهـم نفـس الحقوق تحت حمايتي ، وأنا امبراطور العرب ، مثلما امبراطور الفرنسيين.

ـ تكليـف المـار يشـال رانـدون بإعـداد قـانون عقـاري جديـد ، يتضـمن أحـد فصـوله الإقـرار بـأن الأعراش [1].

ونظـرا للاهتمـام الإمبراطـور نـابليون بشـأن الإصـلاحات الـتي يجـب ادخالهـا علـى النظـام العقـاري بـالجزائر تم اعـداد قـانون سـينا تـوس كونسـيليت في مطلـع شـهر مـارس 1863 م واطلعـت عليـه الحكومـة الفرنسـية عليـه ، تم عرضـه علـى مجلـس الشـيوخ في التاسـع مـن نفـس شـهر مرفقـا بعـرض الأسـباب ودوافـع اصـداره ،تـولى تقديمـه الجنـرال الآر(Allar) الـذي قـدم عرضـا مفصـلا حـول وضـعية الملكيـة العقاريـة في الجزائـر ، مـبرر الأهـداف مـن وراء هـذا القـانون وتم اعـداد تقريـر باسـم لجنـة مجلـس الشـيوخ . ، تمـت مصـادقة عليـه يـوم 13 افريـل 1863 م ب117 صوت مقابل صوتين رافضين ، تم اعلان عنه يوم 22 افريل 1863م[2].

[1] ـ صالح حيمر: المرجع السابق ،ص115.

[2] ـ نفسه ، ص 116 .

أما عن الإجراءات الإدارية لقانون سينا توس كونسيلت فقد تم تحديدها بواسطة مرسوم امبراطوري صادر بتاريخ 23ماي 1863 م ،واتبع بتعليمة وزارية بتاريخ 11 جوان 1863م، وفي الاخير تعليمة بواسطة الحاكم العام في 1 مارس 1865 م[1].

تم تكليف المكاتب العربية بالإشراف على عملية مسح الأراضي وتطبيق مواد سينا توس كونسيلت 22 افريل 1863م حدد القرار في ثلاثة عمليات رئيسية هي:

_تحديد أراضي القبائل.

_توزيع الأراضي المحددة الى دواوير .

_ إدخال نظام الملكية الفردية داخل كل ملكية دوار.

يعني انه قسم الأراضي الى خمسة أنماط هي :

_أراضي مللك. وأراضي عرش، وأملاك الدولة .

و حصر القبائل في دواوير محددة لكل منها ملكيتها الفردية[2].

2 ـ أهداف القرار المشيخي 1863 م:

فقد تحدث عنه الكتاب الفرنسيين بأنه الصرح العظيم ومنظم التشريعات العقارية التي سنتها فرنسا [3]فهذا القانون يحتوي على جملة من الأهداف المعلنة والخفية .

(1) ـ صالح حيمر : المرجع السابق ،ص 116 .

(2) ـ محمد بليل : تشريعات الاستعمار في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين بين 1881و1914 ،وزارة الثقافة ،الجزائر ص ص127 .128 .

(3) ـ عدة بن داهة : **الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية** ،ص 147 .

أ_الأهداف المعلنة :

ـ التقليل من معاناة الجزائريون بعدما اصبحت ممتلكاتهم مهدد بسياسة الحصر وما نتج عنها من السلب والنهب.

ـالتعرف على ملكية الأهالي وانشاء الملكية الفردية.

ـ وضع حد لغموض الملكية العقارية في الجزائر .

ـ إرساء معالم الحضارة من خلال انشاء الملكية العقارية.

ـ . اعطاء القيمة الحقيقية للأرض الجزائرية[1].

ب_ الأهداف الخفية :

ارساء الأمن والاستقرار داخل المجتمع الجزائري بما يسمح بتوطيد الوجود الفرنسي بالجزائر هذا ما عبر عنه مقرر اللجنة المكلفة بإعداد هذا القانون الكونت كازا بيانكا (De Casabianca) بتاريخ 8 افريل1863م ،حيث قال :("إن مستقبل الاستعمار لا خوف عليه بعدما تقرر استملاك الأراضي التي كانت للعرب"[2]وهو نفس ما ذهب اليه الإمبراطور نابليون في رسالته حيث قال :"كيف يتحقق لنا دوام السلم في ناحية مادام الخوف والقلق نازلان بقلوب اهلها في شأن ما يملكون من العقار [3].

ونتج عن هذا المرسوم إنشاء (الدوار) الذي يشكل مفتاح التنظيم الإداري والعقاري والاجتماعي الجديد الذي أراد نابليون الثالث تسيير شؤون الجزائر به ، والهدف منه تفتيت القبيلة وإضعاف تأثير الزعيم ، خلق الفراغ القيادي ،وقد كتب راندون وزير الشؤون الحربية

---

[1] ـ صالح حيمر : المرجع السابق ،ص،119 .

[2] ـ مصطفى الأشرف : المرجع السابق ،ص 15.

[3] ـ صالح حيمر: المرجع السابق ، ص119 .

رسالة الى الحاكم العام مكماهون(Mac_Mahon)[1] يوم 21مارس 1866م جاء فيها:" يجب تكثيف الجهود لإتباع سياسة متحفظة وحكيمة هدفها ابطال النفوذ الذي تتمتع به العائلات الجزائرية منذ اجيال عديدة "[2].

ستكون هذه (الدواوير) التي تشكلت بفعل هذا القرار ، في تجمعات غير متجانسة من بقايا الأعراش المفتتة، و يهدف هذا التوزيع الى تطوير الإنتاج وتحسين مستوى الفرد الجزائري ، وأكد الإمبراطور نابليون الثالث ذلك في خطابه للأهالي الذي القاه عليهم يوم 5 ماي 1865 م في زيارة الثانية للجزائر، اذ قال لهم بأنكم تعرفون أهدافي ،وما أنوي فعله "إنني اؤكد تأكيدا جازما حقكم في ملكيتكم للأرض التي تشغلونها ...كما أريد رفاهيتكم وثروتكم ..."

وبهذا يهدف الامبراطور الي تكسير شوكة الأعراش اخلال التضامن القائم بين أفرادها وعزلهم عن بعضهم البعض لتسهيل ربطهم بالنظام الاستعماري ،بالقضاء على الروح الجماعية التي نسجتها القبيلة ، والتي تميز بها المجتمع الجزائري عن غيره[3].

هناك شهادة محايدة نقلا عن العربي ولد خليفة :

"قيل أن أودع الجزائر، لابد أن أقول كلمة عن الأحداث التي جعلت هذه البلاد في الآونة الأخيرة موضوعا لأحاديث الصحف ، أعني ما أعلن عنه لويس نابليون وهو ما يسمى بمملكة العرب ، ففرنسا تريد أن تعيد الأملاك العربية الى أصحابها !إن هذا دليل على ما

---

[1] ـ مكماهون: 1808. 1898م ، ماريشال ، ثالث رئيس لجمهورية الفرنسية ، من أصل ايرالندي ، درس في مدرسة "سان سير"1827م، شارك في الحملة الفرنسية على مدينة الجزائر 1830م ، وفي حصار مدينة قسنطينة 1837م ، بقي في الجزائر 1855م، عضو في مجلس الشيوخ، حاكما عاما للجزائر 1864م . للمزيد ينظر :عبد الحكيم رواحنة : المرجع السابق،ص57.

[2] ـ ابراهيم لونيسي : **الملكية العقارية في الجزائر من خلال جريدة "المبشر" في ظل الحكم العسكري** ، اعمال الملتقى الوطني الاول والثاني حول العقار ابان فترة الاحتلال الفرنسي 1962،1830م، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر 2007م،ص.146

[3] ـ نفسه ،ص147 .

في هذا الموقف من حرية الرأي ومشاعر إنسانية ، لكن إعجابنا بهذا العمل الانساني يختفي بمجرد أن نعرف ماذا بعني كل ذلك في حقيقة الأمر ، إن هذا الكرم الزعوم سوف يحتم على الأهالي أن يكونوا تحت رحمة ضباط المكتب العربي الذين عرفوا بطغيانهم وحبهم للسلب والنهب"[1].

إن تعمق في الأدبيات قانون سينا توتس كونسيلت سنجد فيها ما يؤكد هذه الحقيقة فقد ذكر الجنرال الأر في حديثه عن دوافع صدور هذا القانون :" لن تغفل الحكومة عن الحقيقة أن سياستها يجب أن تنشد على العموم التخفيف من تأثير الزعماء وتفتيت القبيلة " ولا يمكن تفتيت القبيلة الا من خلال إقرار الملكية الفردية محل الجماعية ، فقد جعلت الإدارة الاستعمارية من هذا الإجراء هدفا أساسيا ترمي الى تحقيقه من خلال هذا القانون هذا يؤكده دو كازايبانكا بقوله :"الهدف الرئيسي من قانون سينا توس كونسيلت هو تأسيس الملكية الفردية "[2].

ثالثا ـ الاستحواذ على الأوقاف :

1ــ قرار 30 اكتوبر1858م :ألحق الأوقاف لأحكام المعاملات العقارية المطبقة على المسلمين واليهود ،وبذلك دخل الوقف نهائيا في مجال التبادل العقاري حسب أحكام القانون الفرنسي ، دعم ذلك ظهور مستعمرات أوروبية ،حيث تشير الإحصائيات انها بلغت قرابة ستة ملايين هـ سنة 1866م منها 508000هـ من الأراضي الزراعية للكولون[3].

[1] ـ محمد العربي ولد خليفة : الاحتلال الاستيطاني للجزائر، (ط ،خ) ،ط2، ثالة لنشر، الأبيار ، الجزائر ،2008م،ص59 .

[2] ـ صالح حيمر: المرجع السابق، ص120 .

[3] ـ سامية بناي ، أسماء العابدي : المرجع السابق ،ص 42 .

وأصبح الجزائريين من ملاكين إلى خماسين [1]في أراضيهم[2].

حاول رجال الدين والعلماء ايقاف ذلك ، لكن دون جدوى لأن الاستعمار الفرنسي رأى في الأوقاف الحاجز في تطور الاستعمار الفرنسي في الجزائر ، عمل على الاستحواذ على كل الاوقاف الحبوس[3]، التي كانت لها أهمية بالغة في الحياة الدينية والعلمية والاجتماعية[4].

رابعا ـ نمو المستوطنات على حساب الأراضي الزراعية :

عملت فرنسا على انجاح الاستيطان الريفي فالتجأت الى تطبيق فكرة " ليون لامورييسيير" ،القائمة على الاستيطان الرأسمالي الكبير وقد اصدرت عدة قوانين وقرارات منها قانون 16 افريل 1851 م ،الذي سمح للإدارة الفرنسية الحصول على اراضي العرش والقبائل بحجة المنفعة العمومية وخدمة للمستوطنين ، بالإضافة الى قانون 21 سبتمبر من نفس السنة يسمح بإعفاء المواد الزراعية المصدرة من الجزائر من الرسوم الجمركية، بحيث سمح هذا القانون بربط الاقتصاد الجزائري بالإقتصاد الفرنسي وجعل المستوطنين ينتجون ما تحتاجه السوق الفرنسية[5].

حيث بعد اعلان قيام النظام الامبراطوري في نوفمبر 1852م شرعت حكومة الامبراطور في ترحيل المجرمين والمعارضين لسياستها ، وللنظام الامبراطوري الى الجزائر[6]، وقامت السلطات الفرنسية بتوطين الاوروبيين من اسبانيا وألمانيا وإيطاليا ومالطة بمنطقة

---

(1) ـ الخماسين : هم مزارعون يتقاضون خمس المحصول أجرا لهم . للمزيد ينظر : شارل روبير أجيرون: المرجع السابق ،ص 41.

(2) ـ سامية بناي ، أسماء العابدي : المرجع السابق،ص42 .

(3) ـ وفاء العيفة : المرجع السابق،ص36.

(4) ـ أبوالقاسم سعد الله : تاريخ الجزائر الثقافي 1500.1830م، ط1،دارالغرب الاسلامي ،بيروت ، 1998م ، ج1ص231 .

(5) ـ عبد الحكيم رواحنة : المرجع السابق ، ص29 .

(6) ـ يحي بوعزيز: كفاح الجزائر من خلال الوثائق، طبعة خاصة، عالم المعرفة لنشر والتوزيع ،الجزائر ،2009م،ص120 .

سيدي بلعباس ومنحت لهم تسهيلات الخاصة بالأرض التي تم مصادرتها من قبائل المنطقة وفي 26افريل 1852م ،اصدرت قانونا يقضي بتنظيم عملية تمليك الاراضي للأوروبيين .

نتيجة ارتفاع عدد المستوطنين في منطقة سيدي بلعباس من 413نسمة سنة 1849م الى 1234نسمة سنة 1851م ثم الى 1728سنة 1852م[1].

يقول الجنرال بيليسيي القائد العسكري لإقليم وهران في اولى زيارته لمدينة سيدي بلعباس ،مخاطبا فيه فرقة اللفيف الأجنبي :("قد حولتم هذه المدينة الجديدة من حامية عسكرية الى مدينة مزدهرة ومثمرة والتي تعد بحق نموذجا لفرنسا")[2] .

بعد سقوط الجمهورية الفرنسية الثانية (1848ـ1852م، خلفتها الامبراطورية الثالثة بزعامة نابليون الثالث اوائل (1852ـ1870م)، عرفت حركة الاستيطان نشاطا كبيرا خاصة في عهد جاك لويس راندون ،الذي بنى حوالي 556 قرية استيطانية خلال (1853ـ1858 م) قام بمصادرة الأراضي وتفتيت أراضي الأعراش [3]غير ان الإمبراطورية ادركت فشل السياسات السابقة في المجال الاقتصادي الاجتماعي سعت الى تصحيح الاخطاء بتقليص عدد المهاجرين ، اتباع النمط البريطاني ،ومنحت صكوك الملكية دون ان تشترط زراعتها ، فألغي تسليم الاراضي مجانا في ديسمبر 1864 م وهكذا اخذت فكرة الاستغلال الرأسمالي تحل محل فكرة تهجير الاوروبيين[4].

---

(1) ـ محمد مجاود : **الاستيطان الاستعماري ومصادرة الاراضي في منطقة سيدي بلعباس خلال القرن 19م ، اعمال الملتقى الوطني الاول والثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830.1962م**،(ط،خ) ، منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر،2007م،ص183 .

(2) ـ نفسه ،ص183 .

(3) ـ يحي بوعزيز: المرجع السابق ،ص 20 .

(4) ـ عبد الحكيم رواحنة : المرجع السابق، ص29 .

وعليه دخلت الشركات الاوروبية واصحاب رؤوس الأموال في مجال استغلال الاراضي بالجزائر ، فحصلت شركة جينيف السويسرية على 25 الف هـ وشركة "الانجلوانز " على 20الف هـ مقابل توطين 500 عائلة سويسرية بالجزائر[1].

تعهدت الشركة العامة الجزائرية بتنفيذ ما قيمته مائة مليون فرنك من الاشغال وحصلت على مائة هـ من الاراضي [2]واستخدمت هذه الشركات الايدي العاملة الجزائرية بنسبة 90%،كما وزعت الحكومة الفرنسية 50 الف هـ على 50 شخصية اقطاعية سنة 1860م و250 الف هـ على 85قرية تضم 15 الف مستوطن في شكل اقطاعات صغيرة [3].

لذلك اتجهت السلطة الفرنسية الى تشجيع الاستيطان الرأسمالي الواسع ، من خلال الشركات الرأسمالية التي وعدت بإنشاء قرى استيطانية كثيرة لأعداد كبير من المهاجرين الأوروبيين الذين تتولى هي تهجيرهم من اوروبا مقابل حصولها على اراضي واملاك عقارية واسعة[4] ومن بين هذه الشركات:

1 ــ شركة جنيفواز السويسرية: نشأة سنة 1853م من طرف سوتيردي بورقار ،تحصلت بموجب مرسوم 26 افريل 1853 م على 20.000 هـ بسطيف على ان تنشأ الشركة 105 قرية استيطانية وتكون المساحة الإجمالية 12.000 هـ والباقي 800 هـ تبقى اقطاعية تستغل بشكل مباشر لمدة 10 سنوات[5].

---

[1] ـ عبد الحكيم رواحنة : المرجع السابق ، ص29 .

[2] ـ شارل روبير اجيرون : المرجع السابق،ص67 .

[3] ـ عبد الحكيم رواحنة : المرجع السابق، ص30 .

[4] ـ يحي بوعزيز: المرجع السابق، 16 .

[5] ـ نفسه ،ص16 .

وعلى اثرها تم تجريد أكثر من 3208 فلاح جزائري من أراضيهم وتحولوا الى مجرد أجراء او خماسين فيها ، دون أن تطلب منها الحكومة الفرنسية الوفاء بتعهداتها[1].

2ـ شركة الهبرة والمقطع : تأسست سنة 1864 م ونالت على 24.100 هـ منها 15.320 هـ زراعية و8.780 هـ غابات مهمتها تتمثل في بناء سد الهبرة وتخفيف سد المقطع مع اعادة بناء قنوات السقي فيه ،ولها الحق في التصرف في سقي أراضيها [2].

3 ـ شركة جمعية الغابات : تحصلت على 160 ألف هـ من أراضيها الغابات لتستغلها لمدة 60 عاما إلا أنها قامت ببيع امتيازها الى ثلاثين مستوطنا أوروبيا.

4 ـالشركة الفلاحية والصناعية لصحراء الجزائر : زراعة 24000 نخلة في الجنوب[3].

5ـالشركة العامة الجزائرية :تحصلت سنة 1865 م على 100ألف هـ بإيجار فرنك واحد للهكتار واغلبها في مقاطعة قسنطينة ،وعند افلاسها تنازلت للدولة مجانا على 70.000 هـ وحصلت سنة 1867 م على 170.000 هـ أخرى من أجود الأراضي تأمينا للقرض المالي الذي قدمته للسلطات الاستعمارية ومبلغه 100فرنك ، مع حرية التصرف في الأراضي ،من إيجار وبيع أو إستغلال ، وحصلت 51 شركة في الفترة ما بين (1852ـ 1859)على 50.000 هـ[4].

ضمت أراضي جزائرية مغتصبة الى جمعيات وهيئات دينية وعدة شخصيات أخرى التي تبيعها بدورها الى المعمرين الأوروبيين ، نذكر منهم على سبيل المثال ثلاث ملكيات شخصية تسلمت في قسنطينة 2.000هـ في وادي دكري بين "سانت وأنو" (العلمة

(1) ـ صالح حيمر: المرجع السابق، ص141 .

(2) ـ آحميدة عميراوي : المرجع السابق،ص60 .

(3) ـ نفسه ،ص60 .

(4) ـ سامية بناي ، أسماء العابدي : المرجع السابق ، ص53.

حاليا) وقسنطينة ونجد ايضا "ديمونشي" (Dénonçai) وهو مقاول في باريس حصل سنة 1854 م على 2.672هـ في تيبازة وفي عام 1857م تحصل الإخوة "روبا" (Roba)من ليون على 501هـ في الشلف ،كما تسلم 382هـ سنة 1858 م الى البارون "لاموت" في "دوبري " عين الدفلى[1].

وبهذه السياسة الجائرة اتجاه الجزائريين المتمثلة في الاستيلاء على أراضي ،وجد الجزائريون أنفسهم في اراضي أقل خصوبة وانتاجا وأقرب للمجاعة والأمراض ، أشارت الإحصائيات أنه ما بين سنتي 1867م و1868م تم وفاة ما يقارب نصف مليون نسمة [2].

وعليه نرى ان الاستعمار لم يعتمد على مصادرة الاراضي الجزائريين بغرض الاستيطان فحسب ،بل عمد الى الاستيلاء على أحسن وأجود الأراضي بهدف إفقار وسلب مصدر رزق الجزائري الذي يكاد يكون مصدره الوحيد[3].

1 ـ نماذج من القوانين والمراسيم التي تدعم عمل هذه الشركات:

1_ قانون الجمارك 1851/01/11م: سمح للسلع الجزائرية بالدخول إلى فرنسا دون الرسوم الجمركية ، وعليه تحققت الوحدة الجمركية بين فرنسا والجزائر، وسمح بنقل المنتوجات وهذا سيشجع الشركات على الاستثمار بالجزائر كون بضاعتها المصدرة الى فرنسا ستعفى من الرسوم الجمركية[4].

---

(1) ـ محمد عيساوي ،نبيل شريخي : المرجع السابق،ص139 .

(2) ـ نفسه ،ص 54 .

(3) ـ سامية بناي، أسماء العابدي: المرجع السابق، ص 54 .

(4) ـ عبد الحكيم رواحنة: المرجع السابق،ص45 .

2_قانون 1857/08/14م: ينص على اعادة تأسيس بنك الجزائر الذي توقف نتيجة للأحداث الثورية لعام 1848م بفرنسا، التي خلفت أزمة اقتصادية واجتماعية هذا ما قلل من موارده[1].

3_مرسوم 1857/04/08م:نص على :

المادة (01):سوف تنشأ في الجزائر شبكة للسكة الحديدية ضامة للعمالات الثلاثة وستكون هذه الشبكة من : 1ـ خط مواز الساحل 2ـ خطوط منطلقة من الموانئ وموصولة بالخط الموازي للبحر .

يهدف الى احياء المناطق المعزولة والنائية وخاصة التي بها أراضي الزراعية وستساهم السكة الحديدية في احياء تنشيط قطاع التجارة، والربط بين المناطق التجارية المتباعدة .

4_ قانون 1861م: بموجبه سيطرت فرنسا على أبواب الجزائر ،لتبقى أبوابها وحدها مفتوحة كما أن هذا مطبق على كل المستعمرات.

يهدف هذا القانون على القضاء على البنية التقليدية الجزائرية إلحاقها بالاقتصاد الفرنسي سوقا ومحاصيل وأهدافا وفعالية[2].

5_قانون السوق الحرة 1867/07/17م: من خلاله اصبحت السلع الجزائرية وكأنها فرنسية اي تتمتعان بنفس خصائص الجودة وهذا ساهم في تشجيع الشركات الاستثمارية في الجزائر[3].

---

[1] ـ عبد الحكيم رواحنة : المرجع السابق، ص52 .

[2] ـ نجاة دهنون : المرجع السابق ، ص 49 .

[3] ـ عبد الحكيم رواحنة: المرجع السابق،ص46 .

ـ التشريعات التي تستهدف نشاط هذه الشركات :

1_مرسوم 1853/04/26م: أصدرته حكومة الإمبراطور وحصلت بموجبه شركة جنيف السويسرية يرأسها سوتي دي بورقار (SautterBeauregurd)[1]على حوالي 20.000 هـ بسطيف غير ان هذه الشركة لم تف بالتزاماتها وفشلت في جلب العدد المطلوب الى المناطق المشار إليها[2].

وسارت بقية الشركات على نفس منوال شركة جنيف حصلت الشركة الهبرة والمقطع الفرنسية سنة 1864 على 25.000 هـ من اجواد الأراضي الزراعية ، عرفت بمشروعها استصلاح أراضي وسهول المقطع وشق قنوات الري وبناء خزانات المياه ، كما استفادت من :

2ـ المرسوم 1864/03/12م:نص على تجفيف 42.000 هـ وبناء سد الهبرة. غير أن ما أنجزته كان ضئيلا بالنظر الى حجم المشروع وما يحمله ، وحصلت الشركة العامة الجزائرية التي يديرها مدير القرض العقاري فريمي (Fremy)وطالابو(Talabot) مدير شركة السك الحديدية عام 1865م [3]على 100.000هـ في مقاطعة قسنطينة واستفادت من

أـقرار 1864/03/04م: نص على منح الشركة الجزائرية 82.000هـ.

ب ـ قرار 1869/06/01م: منح الشركة 18.000هـ[4].

---

[1] ـ دي بورقار :من الأثرياء الفرنسيين ، يسير مصرفا في باريس . للمزيد ينظر : صالح حيمر: المرجع السابق ،ص 139 .

[2] ـ صالح حيمر : المرجع السابق، ص ص139ـ140 .

[3] ـ نفسه ، ص ص141ـ 142 .

[4] ـ نجاة دهنون: المرجع السابق، ص 51 .

خامسا ـ المنظومة الضريبية :

لقد قامت السلطات الفرنسية بتوسيع فرض الضرائب على الأهالي واثقال كاهلهم بحجة انهم لا يصرفون كثيرا وبأنهم يسكنون في الخيم وبيوت القصدير والطوب ولا يشترون الكماليات الا ما تصنعوه ايديهم وما يستخرجونه من الارض والحيوانات ، فمصاريفهم قليلة واموالهم باقية[1] .

وكان الفعل مقصود من قبل الإدارة الفرنسية ،ارهاق الأهالي بالفرض المزيد من الضرائب وذلك لتجريد الجزائريين من ثرواتهم وحرمانهم من وسائل المقاومة واجبارهم على الاستسلام والخضوع[2] .

أولاــ الضرائب العربية: فرضت لأول مرة بموجب المرسوم الملكي مؤرخ في17 جانفي 1845 م .

1ـ الحكور: تم توسيع هذه الضريبة لتشمل أراضي العزل وأراضي العرش أو القبائل ، وقد ضبطها المرسوم 22 افريل 1863 م وكانت تجبى في عمالة قسنطينة فقط وهي تكملة لضريبة العشور ، وقد حددت تعريفتها ب 20 فرنكا للجابدة [3]عندما يتم اقتطاع العشور ب25 فرنكا ، وب10 فرنكات عندما يكون العشور اقل من 25 فرنكا ، هناك ضريبة عقارية ثانية الى جانب العشور تواصل دفعه عندما صرح بتحول اراضي العزل الى الملك إثر

[1] ـ الغالي غربي ،وآخرون: العدوان الفرنسي على الجزائر ،ص225 .

[2] ـ عبد الحكيم رواحنة: المرجع السابق، ص 38 .

[3] ـ الجابدة:وحدة قياسية خاصة بالمساحة الزراعية ، وهي محددة بما يستطيع حرثه زوجان من البقر خلال عشرة ايام من الحرث للمزيد ينظر : عيسى يزير : السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830. 1914م ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر ، جامعة الجزائر، 20092008م،ص 11.

تنازل أو هبة من طرف الدولة ، حيث أن هذه الضريبة كانت تدفع من قبل اهالي عمالة قسنطينة بعد سنة 1870 م في 81 بلدية من جملة 112 بلدية الموجودة في العمالة[1] .

2 ــ الزكاة : فرضت على الأنعام (الجمال والبقر والغنم والماعز) ، وعرفت بضريبة النصاب أو التحديد وقد حافظت على شكلها الى غاية سنة 1863 م ، وضبطها بتحديد زكاة الجمال ب04 فرنكات لكل رأس.

وكانت على قطعان الماشية في ولايتي الجزائر ووهران في البداية ،ثم تعميمها في ولاية قسنطينة في حدود سنة 1858 م وتم تطبيقها في سنة 1863م[2] .

3 ــ اللزمة : تم تطبيقها بدءا من تاريخ 18 جوان 1858م ،ظهرت في شكل ضريبة ثابتة شاملة ،وهي بمثابة حق القبائل البعيدة ، او في شكل ضريبة فردية تعرف بأسماء متعددة منها ضريبة الدم أو ضريبة الرأس أو الجزية ، كان يتحملها كل شاب قادر على حمل السلاح تعويضا على دفع الزكاة والعشور، أما في الجنوب فتدفع هذه الضريبة على نخلة.

4 ــ العسة او اللوسة :تدفعها القبائل الصحراوية والرحل والتي كانت تأتي الى الشمال بحثا عن الكلأ والتي انضوت تحت الحكم الفرنسي وألغيت سنة 1858م[3] .

وقد وصلت الضرائب خلال الاستعمار الفرنسي نسبة 71% من اجمالي مداخيل الميزانية العامة بالنسبة للإدارة الاستعمارية ،وهو ما أرهق كاهل الجزائريين[4].

---

[1] ـ عبد الحكيم رواحنة : المرجع السابق،ص39 .

[2] ـ نفسه ، ص 39 .

[3] ـ عبد الحكيم رواحنة: المرجع السابق ،ص ص 41 ،42.

[4] ـ صالح عسول: المرجع السابق ،ص 12.

المبحث الثاني : التنظيمات الزراعية.

اعنت السلطة الفرنسية اهتمام كبير بالزراعة ، عن طريق، اقرار تنظيمات زراعية وواصلت ادخال المنتوجات الجديدة لخدمة حاجياتها الاقتصادية.

أولاـ توسيع زراعة الكروم والمنتجات التجارية :

عمدت السلطات الاستعمارية على تسخير الامكانيات المادية والبشرية للجزائر وذلك لخدمة اغراضها الاستعمارية ، وتم تحويل الجزائر من ارض منتجة للحبوب الى ارض منتجة للخمور والتي تدر ارباح طائلة على الاقتصاد الفرنسي ،كما ان زراعة الكروم لم تكن تثير اهتمام السلطات الاستعمارية الا في 11-جانفي 1852م القانون الذي ينص على السماح للمنتوجات الجزائرية للدخول لتراب فرنسا وكان بداية لزراعة الكروم في الجزائر[1].

وتم توجيه الاقتصاد الأوروبي في الجزائر نحو المحاصيل الاساسية القابلة للتبادل التجاري مثل الحبوب والخمور ، وذلك قصد تلبية حاجيات السوق الفرنسية حيث اكسب هذا الاقتصاد طابع استعماري شبه رأسمالي [2]،كما عرف قطاع زراعة الكروم والمحاصيل التجارية ابان فترة الاحتلال الفرنسي مساهمة كبيرة في عملية التنمية الزراعية الاستعمارية وبظهور محاصيل زراعية جديدة في مقدمتها الكروم خاصة بعد تكيفها مع طبقة التربة ومقاومتها للجفاف وبذلك استحوذت فرنسا على المزيد من الاراضي الفلاحية لزرعها للكروم الذي تحوله الى نبيذ.

عرفت الفكرة اهتمام كبير لدى القيادات السياسة وتشجيع الكولون على زراعة الكروم حيث اصبحت تقدر ب 20036 هكتار عام 1854م في عمالة وهران لوحدها[3].

---

[1] ـ صالح حيمر: المرجع السابق، 270 .

[2] ـ نصرالدين سعيدوني : الجزائر منطلقات وآفاق، ص 41 .

[3] ـ عدة بن داهة :المرجع السابق، ص191 .

كما حاول المعمرون زراعة القطن حيث قامت الحكومة بتشجيع المعمرون والمزارعين وشراء ادوات ووسائل لاستصلاح الاراضي الصالحة لزراعة القطن ،كما قامت بإنشاء شركات احتكار وتم تخصيص مكافأة من طرف الامبراطور لمن يصنع اكبر كمية من اجود انواع القطن سنة 1854م.

كما قام المعمرون من زراعة منتجاتهم في متيجة وفي منطقة الغرب وارتفعت عملية الزرع من سنة 1850م الى 1854م الى 913 هكتار من 435 مزارع كانت منتجات المعمرين ذات نوعية رديئة رغم الامكانيات المادية ،وتم تكوين اربع شركات لاستغلال زراعة القطن في الجزائر الا ان الامر بالفشل حيث كلف مبالغ معتبرة.[1].

ثانيا ـ السياسة الفرنسية في مجال الغابات:

عرفت الغابات اهمية كبيرة في حياة سكان الارياف الجزائرية حيث كانت مصدر رزق بالنسبة لهم خاصة سكان الهضاب العليا والبادية ويتم الحصول منها على الحطب لاستخدامه في الحياة اليومية كما يتخذون من ثمار الاشجار غذاء لهم واستغلت الغابات كمناطق للرعي وهناك أدركت الإدارة الفرنسية اهميتها بالنسبة للمجتمع الجزائري ، وبدأت رغبة السلطات الفرنسية في السيطرة على الثروة الغابية وذلك من خلال مجموعة قوانين عن طريقها تحقق فرنسا اهدافها التالية:

ـ افقار سكان المناطق الجبلية وارغامهم على الابتعاد عن الغابات وذلك لكبح المقاومة الجزائرية .

ـ توفير اكبر قدر من الاراضي لتلبية حاجيات المستوطنين[2].

[1] ـ شارل أندري جوليان: تاريخ الجزائر المعاصرة ، المرجع السابق، ص 645 .

[2] ـ صالح حيمر: المرجع السابق ،ص ص 206 ـ 207 .

ـ فرض مجموعة اجراءات ضد الجزائريين كذريعة لحرائق الغابات.

ـ جعل الثروة الغابية في خدمة المصالح الاستعمارية الفرنسية .

في البداية وضعت فرنسا خريطة للغابات الجزائرية وحددت مساحتها وهناك وجد الفلاحون الجزائريون انفسهم في مواجهة ادارة الاستعمار الفرنسي [1].

واتجهت مسألة الغابات نحو التعقيد سنة 1843م حيث اصدر "بيجو"اوامر تمنع اضرام النيران في اطرف الغابات وتحمل سكان المناطق الجبلية المسؤولية في حمايتها من الحرائق ،وتم تصنيف أعمال الخرق كأعمال اجرامية يترتب عنها السجن والابعاد ومصادرة الاراضي، وتم تقرير سلطة الدولة على الغابات وذلك من خلال قانون 16 جوان 1851م حيث نص في مادته الرابعة على ان الغابات والإخصاب هي ملكية تابعة للدولة ،كما عزز هذا القانون سلطة مصلحة الغابات في معاقبة كل من يقوم بممارسات تسبب اضرار بالممتلكات الغابية للدولة ، كما سمح قانون 6 جوان 1851م للدولة بوضع يدها على 1.002.292 هكتار سنة 1860م ،واتخذت الادارة الفرنسية من مصلحة الغابات أداة فغالة للتوسيع مساحة الدومين حيث قدر عدد مساحات الاراضي الغابية التي تم التصرف عليها وتحديدها سنة 1853م نحو مليون هكتار فيها الاملاك للدولة كذلك تم منح آلاف الهكتارات من الاراضي الغابية للشركات الرأسمالية فقي سنتي 1862م و 1863م تم منح اكثر من 160.000هكتار من غابات الفلبين ل30 مستفيد[2] .

اهتمت الادارة الفرنسية بالغابات الفرنسية التي اصبحت ملكا للحكومة الفرنسية وذلك سنة 1851م ،والتي كانت غنية بأشجار البلوط والفلين والارز والصنوبر حيث هيمنت

[1] ـ صالح حيمر: المرجع السابق ، ص ص 206 ـ207 .

[2] ـ نفسه ، ص ص 206 ـ207 .

عليها الشركات الفرنسية واحتكرت تجارتها وهناك اتجهت لسد حاجيات السوق الفرنسية[1].

واصدرت الادارة الفرنسية قانون في 1851م حيث ضم الاراضي الغابية الى املاك الدولة منها 200الف هكتار و609هكتار من اراضي القبائل التي اعلنت تابعة للدولة ومنع هذا القانون الفلاح الجزائري من الخدمات التي كانت تقدمها الغابة ،كما قرضت عقوبات جماعية على الغابات التي تشعل فيها النيران[2] ،كما منح المار يشال بيليسي مساحات غابية تقدر ب 149.793 هكتار ل 34 معمر وذلك في اقليم قسنطينة والقانون الغابي سنة 1850م يخص غابة بني حسين بجبال بني شقران شمال معسكر ،حيث تغطي مساحتها 3.698 هكتار ودفع ذلك الى احتجاج القبيلة على القرار الصادر وكانت الاراضي الغابية تشكل خطرا على الفرنسيين ضواحي معسكر كما ان الحاكم العام الفرنسي للجزائر اقترح اخضاع 2.040 هكتار من اراضي هذه الغابة[3].وفرض المار يشال بيليسيأوامر بفرض العقوبات تتمثل في غرامات المالية تتجاوز قيمة الزكاة ب 4مرات وذلك على القبائل التي تورطت في اشعال النيران [4] .

وفي سنة 1864م قامت السلطات الفرنسية بمنح اكثر من 150.000 هكتار من غابات الفلبين في اقليم قسنطينة للمعمرين , وظل نصيب الادارة الاستعمارية من الاراضي الغابية يتزايد وذلك بموجب تطبيق قانون سيناتون كونسلت ولعب اصحاب الشركات

---

[1] ـ مساعد أسامة صاحب منعم: **الاوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الادارة الفرنسية 1830.1962 م، ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال**، مقال نشر (**مجلة مركز بابل لدراسات الانسانية**)، ع3 ، م 4 ،(دت) ، ص 225.

[2] ـ عدة بن داهة :المرجع السابق، ص 338 .

[3] ـ نفسه ، ص 340 .

[4] ـ شارل روبير أجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج1،ص 204 .

استغلال الفلبين دور في تأزم حياة السكان الجبلية واستغلوا ذريعة الحرائق للحصول على اكبر قدر من الاراضي[1].

1 ـ ضرب دعائم الاقتصاد الفرنسي :

عرفت الجزائر خلال سنة 1851م انعدام الامن وقيام مقاومة وطنية [2]، كما شهدت الجزائر العديد من الحرائق التي تم شنها في الغابات وذلك من طرف جماعات مسلحة عملها شل نشاط الكولون والادارة الفرنسية سنة 1863م ،شهدت حرائق على 42.100 هكتار من الاراضي الغابية منها في القطاع القسنطيني لوحده 22.000 وتم اضرام النيران سنة 1865م على 163.954 هكتار حمل الكولون مسؤوليتها للقبائل وفرضت عليهم عقوبات جماعية ، وأصدرت الحكومة الفرنسية مرسوم حكومي في 7 اوت 1867 تمنح فيه تلك الاراضي مجانا للكولون كما صدر مرسوم في 1867م قطع عشر المساحة الغابية لصالح الاهالي الذي سمح لهم بإعادة شرائها بغرض الاستفادة من خدماتها وتعرضت غابات الفلين بضواحي سكيكدة في سبتمبر 1871م لحرائق من طرف الفلاحين الساخطين على النظام الاستعماري [3].

وحرائق سنة 1871م التي تطالب فيها الكولون بأجراء عقوبات جماعية ضد القرى التي تسببت في هذه الحرائق وتم الدعوة بمراقبة تحركات الجزائريين فقد كانت هذه الجرائم المتعمدة كرد فعل عن السياسة الاستعمارية وتعتبر مظهر من مظاهر الصراع بين الجزائريين والكولون والجدير بالذكر ان هذه الحرائق نشبت في اعقاب صدور قانون 16 جزان

---

[1] ـ صالح حيمر: المرجع السابق، ص207 .

[2] ـ المقاومة الوطنية :هي رد فعل وطني ضد الاحتلال البلاد حيث قامت تشكيلات جزائرية والتحمت فيما بينها في مختلف المناطق وتمثلت في مقاومة الامير عبد القادر، مقراني ، تمثلت في قواتين في عمل عسكري مثمثل في رفع السلاح عبر انحاء الوطن . للمزيد ينظر: احميدة عميراوي : جوانب من السياسة الفرنسية و ردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري ، دار البعث، قسنطينة،1984م، ص ص60ـ61 .

[3] ـ عدة بن داهة : المرجع السابق، ص ص344ـ 355.

1851م والهدف من انتهاج الفلاحين الجزائريين لسياسة حرق الغابات خاصة الفلين هدفه انهاك ميزانية الاستعمار الفرنسي وذلك لاعتبار صادرات الفلين احد اهم الدعائم الاقتصادية للاستعمار الفرنسي[1].

اتخذت الادارة الاستعمارية من الحرائق ذريعة لتسليط اقصى العقوبات على الجزائريين كما عمد اصحاب امتيازات شركات الاستغلال الى احراق الغابات الفرنسية، واتهام الاهالي بذلك وذلك للحصول على تعويضات، وجاء في تقرير لجنة ممثلين شركات استغلال الفلين في الجزائر خلال الفترة ما بين 1863م و1865م حيث تعرضت مساحة قدرها 28.826 هكتار من غابات الفلين للحرق العمدي من طرف الاهالي واصدر مرسوم بتاريخ 8 فيفري 1870م يثني بمنح الاراضي التي مستها الحرائق لهذه الشركات دون مقابل.

الا انه قيل ان من مسببات الحرائق التي عرفتها الجزائر ليست كلها من صنع الجزائريين بل هناك عوامل اخرى منها ما هو طبيعي بفعل الحرارة المرتفعة والجفاف ،وهناك اخطاء بشرية صادرو من قلة الحذر الا ان الادارة الفرنسية استغلت الامر لا فقار الجزائري واستغلاله حيث وجهت الاتهامات للأهالي الا أن السبب هو قلة حذر الأوروبيين [2]وكانت تتم المطالبة بتطبيق مبدا المسؤولية الجماعية ،ومع كل حريق كانت الادارة والمستفيدين من الاراضي يتخالفون ضد الفلاحي[3].

---

[1] ـ عدة بن داهة : المرجع السابق،ص ص344 ـ 355 .

[2] ـ نفسه ،ص ص344 ـ 355 .

[3] ـ محفوظ قداش ، جيلالي صاري : الجزائر صمود ومقاومات 1830.1962م ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2012م ص 174 .

المبحث الثالث : السياسة المالية والتجارية .

اولت الادارة الاستعمارية أهمية كبيرة للتجارة داخل الجزائر فترة الاحتلال والاهتمام بالطرق التجارية وواصلت فرض القوانين الجمركية و تنظيم التجارة الخارجية والداخلية للجزائر لضمان السيطرة الكلية عليها.

أولا- المؤسسات المالية :

بالإضافة الى قوانين نقل ونهب الملكية العقارية ، ومصادرة الأراضي ، وحركة تهجير وتوطين الأوروبيين بالجزائر كان لابد من خلق نظام مالي متكامل لتثبيت الاستعمار وترسيخ وجوده ،ونظرا للأهمية القصوى التي يمثلها المال أو النقد في الحياة الاقتصادية التي تنعكس بدورها على مختلف المجالات ، ورؤية فرنسا وادراكها لهذه الأهمية ،عملت على نشر العملة الفرنسية و تداولها ، لذلك أصدرت قانون 7ديسمبر1831م الذي يقضي بأن النقد الفرنسي هو العملة الرسمية في الجزائر والتي لا يمكن رفضها[1].

يعتبر هذا التاريخ بداية تطور وتقدم النقد الفرنسي في الجزائر ،وهذا التقدم واكب توسع الاستعمار وسيطرته على الثروات والأسواق ، وبهذا اهتمت الحكومة الفرنسية بإحداث مؤسسة بنكية في الجزائر سنة 1845م رأسمالها 10مليون فرنك "2مليون يدفعها البنك الفرنسي من باريس ، ولكنها فشلت بعد الأحداث الثورية 1848م ، نجم عنها أزمة اقتصادية واجتماعية ، وهذا قلل من موارد المؤسسة البنكية في الجزائر[2] .

أعيد إحياء مشروع بنك الجزائر ، بمقتضى قانون 14 اوت1851م، وتأسيسه من جديد ، وبدأ هذا البنك في الأولى عملياته نوفمبر 1851م،وتم اصدار العملة سنة 1852م والتي أصبحت تطبع في مطابعه الخاصة وأخذت هذه العملة في توسع على

[1] ـ عبد الحكيم رواحنة: المرجع السابق، ص52 .

[2] ـ نفسه، ص52.

حساب العملات الأجنبية ، وأصبح هذا البنك أكبر مؤسسة مالية في الجزائر في ذاك الوقت وفتح البنك فروع له في وهران في 13اوت1853م ،قسنطينة في 03ديسمبر 1856م ،عنابة يوم 11جويلية 1863م.

ومن العوامل التي ساهمت على انتشار النقد الفرنسي ، هي الضرائب كانت تسدد عينا في بداية الاحتلال كان الجزائريون ملزمين بدفع هذه الضرائب نقدا، واجبر الأهالي على التعامل بها [1].

للبنك اهمية في تحريك العملة الاقتصادية بالجزائر,، ورفع راس ماله الى 10مليون فرنك بمرسوم 13 مارس 1861م، ثم 20مليون فرنك بمقتضى قانون 1880ك، بعد أن كان راس ماله يقدر ب03مليون فرنك مقسمة الى 6الآف سهم، حيث قيمة سهم واحد500فرنك ، واشترت الدولة 2000سهم ، بحكم أن التجارة تتطلب بنوك، وليس الزراعة ، لذلك كان القطاع الزراعي الأوروبي لم يكن له انتاج في البداية ، بل اعتمد على انتاج القطاع التقليدي والأسواق الخارجية ، لذلك فإن الاعمال التجارية هي التي احست بوجود البنك، وكانت القروض والمساعدات متركزة في القطاع الاوروبي.

حيث أن سبب ضعف وتراجع رؤوس الأموال في الجزائر يعود على اصحابها الذين كانوا يخافون عدم نجاح الاستعمار وتردي الحالة السياسية غير المستقرة بسبب الثورات الشعبية كما كان يرى هؤلاء ان ارض الجزائر حديثة الاستغلال وانتاجها محدود وغير ثابت لتذبذب المناخ[2].

[1] ـ عبد الحكيم رواحنة :المرجع السابق، ص ص52 ـ53 .

[2] ـ نفسه، ص ص53 ـ 54 .

ان الاستعمار الفرنسي للجزائر ، استعمار استيطاني زراعي ، تحت اشراف الحكومة الفرنسية وتمويلها ،فهو ليس استعمار يعتمد على الشركات الكبرى تملك رؤوس اموال كافية للاستثمار، ضف الى ذلك المستوطنين الاوروبيين الموجودين في الجزائر كانوا كم ادنى.

الطبقات الاجتماعية [1] في اوروبا ، فهم بدورهم محتاجين الى الرعاية الحكومة الفرنسية كما ان فرنسا لم تشجع اصحاب رؤوس اموال والشركات الاجنبية لأنها اردت ان تجعل من الجزائر ارضا فرنسية .

وعليه فإن الحملة الفرنسية على الجزائر ،كان اهم اسبابها الدافع الاقتصادي وذلك للسمعة الجزائرية الخارجية في المجال خاصة الفلاحي ويرتبط هذا الاخير ارتباطا وثيقا بالأرض[2].

فمند الوهلة الأولى للدخول الفرنسي للجزائر، حاول تحطيم بنى المجتمع الجزائري ، من خلال مصادرة وحجز الأراضي بشكل جماعي إضافة الصبغة القانونية من خلال عدة مراسيم وقوانين نقل ونزع الملكية العقارية التي سنتها ، لخلق ملكية خاصة على النمط الرأسمالي الفرنسي ، ولكن العلاقات التكافلية التكاملية للمجتمع الجزائري في ظل العادات والتقاليد الإسلامية جعلت فرنسا تجد صعوبة كبيرة في فرض نظام رأسمالي على المجتمع الجزائري المسلم.

لذلك جعلت من الجزائر مستعمرة الاستيطانية من خلال عمليات تهجير الأوروبيين اليها وتقديم كل التسهيلات والمساعدات لهم ، ومن اجل ترسخيهم فيها قامت بمنحهم الاراضي مجانا ومساعداتهم ماديا ، خاصة بعد وضع منظومة واسعة من البنوك والمؤسسات

[1] ـ الطبقات الاجتماعية :معظم المهاجرين الاوروبيين من الفقراء والبؤساء والمجرمين بحيث خصص الادارة الفرنسية 50 مليون فرنك أثناء حكم الجمهورية الثانية لتخليص باريس منهم ، للمزيد ينظر: ابراهيم مياسي : توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري 1881.1912م ،منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،1996م،ص 92 .

[2] ـ عبد الحكيم رواحنة المرجع السابق، ص54 .

المالية التي عزلت المسلمين الجزائريين اقتصاديا بواسطة قوانينها الجمركية التي كان هدفها الأول والأخير هو جعل الاقتصاد الجزائري مكملا لاقتصاد فرنسا[1].

1 ـ التنظيم الجمركي :

سعت فرنسا لتجسيد فكرة أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا ـ فكرة الإدماج ـ [2]وتحسيس المستوطنين بأنهم في جزء من بلدهم، وظرف المعيشية لهم ،بحيث ألغت الحواجز الجمركية ،وتحقق ذلك بفضل قانون11جانفي 1851م ،وصاحب هذا القانون هو "راندون" وزير الحربية الذي عرضه على البرلمان الفرنسي من اجل دراسته والمصادقة عليه ، وشرع في تنفيذه ابتداء من 01 مارس 1858م ، الذي السماح للسلع الجزائرية بالدخول الى فرنسا دون رسوم ،ومن خلال هذا القانون يمكن القول أن الوحدة الجمركية تحققت بين الجزائر فرنسا .

في 17 جويلية 1867م، صدر قانون السوق الحرة للتجارة الفرنسية بالجزائر ، وبمقتضاه فإن السلع الجزائرية أصبحت وكأنها سلع فرنسية[3].

ثانيا ـ السياسة التجارية:

1ـ الصادرات والواردات:

عرفت الجزائر اهمية كبيرة بالنسبة للسوق الفرنسية ، وذلك فيما يخص الصادرات والواردات وعملت على توجيه وتطوير التجارة الخارجية للجزائر[4]وذلك لخدمة مصالحها ومستوطنيها واصبحت الجزائر المستهلك المفضل للمنتوجات الصناعية الفرنسية ومن اخم المواد المصدرة للخارج هي الماشية وزيت الزيتون والشمع والتبغ والحبوب والصوف والجلود

---

(1) ـ عبد الحكيم رواحنة: المرجع السابق ،ص ص 54 ـ 55.

(2) -Charles Robert Ageron : Histoire L Algerie Contemporaine PU F,Paris,1966,P25

(3) ـ عبد الحكيم رواحنة : المرجع السابق،ص ص45 ـ 46.

(4) ـ الملحق رقم (07) : جدول يوضح بعض السلع المعروضة لأهم الاسواق بمدن الشرق الجزائري لعام 1845م،ص 170.

ووصل وزن الصوف المشترى الى اكثر من 6.000طن من 1865م الى 1876م ،اما الجلود فقد طلبت بكثرة قبل الحرفيين و تضاعف وزنها سنة 1867م لتبلغ 2782طن[1].

كما بلغت قيمة الصادرات الجزائرية سنة 1863م حوالي 22.5 مليون فرنك وفي 1857م بلغت قيمة الصادرات حوالي 22 مليون دولار ،اما البضائع المستوردة فنذكر المنتوجات الصوفية ، القطن الحرير ،الحبوب الدقيق الحوامض، السكر القهوة بقيت قيمة البضائع المستوردة المنحصرة اساسا في الاقمشة والخمور ، والمواد الغذائية[2]في سنة 1850م حوالي 72.693 طن[3]

ولم تبلغ قيمة الصادرات من زيت وجلود وصوف وتبغ حوالي 19.793 سنة 1851م وبدأت المواد المنجمية تدخل ضمن السلع المصدرة كما كانت الجزائر غنية بمحاجر الجبس وكان ما يقارب 2.000 عامل 327 وبلغ حجم الصادرات من المواد المنجمية سنة 1851م حوالي 1.7222 طن منها 707 طن نحو الخارج [4]ظلت التجارة الجزائرية ضعيفة الى غاية 1851م عند وضع أول منظومة جمركية خاصة بالجزائر حيث تم فتح الاسواق لتصدير السلع الجزائرية نحو الخارج واستقبال السلع الاجنبية في الجزائر[5].

فلقد كان الانتاج الزراعي يعاني اثر النظام الجمركي التي تغلب عليه عقلية الحظرية ، وهناك قام وضع قانون 1851م حيث حرر كل السلع الجزائرية تقريبا وظلت السلع مقصاة من الرسوم كما بقيت المواد الاجنبية تخضع لرسوم وظلت مواد البناء والمواد

---

(1) ـ سامية بناي ، أسماء العابدي : المرجع السابق، ص ص 67 ـ68 .

(2) ـ الملحق رقم (07): جدول يوضح ميزانية الواردات مقاطعة الجزائر 1862 ـ 1871م. ص 162.

(3) ـ سامية بناي ، أسماء العابدي : المرجع السابق،ص ص67ـ68 .

(4)ـ شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص ص626 ـ628 .

(5) ـ الغالي غربي وأخرون : المرجع السابق، ص 224.

الضرورية لتربية الماشية والزراعة تستورد مع الاعقاء من الرسوم ،هناك ارتفعت صادرات الجزائر من 19 مليون سنة 1851م لتبلغ 66 مليون سنة 1866م ، كما ان الواردات ارتفعت من 67 مليون سنة 1850م طن 158 مليون سنة 1868م فساعد القانون الصادر في 1851م بالاندماج الجمركي وساعد على ازدهار التجارة الجزائرية[1] .

واثر صدور ذلك القانون بعد عام 1852م ارتفعت نسبة الصادرات وتركزت في الحبوب والفلين والصوف والزيوت المرجان , واتضح ان التجارة الفرنسية كانت في تزايد مستمر حتى سنة 1860م[2].

أ ـ الطرق والمواصلات ودورها التجاري:

اهتم الجنرالات الفرنسيون بإنشاء الطرق خاصة منها الساحلية حيث كانت المراكز التجارية الكبرى تقام في المناطق الداخلية مثل قسنطينة ،المدية تيارت ،تلمسان وكانت عبر حقب من الزمن مركز اشعاع حضاري ، وتنتهي اليها تجارة الصحراء ومنه هدفت السياسة الفرنسية الى ربط المناطق الزراعية الجزائرية الداخلية بالموانئ وبالدول الاجنبية بحد ذاته.

1ـ الطرق البرية :

في البداية قامت السلطات الاستعمارية بإعادة توسيع ما كان يعرف بالبايلك من وبلغ طول الطرق البرية سنة 1850م حوالي 5350 كلم وتسهيلا لاستغلال الجزائر وربطها بفرنسا ووسعت شبكة الطرق وصدر قانون 18 افريل 1857م الذي اغطى الضوء الاخضر للحكومة الفرنسية بإنشاء عدد من الطرق الهامة من طريق جيجل وقسنطينة[3].

---

[1] ـ شارل أندري جوليان :المرجع السابق، ص622 .

[2] ـ صالح فركوس: إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر ، ص208 .

[3] ـ عبد الحكيم رواحنة : المرجع السابق، ص 70 71 .

تمكنت ادارة الاحتلال الفرنسي من ربط العديد من المدن الجزائرية ببعضها البعض وذلك بسلسلة من الطرق البرية المعبدة وذلك رغم التضاريس الوعرة ،حيث استغلت المواطن الجزائري في عملية البناء وكذلك استخدام جنود الجيش الفرنسي والاسرى في تجفيف البرك والمستنقعات ، كذلك اقامة الجسور وشق الانفاق في المناطق الجبلية ، وانجاز طرق جديدة وكانت بدايات انشاء الطرق الساحلية البرية في عهد الجنرال بيجو حيث اقامت طرق برية تربط بين سبع مدن داخلية وهي تلمسان ،معسكر ومستغانم ومليانة و مدية سطيف قسنطينة ، قالمة وكذلك سبع مدن ساحلية هي وهران ومستغانم شرشال الجزائر العاصمة سكيكدة وعنابة [1].

وصدر قانون في 1864م من ادارة الاحتلال الفرنسي بتصنيف الطرق الخمسة التالية ذات مواصفات دولية الطريق الرابط بين بسكرة وسكيكدة وقسنطينة باتنة شرق الجزائر .

ـ الطريق الرابط بين الجزائر العاصمة والاغواط و المدية الجلفة الجنوب الجزائري .

ـ الطريق الرابط بين ميناء مرسى الكبير تلمسان وهران ، غين تموشنت الجنوب الجزائري.

الطريق الساحلي الرابط بين الجزائر العاصمة وقسنطينة و موانئ وهران عبر غليزان مستغانم الساحل الغربي للجزائر الطريق الرابط بين الجزائر وقسنطينة مرور ببرج بوعريريج شرق الجزائر وبلغ عدد اطوال الطرق البرية الصالحة لمرور المركبات المعبدة حوالي 1850م حوالي 5350 كلم ودعمت بالجسور.

[1] ـ ثامر عزام حمد: **النشاة التاريخية للسكك الحديدية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر**،مقال نشر (**مجلة الدراسات والحضارية (مجلة علمية)** ، ع29، مج9،1438 هـ 2017م،ص147 .

الطريق الرابط بين الجزائر وقسنطينة مرور ببرج بوعريريج شرق الجزائر وبلغ عدد اطوال الطرق البرية الصالحة لمرور المركبات المعبدة حوالي 1850م حوالي 5350 كلم ودعمت بالجسور[1].

ب ـ الاهمية الاقتصادية للطرق البرية :

تعتبر هذه الطرق عصب الحياة الاقتصادية في قطاع التجارة حيث عملت فرنسا على تشييد العديد من الطرق وذلك لتحقيق اهدافها الاقتصادية ،كما ان اهميتها تكمل في ربط مناطق الانتاج بموانئ التصدير في المناطق الساحلية كما كانت تجني مبالغ مالية من خلال الضرائب والرسوم المفروضة علة البضائع والاشخاص .كذلك للطرق البرية دور في نقل المنتوجات الزراعية والمعدنية[2].

2 ـ إنشاء السكك الحديدية:

بدأت السلطات الاستعمارية تخطط لإنشاء خطوط السكك الحديدية تربط بين العديد من المدن الجزائرية الداخلية والموانئ المطلة على ساحل البحر المتوسط ،و وبدأت ذلك عام 1845م حيث قدمت الادارة الفرنسية مقترح للحكومة الفرنسية بضرورة تشكيل شبكة واسعة من السكك الحديدية في الجزائر وقدرت كلفة هذا المشروع ب 33.500فرنك للكيلومتر الواحد وتم فتح اقتراح لإنشاء مشاريع استعمارية جديدة منها مشاريع السكك الحديدية وصولا الى الصحراء الافريقية ،وهناك عوامل دفعت السلطات الفرنسية لإقامة سكك حديدية منها تشجيع السياحة وبسطها وتعود أولى المحاولات من طرف ادارة الاحتلال بمد سكك حديدية ما بين المناجم وبعض الموانئ الجزائرية عام 1844م والانطلاقة الفعلية لمشروع السكك الحديدية ،كما كانت بعد اصدار مرسوم

[1] ـ ثامر عزام أحمد : المرجع السابق ، ص148.

[2] ـ عبد الحكيم رواحنة : المرجع السابق ،ص ص74ـ75.

أفريل 1857م الذي يعطي بموجبه الجنرال راندونتشكيل المشاريع الكبرى للسكك الحديدية [1].

حيث تقرر انشاء خط حديدي من الحدود الشرقية الى الحدود الغربية وعلى الشريط الساحلي 1400كلم ، وهو بمثابة العمود الفقري للخطوط الفرعية وذلك لربط المناطق الريفية مع الموانئ ، وبدأ العمل على انشاء اولى الخطوط الذي يربط بين مدينة الجزائر العاصمة والبليدة بطول 49كلم حيث تم افتتاحه عام 1862م ،بعدها توال افتتاح العديد من الخطوط الحديدية[2].

تولى افتتاح العديد من الخطوط الحديدية في 1879م افتتحت العديد من الخطوط منها:

ـ خط ميناء ارزيو سعيدة بطول 171كم .

ـ خط ميناء مستغانم تيارت بطول 197كم.

ـ خط قالمة الخروب بطول 115كم .

ـ خط سطيف قسنطينة بطول 155كم .

تم افتتاح ما بين 1825ـ 1885العديد من السكك الحديدية في الغرب الجزائري كما دفع التطور في المعدات والاليات المستعملة ،زيادة عدد الشركات المنفذة للمشاريع السكة والتنافس بينها لتوسع سياسة النهب والاستعمار الفرنسي لثروات المعدنية والزراعية .

حيث قامت العديد من الشركات الفرنسية المنفذة لشبكات السكة من بينها شركة بونة قلمة التي تأسست في 1875م حيث امتلكت لغاية 1897م نحو 490كم من

[1] ـ ثامر عزام احمد : المرجع السابق ،ص ص149ـ 152.

[2] ـ نفسه ، ص ص 153ـ156.

مجموع السكك وبشكل عام بلغ طول نمو الشبكة السككية في الجزائر لغاية 1900م نحو 4374كم ذات منفعة عامة[1] [2].

عرفت الاعمال المتعلقة بإنجاز السكك الحديدية في عهد الجمهورية الثالثة سرعة كبيرة حيث نمت بمعدل 140كم في السنة في الفترة الممتدة ما بين 1871ـ1892م [3]حيث وصلت الى 5250كم سنة 1927م ،كما طان لسكك الحديد دور استراتيجي استعماري من خلال انها تعود بمزايا اقتصادية واضحة ,وكذلك قمع المقاومات الشعبية وكانت تنقل التمور و الحلفاء والفحم من الجنوب حيث بلغت المناطق المنقولة سنة 1911م حوالي مليون ونصف مليون طن وكانت كذلك تقوم بنقل الاشخاص [4].

اهتمت فرنسا بإنشاء السكك الحديدية في الصحراء الجزائرية ، وطرح رجل الاقتصاد "بيروا بولي" مشروع لإحياء الارض الفلاحية المتواجدة حول السكك الحديدية عبر الصحراء وعرض رؤيته حول استغلال حركة البضائع السودانية واستخراج خيرات الصحراء، وتم انشاء خطي منطقة تقرت في الجنوب الشرقي وبشار في الجنوب الغربي التي تم انشاؤها مع مطلع القرن 20م وتواصلت محاولات ضباط فرنسا لإنجاح مشاريع السكك الحديدية طيلة النصف الاول من القرن العشرين ،ودرسوا تكاليفها وظهرت ثلاثة خطوط بداية القرن 20م .

ـ خط يمتد من قسنطينة الى ورقلة عبر بسكرة وتقرت .

ـ خط من البليدة الى الجلفة مرورا بالمدية .

---

[1] ـ ثامر عزام احمد : المرجع السابق ،ص ص 153ـ156.

[2] ـ الملحق رقم (09) : جدول يوضح اسماء شركات السكة الحديدية بالجزائر مابين1857ـ 1888م ،ص172.

[3] ـ انظر الملحق رقم(10): جدول يوضح اطوال السكة الحديدية عبر الجزائر 1845ـ1889م،ص ص 173 ـ174.

[4] ـ عبد الحكيم رواحنة : المرجع السابق، ص77.

ـ حط من المحمدية الى بني عباس عبر سعيدة وبشار .

كما ان الخطوط التي انجزت ساهمت في الوصول الى الثروات الطبيعية ونهبها من صحراء الجزائر كذلك نقل البضائع والموارد المعدنية والزراعية لمراكز التصنيع والتي ساهمت في تنمية الاقتصاد الفرنسي وازدهاره [1].

أ ـ الأهمية الاقتصادية للسكك الحديدية:

هدفت الادارة الفرنسية من انشاء السكك الحديدية لتسهيل تنقل القوافل العسكرية ولتمكن من القضاء على بؤر التوتر للمقاومة وربط المراكز الاستعمارية ببعضها البعض.

تنشيط الاقتصاد الفرنسي والعمل على ازدهاره وخاصة قطاع الخدمات لاستغلال الثروات الطبيعية فإقليم توات[2] غني بالمعادن كالفحم الحجري.

الحد من تجارة القوافل المغربية والطرابلسية والمالية العابرة للصحراء الافريقية المحملة بأنواع الزينة كالعطور والروائح وغيرها والرغبة في احتكارها لصالح الشعوب الأوروبية [3].

كما للسكك الحديدية اهمية كبيرة في نقل الثروات المعدنية والمنتجات الزراعية من أماكن انتاجها الى الموانئ الجزائرية والاسواق العالمية ،كما دفعت الى ارتفاع نسبة الواردات والصادرات[4].

---

[1] ـ أحميدة عميراوي : المرجع السابق، ص 87.

[2] ـ اقليم توات :هو اقليم جغرافي يقع جنوب غرب الصحراء الجزائرية يشمل على عدد من الواحات القصور ، ومصدر كلمة توات مختلفة يردها البعض وجع الرجل وهو ما ذكر في كتاب السعدي تاريخ السودان ، يردها البعض على انها احد البطون المنحدرة من قبيلة الملثمين سكان الصحراء . للمزيد ينظر: أحميدة عميراوي : السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية ، ص 75 .

[3] ـ أحميدة عميراوي : السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية ، ص82 .

[4] ـ ثامر عزام حمد: المرجع السابق، ص 154 .

ـ استمرت فرنسا في المرحلة الثانية في مصادرة ونزع الملكية الجزائريين ، بحيث أدركت أن للأرض أهمية بالغة بالنسبة للجزائريين فيها تمثل التلاحم والترابط بينهم.

ـ اصدار القوانين والمراسيم للإعطاء الصبغة القانونية في عملية نهب الملكيات منها قانون سيناتوس كونسيلت الذي اصدره الامبراطور نابليون الثالث ،الذي ينص بتوزيع أراضي العرش بين الدواوير بعد تحديد معالمها .بهذا يهدف الى اخضاع الجميع المعاملات العقارية التعاقدية الى القانون الفرنسي .

ـ قامت السلطة الفرنسية بقسيم الأراضي بين الافراد في شكل الملكية الفردية ، وهذه العملية تسمح باكتشاف الأراضي الشاغرة ،وهي بذلك تقضي على الروح الجماعية بين الافراد ، وتفكيك صفوف المالكين .

ـ سخرت السلطة الاستعمارية كل الوسائل للإنجاح الاستيطان الريفي ، بتدعيم الشركات الرأسمالية ، خاصة بعد أن ألغت الحواجز الجمركية ، هذا ما شجع هذه الشركات على الاستثمار في الجزائر من خلال الحصول على أجود الأراضي الزراعية ، لبناء المستوطنات .

ـ فرض المزيد من الضرائب على الأهالي واثقال كاهلهم ، عمدا لتجريد هم من ثروتهم واجبارهم على الخضوع.

ـ ادخال مزروعات جديدة لجزائر ، بتوسيع زراعة الكروم وعليه تحولت الجزائر من ارض منتجة للحبوب الى ارض منتجة للخمور وذلك لخدمة مصالح فرنسا الاقتصادية

ـ سعت السلطة الفرنسية لخلق نظام مالي متكامل لتثبيت الاستعمار، ذلك لأهمية النقد في الحياة الاقتصادية ، من خلال إعادة بعث مشروع بنك الجزائر 1851م.

ـ ساهمت السكة الحديدية في ربط المناطق المتباعدة والمعزولة، لخدمة مصالحها ، وتنشيط الاقتصاد الفرنسي ، وقطاع الخدمات لاستغلال الثروات الطبيعية .

الفصل الرابع:

انعكاسات السياسة الفرنسية الاقتصادية على المجتمع الجزائري

الفصل الرابع:

انعكاسات السياسة الفرنسية الاقتصادية على المجتمع الجزائري.

المبحث الاول :الانعكاسات الاجتماعية.

المبحث الثاني : الانعكاسات الاقتصادية.

المبحث الثالث : الانعكاسات السياسية

لقد عانى المجتمع الجزائري جراء السياسة الفرنسية القائمة على سلب ونهب ممتلكات الجزائريين واستمرار مصادرة أراضيه ، وتفتيت أهم خلية في المجتمع الجزائري وهي القبيلة التي كانت تشكل النواة الاولى للتماسك والتكافل ، فقد حارب الاستعمار الفرنسي كل الروابط التي بها يتماسك بها المجتمع وعانى من الفقر والحرمان والامراض والمجاعات التي حلت بالجزائر ،وما كان رد فعل الجزائريين الا القيام بالثورات الشعبية ردا على السياسة الاقتصادية التي طبقها الاستعمار الفرنسي من خلال اصدار المزيد من القوانين، وهناك من اختار الهجرة الى الدول المجاورة ردا على ان الجزائر اصبحت دار كفر.

_ كيف ساهمت السياسة الاقتصادية في تفكيك البنية الاقتصادية الاجتماعية ؟وما هي تاثيراتها على الجانب الاجتماعي ؟ والاقتصادي؟

_ فيما تمثل رد فعل الجزائريين جراء السياسة الاقتصادية الفرنسية ؟وما ابرز المقاومات التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة ؟

المبحث الاول :الانعكاسات الاجتماعية .

أدت السياسة الاقتصادية التي انتهجتها فرنسا في الجزائر من خلال عمليات مصادرة الممتلكات ،وتفقير السكان الى تفكيك البنية الاجتماعية للجزائري وتتجلى في مظاهر عديدة .

أولا ـ تدهور المستوى المعيشي :

قامت السلطات الاستعمارية منذ بداية الاحتلال بعملية نهب الممتلكات وحرق وقتل جماعي للسكان ، والقيام بعمليات واسعة في مناطق مختلفة وجراء هذه السياسة اصبح الجزائري يعاني الجوع والفقر والمرض وذلك بسبب فقدانه لمصادر قوته ،واشارت الاحصائيات لسنة 1867م فقدان الجزائريين لماشيتهم حوالي 13 مليون وسنة 1870م حوالي 8 ملايين كذلك أنخفض الانتاج الجزائري من القمح الصلب وهذا التدهور في الاقتصاد الجزائري نتج عنه تدني المستوى المعيشي ويصف الكاردينال لا فيجري (Lavigerie) [1]ذلك في قوله :" عدد كبير من العرب لا يعيشون الا على عشب الوحل ، واوراق الاشجار " فالأزمة الاقتصادية هاته قد مست الجزائري وحده دون غيره من الأوروبيين الذين لم يتأثروا [2].

كما بلغ عدد الوفيات سنة 1860م 211603 جزائري ، وأدت هذه الاوضاع الى انخفاض محسوس في عدد السكان وتدني المستوى المعيشي والوضع الاجتماعي والتوسع الاستعماري ومصادرة الاراضي ادى لتدهور الوضع المعيشي [3]كما قامت

---

[1] ـ لافيجري : هو شارل مارسيل المان (1825.1892) ولد في مدينة بايون جنوب فرنسا ، تولى منصب رئاسة الاسقفية في الجزائر هو مؤسس فرقة الاباء البيض وقد عرفت حركته التبشيرية تطور خاصة في مجاعة (1867.1868) للمزيد ينظر :احميدة عميراوي : السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية ،ص 109.

[2] ـ بوعزة بوضرساية : الجرائم الفرنسية والابادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م ، ص ص 188.191.

[3] ـ نفسه: ص ص 188.191 .

الادارة الفرنسية بعملية أبادة وحصار لقبائل في مدينة قسنطينة ،أدت بها الحادثة من البؤس والفقر وتم طرد الجزائريين من أراضيهم نحو الصحراء ،وذلك لفسح المجال أمام المستوطنين وكان الهدف من ذلك تفكيك بنية المجتمع الجزائري ،حيث أن مرسوم 1834م عين الاراضي التي ستطبق عليها النصوص المتعلقة بانتزاع الملكية كما قام در فيقو بعمليات حرب قاسية وحرق وتشريد الجزائريين .

وانخفض عدد سكان الجزائر من 1840م الى 1848م بحوالي 10% وجراء ذلك تأثرت البنية الاقتصادية التي كانت تقوم على الزراعة والرعي والمبادلات التجارية وتعرضت للتوقف نتيجة الحروب العنيفة ، ونقل السكان من بيئاتهم الاصلية الى بيئة جديدة ، وتم الاستيلاء على المحاصيل الزراعية وأتلاف الحبوب والمخازن ومصادرة الاراضي ،كما هدف العسكريون منذ 1841م لتغيير بنية المجتمع الجزائري والقضاء غلى البنية الاصلية للمجتمع الجزائري [1].

كما حدثت في العهد الاستعماري مجاعات تركت أثار سلبية على الاهالي وضياع ثروات وبيع العقارات والاراضي ،وتوالت أزمات على البلاد منها ازمة قسنطينة بسبب الجراد ، وقامت أدارة المكاتب العربية بمراجعة قوائم الحرث لتأسيس الضريبة رغم حالة الاهالي جراء المجاعة والفقر ، كما كان الاهالي يصارعون المجاعة واصبح الفلاح الجزائري يشتري الحبوب من المعمرين وبزيادة وسببت ازمة 1845م حرمان وبوس كبير لدى اواسط الجزائريين [2].

---

[1] ـ الطاهر عمري : أليات الاستعمار الاستبطاني الاوروبي في الجزائر ولبيا ، الندوة العلمية الاولى ،جامعة الامير عبد القادر ،قسنطينة ، ماي ،2008م،ص ص 147 ـ 152.

[2] ـ صالح فركوس :تاريخ الجزائر ،ص367 .

كما دفع النظام الاستعماري الى حالة الفقر لدي السكان الاهالي ، وقام ضباط المكاتب العربية بعملية اخضاع الاهالي عن طريق اضرام النار في القرى وحجز الاملاك وفرض غرامات مالية على الاهالي[1].

كانت الكثير من القرى والعشائر تعاني من الفقر ذلك نتيجة مصادرة اراضيها وارغامها على دفع اتاوات ودفعت حالة البؤس هذه بهم الى بيع املاكهم واغنامهم ليجدوا ما يقتاتونه[2]، وكان للسياسة الاقتصادية الفرنسية اثار سلبية على حياة الفلاحين المعاشية حيث سجلت انخفاض كبير في ثروات البلاد البشرية والمادية واصبحت البلاد موطن للأجانب وتخبط الاهالي في الفقر[3]، أدت المجاعات الى هلاك السكان وضعف الزراعة وارتفعت الاسعار نتيجة لذلك لم يعد البيع والشراء ممكنا جراء انعدام المال[4]، نتج عن هجرة الأوروبيين للجزائر مشاكل كثيرة أهمها احتلال اجتماعي واقتصادي ،وذلك أدى لتراجع الدخل الفردي السنوي للجزائريين واصبح اكثر من 82% يقطنون الاكواخ القصديرية والبنايات القديمة .

وأدت هذه الاوضاع الاجتماعية بهجرة الجزائريين نحو بلاد المشرق و أوروبا:

1 . هجرة السكان :

وتعود هجرة الجزائريين للأسباب التالية :

---

(1) ـ صالح فركوس : إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر ،ص 214.

(2) ـ سامية بناي ، أسماء العابدي : المرجع السابق، ص91 .

(3) ـ عمار هلال :الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847 .1918) ، دار الهومة ،الجزائر ، 2007م،ص ص 25 .26ـ

(4) ـ كمال بن صحراوي : **مجاعة 1868 بالجزائر من خلال نصوص محلية وأخرى فرنسية**، مقال نشر مجلة (**عصور الجديدة**)، ع26 مج7، 2014م ،ص 278 .

ـ استيلاء الاستعمار الفرنسي على اجود الاراضي وبناءه ل 928 قرية استيطانية وتوزيعه لما يقارب 1.5 مليون هكتار على الأوروبيين .

ـ سلب اراضي الجزائريين وتحويل المحاصيل التجارية الى خدمة حاجات الأوروبيين خاصة الكروم الخمر ،وامتازت اراضي الجزائريين بالقحط والانجراف وتفتت الملكية كّلك اصبح الانتاج الزراعي المتدهور لا يسد حاجة السكان الغذائية .

ومن أسباب الهجرة كذلك رفض الاقامة في ظل ذلك النظام الكافر واصدرت فرنسا قوانين لمنع هجرة الجزائريين .

ـ الملاحقات العسكرية الفرنسية للثوار خاصة بعد ثورة المقراني ومصادرة اراضيهم ومحاولات التهجير التي قام بها لا فيجري لتحويل الجزائري عن عقيدته [1] كما انعكست القوانين الجائرة على الجزائر ومثقفيها، ودفعتهم للهجرة نحو دول المغرب خاصة العلماء ، فيما شعروا بخطورة الاحتلال وضربه لمقومات الشعب الجزائري[2] من مظاهر هجرة الجزائريين هجرة خيام كثيرة سنة 1860 الى تونس، وذلك بسبب قلة حصاد الحبوب ،كما ذكرت عدة تقارير هجرة سكان الاوراس حيث ان حمى الهجرة انتشرت وطالبت الكثير من القبائل بالاغتراب ،فالهجرة تعتبر مظهر من مظاهر الازمة التي نجمت عنه اغتصاب الاراضي[3] وجراء الهجرة المتوالية نقص عدد سكان الجزائر أكثر من النصف 1836م وحلت بمدن كثيرة منها وهران تلمسان

[1] ـ أحميده عميرا وي : المرجع السابق ،ص 52 .

[2] ـ بوعزة بوضرسياية : المرجع السابق ، ص 92.

[3] ـ عبد الحميد زوزو: الاوراس ابان فترة الاستعمار الفرنسي "التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1939.1837م)، ص 248 .

وبجاية ومنهم من هاجر خارج مدنه ،كما لم يهاجر خارج البلاد الا عدد محدود من المثقفين الى المشرق والمغرب وتونس[1].

ودفعت بهم اسباب عدة للهجرة منها انعكاسات القوانين ،قانون سينا توس كونسيلت 1865م والمساس بالشريعة الاسلامية[2]، أما عن بداية الهجرة الجزائرية نحو المشرق فبدأت سنة 1832م بسبب اضطهاد الفرنسيين للجزائريين وتعيين روفيقو حاكم عام للجزائر .

اثقل كاهل الاهالي بالضرائب وممارسته الاضطهاد دفعت الجزائريين لترك ديارهم واهلهم والبحث عن ملجأ آمن نحو البلدان المجاورة تونس المغرب و ليبيا وذلك لقربها ،الا ان الوضع الاقتصادي المتدهور في تلك الاقطار دفعهم للبحث عن أماكن اخرى ،ونتج عن الازمات الاقتصادية ما بين 1867م 1868م ضعف المحاصيل الزراعية ومغادرة الجزائريين لأراضيهم حيث أصبحت لا تقيدهم كما كان العثمانيون يقومون بتشجيع الجزائريين للهجرة الى ولايات الشام [3].

ثانيا ـ تدهور الاوضاع الصحية:

عانى سكان الجزائر من تردي في الوضع الصحي وذلك جراء انتشار الأوبئة والأزمات ،من بينها ازمة 1838م [4]التي وقع فيها قحط شديد اضر بسكان قسنطينة وكان من اسباب هذه الازمة حدوث جائحة للزرع وتلفه، كذلك انقباض الفلاحين عن الحراثة وذلك بسبب الفتن واعتداء الاعراش على بعضها جراء

---

(1) ـ ابوالقاسم سعدالله: ابحات وآراء في تاريخ الجزائر ،ط1 ، دار الغرب الاسلامي ج1،1996م بيروت،ص193.

(2) ـ ابوالقاسم سعد لله : الحركة الوطنية الجزائرية 1900.1830م، ج1 ، ص 553 .

(3) ـ عمار هلال: المرجع السابق، ص ص 12ـ 17 .

(4) ـ سامية بناي ،أسماء العابدي : المرجع السابق ،ص 93 .

البلبلة التي وضعها الاحتلال الفرنسي في مدينة قسنطينة كما عرفت المنطقة ازمة اخرى سنة 1866م التي كان من اسبابها كذلك زحف الجراد على القطر سنة 1868م وما احدثه من تلف بالزروع والاشجار ونتج عنه انعدام الحبوب في الاسواق ، وموت المواشي وارتفاع اسعار الحبوب ارتفاع كبير لمدة ثلاث سنوات كما ادى الى انتشار وباء الكوليرا والتيفوس كما ضاعت الاملاك والثروات.

ـ ويصف صالح العنتري هول الازمة قائلا:

"وفيها اشرف الناس على الهلاك الاليم ،والبلاء العظيم بحيث انه لم يسمع في الزمان بمثلها وقد حصل فيها لضعفاء عامة الخلق ،بل ولكثير من خواصهم ايضا بادية وحاضرة من التشتت والفناء وأكل الحشيش ونحوه "ووصفها بالمجاعة السوداء"[1].

اجتاح الجراد سنة 1866م الجزائر ، حيث دمرت جل المزروعات بخضرها وفواكهها التي كانت تزود السكان ،ونتيجة لذلك أصيبت مياه الآبار والمنابع بتسمم فضلات الجراد، أسهم في تقوية الكوليرا والتوفيس لدى السكان ولم تنج من ذلك حتى قطعان المواشي بسبب تسمم المياه ،كما أن عدد وفيات الجزائر [2]في الفترة الممتدة بين الفاتح من اوت 1867الى 1868م زادت فيها عدد الوفيات .

كما وصل عدد الوفيات سنة 1866م الى 300 والاسباب ترجع للحمى المتقاطعة والاهمال والجوع كما أصابت الكوليرا مدينة شرشال سنة 1876م

[1] ـ صالح العنتري: المجاعات قسنطينة، تح رابح بونار ، شركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ، 1974م ،ص17.

[2] ـ انظر الملحق (11) : جدول يبين عدد الوفيات ببعض مقاطعات كل من عنابة وقسنطينة ،سطيف، باتنة ما بين جويلية 1867 ـجانفي 1868م،ص 175.

ونواحيها وتفشي تأثيرها وظهر الجدري وحالات خطيرة مشابه للكوليرا ، وكان ضحايا الكوليرا أهالي الجنوب [1].

فالكوليرا التي اجتاحت البلاد فقدت الجزائر عدة من أبنائها تراجع سكانها [2] بالرغم من أن الطب استخدام كوسيلة للتوسع والاستيطان، حيث رافق الحملة الفرنسية أطباء وأسسوا مستشفيات وفتحت مدارس متخصصة و مراكز استشفاء حيث بلغ عدد المستشفيات الخاصة بالجزائر حوالي 38 سنة1845م ، وتم تأسيس فرع طبي بالمستوطنين [3].

وفيما يخص الاسباب الموت يمكن دمجها في الحمى والتشرد، البرد ،المجاعة بسبب غياب المساعدة الطبية [4].

[1] ـ جيلالي صاري : الكارثة الديمغرافية 1867.1868م، تر،عنر المعراجي ،(ط،خ)،منشورات وزارة المجاهدين الجزائر،2008م،ص91.

[2] ـ بشير بلاح و رابح لونيسي: تاريخ الجزائر المعاصر ، ص 163.

[3] ـ احميدة عميراوي: قضايا مختصرة ...،ص 144،146.

[4] ـ عبد الحميد زوزو : المرجع السابق ،ص 38.

المبحث الثاني :الانعكاسات الاقتصادية .

ادت السياسة الاقتصادية الى تفكيك ممتلكات الجزائريين ، وسعت للاستحواذ على مصدر رزق الاهالي عن طريق .

أولا ـ تفكيك ملكية الاهالي :

قامت فرنسا بإصدار مجموعة قوانين ومراسيم تحدد فيها النظام الاستعماري من خلال التحكم في العقار الجزائري ،حيث استولت على الحبوس والاستيلاء على الملكيات وتركها للأوروبيين وفرضت أوامر لإخضاع المعاملات بين الجزائريين والأوربيين منها أمرية 22جويلية 1834م ،حيث وضعت نوعية الاراضي التي تطبق عليها نصوص شرعية بهدف انتزاع الملكية ومصادرتها وهدف الجنرال بيجو على اخضاع الارض وبدأ اصدار التشريعات منها مرسوم 1 اكتوبر 1844م الذي هدف الى ايجاد صيغ لانتقال الارض من الجزائريين الى الأوربيين .

كما اعطى القرار المشيخي سنة 1863م الحق للدولة على الاستيلاء على أراضي الجزائريين وهدفت هذه التشريعات للقضاء على الروح الجماعية للقبيلة [1].

واتخذت سلطات الاستعمار الفرنسي سياسة السلب والنهب والتفقير وذلك لإغراق الشعب ،حيث قامت بمصادرة وعجز الممتلكات بالرغم من معاهدة الاستسلام التي تنص على حماية الممتلكات والناس وأموالهم وذلك ما دفع بالسكان لتقديم عرائض شكوى بسلطات الاحتلال دون جدوى وتم هدم مدن الجزائر وضياع أملاك الناس وحقوقهم بدون اية تعويضات ،ويذكر **حمدان خوجة** صورة عن هذه الممارسات التي اتبعتها السلطات الاستعمارية من خلال تهديم خمسة

[1] ـ محمد بليل : المرجع السابق، ص 119.

اسواق عمومية داخل ساحة الحكومة، ساحة الشهداء حاليا ،كما عمد الفرنسيون لسلب اغنياء المدينة من اموالهم وذلك عن طريق التخويف والتهديد[1].

ظهرت مسألة التملك المنظم للأراضي من قبل العقاريين واعلنت فرنسا عام 1844م أن الجزائر اصبحت من ممتلكات فرنسا ،وطرحت الادارة الاستعمارية من 1837م مشاريع لشراء الاراضي الزراعية واتاح الشعب الجزائري املاكه وأرزاقه وسلب اراضيه كما بدأت سياسة المصادرة مع تنفيذ مرسوم 31 اكتوبر 1844م حيث حددت حقوق المصادرة وتم تطبيق سياسة الارض المحروقة من طرف الجنرال "بيجو" والهدف هو انتزاع الاراضي بأي ثمن كما خصص الاراضي الخصبة لصالح المستوطنين العسكريين .

وظهرت العديد من الاراضي الجزائرية للبيع حوالي 10هكتار وظهرت شركات فرنسية استفادت من الاراضي الزراعية والغابات [2]و اصدرت الادارة الفرنسية مجموعة قوانين خاصة بالملكية من بينها قانون 1845م الذي ينص على مصادرة اراضي الجزائريين وكل من يقوم بعمل عدائي ضد فرنسا [3]وقام الجنود الفرنسيون بنهب وتخريب المد من بينها مدن الامير عبد القادر وجمع ممتلكاته [4]كما طبقت الادارة الفرنسية سياسة الارضة المحروقة من خلال الاستيلاء على ممتلكات الجزائريين وبدأت اسلوب الاخضاع والحرمان من الحقوق ،كما صادرت الاراضي وأجرت قوانين للاستحواذ على ارض الجزائريين وتحويلها لملكية الأوربيين ونتيجة لذلك

---

[1] ـ جمال قنان : قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، ص117 .

[2] ـ الغالي الغربي وأخرون : المرجع السابق، ص ص192ـ 196 .

[3] ـ نفسه ، ص 196 .

[4] ـ دريس خضير: البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830ـ1962م، ج1،دار الغرب للنشر والتوزيع، (د،ت) ،ص 249.

اصبحت غالبية الجزائريين تعيش على اراضي فقيرة ودفعهم ذلك للعمل كمزارعين لدى المعمرين [1].

هدفت الادارة الاستعمارية منذ البداية لتفكيك وحدة الشعب والارض حيث صرح الجنرال بيجو قائلا :"اينما يتوفر المياه الصالحة يجب تركيز الكولون وتوزيع الاراضي عليهم وجعلهم ملاك دون محاولة التعرف على اصحابها ".

وتم نهب الاراضي الخصبة وتفكيك تركيبة المجتمع الجزائري ، كما فصل الفلاح الجزائري عن ارضه وأهله ودفعه ذلك للعمل لدى غيره[2].

ـ تم نهب الاراضي الخصبة من الجزائريين ومنحها للمستوطنين:

_ بلغت مساحة أراضي الاستيطان عام 1850م بلغت : 115000هـ و 1870م بلغت : 766000هـ[3].

[1] ـ نصرالدين سعيدوني : منطلقات وآفاق ،ص 23 .

[2] ـ سامية بناي ، أسماء العابدي : المرجع السابق ،ص 90 .

[3] ـ نجاة دهنون : المرجع السابق، ص 63 .

المبحث الثالث : الانعكاسات السياسية .

تدهور الأوضاع الإقتصادية للجزائريين جراء الانتهاكات الصادرة بحقه والمتمثلة في انتزاع أراضيه وإثقال كاهله بالضرائب المجحفة التي طبقتها الادارة ، فلم يبقوا مكتوفي الأيدي تجاه السياسة الفرنسية بالجزائر ، وبوجه خاص السياسة الاقتصادية نتج عنها ظروف اجتماعية واقتصادية متردية ،فاندلعت المقاومات مختلفة في ربوع الوطن.

أولا ـ قيام ثورات الشعبية :

أ ـ مقاومة الأمير عبد القادر[1]:

عانت منطقة الغرب الجزائري، خاصة مدينة وهران من تردي الأوضاع الاقتصادية بعد احتلالها من طرف الفرنسيين 1831م ،ونظرا للاستمرار تدهور الوضع الأمني بالجهات الغربية بسبب الفراغ السياسي والاداري[2] ،ظهر الأمير عبد القادر الذي تمتع بسمعة حسنة في قريته اليقظة القريبة من مدينة معسكر تمت مبايعته ليتولى المقاومة[3] .

---

[1] ـ الأمير عبد القادر: هو عبد القادر بن محي الدين ، بن مصطفى ،بن محمد ، بم مختار الحسني الجزائري ، من أسرة عريقة النسب والشرف والعلم ، تنحدر من سلالة الرسول (ص)، ولد عبد القادر بقرية القيطنة غربي مدينة معسكر ، يوم الجمعة 23رجب 1222هـ/ماي 1807م . للمزيد ينظر : عبدالحميد شعابنة : **الامير عبد القادر المجاهد المثقف والسياسي الفارس** ،ح1،(**مجلة أول نوفمبر**)، ع165، (د،ت) ،ص 27.

[2] ـ بشير بلاح و رابح لونيسي : المرجع السابق ، ص 75.

[3] ـ محمد الطيب العلوي : المرجع السابق ، ص 44.

1 ـ دوافع مقاومة الأمير عبد القادر[1] :

1ـ احتلال فرنسا عاصمة الجزائر وبعض المدن الساحلية ، خاصة عاصمة الغرب وهران في 04 يناير 1831م.

2ـ ركود الاوضاع الاقتصادية بالغرب الجزائري، بعد احتلال الفرنسيين مدينة وهران وتدهور الوضع الأمني ، جراء انتهاء الحكم العثماني في الجزائر الحاجة الماسة إلى سلطة جزائرية تقود المقاومة ضد الغزاة الفرنسيين.

3 ـ الغيرة الشديدة على الاسلام والوطن ، والخوف من تدنيس المحتلين الظالمين والحرص على أسس المجتمع الجزائري [2].

4 ـ خرق معاهدة دي ميشال من طرف الجنرال تريزيل، التي أبرمت في 26 فبراير 1834م، ونقضها في العام الموالي 1835م وتم تدمير القبائل والدواوير[3].

5 ـإنتشار الفوضى في المناطق الغربية ، وحرص الامير عبد القادر على توحيد صفوف القبائل وتنظيمها [4] ، نتيجة توقيع الدوائر الزمالة معاهدة مع الجنرال تريزيل في 16جوان 1835م، وأصبحوا رعايا فرنسيين [5].

6 ـ تخلي السلطة العثمانية والسلطان المغربي عن نجدة الجزائر في مواجهة العدوان الفرنسي.

---

[1] ـ الملحق رقم (12) : صورة الامير عبد القادر ، ص176 .

[2] ـ بشير بلاح و رابح لونيسي : المرجع السابق، ص 75.

[3] ـ بن يوسف تلمساني : التوسع الفرنسي في الجزائر 1830 ـ1870م ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الجزائر ، 2004 ـ2005م ، ص420.

[4] ـ بشير بلاح ورابح لونيسي: المرجع السابق ، ص 74.

[5] ـ شارل هنري تشرشل : حياة الأمير عبد القادر ، ترجمة ،قدم ،علق، أبوالقاسم سعد الله ، الدار التونسية للنشر ، تونس ماي 1974م ،ص 95.

2 ـ مراحل مقاومة الأمير عبد القادر:

أ ـ فترة القوة 1832 ـ 1837م: فيها تمكن الأمير من :

ـ بسط نفوده على مختلف القبائل وإخضاعها.

ـ إعتماده حرب العصابات .

ـ توسيع دائرة النفود إلى أنحاء أخرى من الوطن ، شغلت جزءا كبيرا من إقليم تلمسان ومليانة والمدية وتم إبرام معاهدة "دي ميشيل" في 26 فبراير 1834م[1].

ب ـ مرحلة الهدوء المؤقت :

عرفت فيها دولة الأمير توقيع فيها معاهدة "تافنة " 30 ماي 1837م شهدت هذه الفترة عبارة عن فرصة لتنظيم تحصيل الزكاة والضرائب ، وتوفير الموارد المالية الضرورية لقيام الدولة بمهامها [2].

جـ ـ المرحلة الصعبة من المقاومة :

عرفت انقلابا في موازين القوى لصالح العدو وخرق معاهدة التافنة ، حيث سقطت "تاقدامت" في 1841م ، ثم الزمالة 1843م و لجوء الامير إلى المغرب الذي ناصره ثم انقلب عليه بعد قصف الأسطوال الفرنسي مدينة طنجة ، عليه عاد الأمير إلى الجزائر انتصر في معركة إبراهيم 23، 26 سبتمبر 1845م ، محاولة منه إعادة تنظيم مقاومته لكنه فشل ومع اشتداد الحصار عليه بدأ بالتسليم الذي عرضه

---

[1] ـ خولة شلالي ، سلمى كلاع : جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر من خلال شهادات قادة الجيش الفرنسي 1830 ـ 1871م ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر "ل.م.د" ، دفعة : 2016، جامعة العربي التبسي ، تبسة 2015 ـ 2016م، ص118.

[2] ـ عمار بوحوش : المرجع السابق ، ص 112.

الجنرال لامورسيير ، شريطة بالسماح له بخروج حيث يشاء لم تفي السلطات بالعهد فزجت به في السجن لمدة خمس سنوات ، ثم اطلق سراحه فإختار الهجرة مع عدد من أسرته وانصاره وأمضى بقية حياته في دمشق[1].

ب ـ مقاومة القبائل (1851 ـ1857م) :

تميزت هذه المقاومة بالشراسة ، بحيث تم استغلال تضاريس الواعرة للمنطقة كدرع ضد الاستعمار ،ومن القادة الذين قادوا المقاومة في جيجل والقل وهو "الشريف مولاي "الملقب "بوعود"[2]، أين استجابت القبائل لدعوته الجهادية إلى غاية شهر أوت 1847م ، حيث استمرت المقاومة سنة 1850م مع المجاهد " الشريف بوبغلة[3] "اسمه الحقيقي محمد الأمجد بن عبد مالك لقب باسم بوبغلة نسبة لبغلته التي كانت تضرب بأرجلها كلما اقترب العدو الفرنسي من الثوار[4].

1 ـ أسبابها:

محاولات الفرنسيين ترسيخ إحتلالهم لبلاد القبائل ، سوء تسيير المكاتب العربية وأحداث ثورة الز عاطشة التي شجعت السكان على الرفض الخضوع للمحتلين [5]

---

[1] ـ بن يوسف تلمساني : المرجع السابق ، ص 422.

[2] ـ الشريف بوعود : اسمه محمد الهاشمي ، أطلق على نفسه محمد ابن عبد الله ولقبه الناس بوعود أي صاحب العود ، أصله من تافيلالت قدم الى الجزائر أثناء حركة بومعزة سنة 1845م ،كافح مع الثوار ثم انفصل عنهم استقر بجبل ديرا لقي حتفه سنة 1849م، وتزعم الثورة بعد ه مولاي ابراهيم . للمزيد ينظر : يحي بوعزيز : ثورات الجزائر في القرنين 19 ـ20 ،(ط،خ) ، عالم المعرفة للنشر و التوزيع ، الجزائر 2009م، ص 96.

[3] ـ الشريف بوبغلة : محمد لمجد بن عبد المالك ، لقب بوبغلة الانه كان يركب بغلة في تنقلاته ، اختلف المؤرخون في أصله هناك من يقوم أنه من المغرب الأقصى وهناك من يقول أنه كان صبايحيا في حرس مليانة . للمزيد ينظر : بن يوسف تلمساني : المرجع السابق ، ص470.

[4] ـ العربي منور: تاريخ المقاومة الجزائرية ، دار المعرفة ،باب الواد، الجزائر ، 2006م،ص206 .

[5] ـ بشير بلاح و رابح لونيسي : المرجع السابق ، ص 127.

ألحق بوبغلة خسائر فادحة بالمستعمر وبعد استشهاد بوبغلة 26 ديسمبر1854م تواصلت المقاومة من بعده المقاومة بقيادة "لالة فاطمة نسومر"[1] من أسباب هذه المقاومة :

تواصل عملية مصادرة الاراضي ، وإبادة والتدمير[2] .

وقد تمكنت هي الأخرى بإلحاق هزائم بالعدو في عدة معارك أشهرها إيشريشن تاشكريت سنة 1854م، ارغمت فيها الجنرال راندون على الانسحاب وأعطت له درسا تاريخيا مع الحاكم العام ماكماهون، بعد أن هزمت قواته والحقت بها خسائر في العتاد والارواح تم القبض عليها في 1857م، فحبسوها بزاوية تابلاط إلى أن توفيت في ربيع الثاني 1280 / سبتمبر 1863م عن عمر يناهز 33سنة [3].

ج ـ ثورة الز عاطشة (1849م) [4]:

1 ـ أسباب الثورة :

1ـالإحتلال الفرنسي للزيبان ، الذي بدأ باحتلال بسكرة عام 1843م، ورفض السكان الخضوع له.

---

[1] ـ لالة فاطمة نسومر: نشأت في أحضان أسرة الرحمانية الذائعة الصيت، فأبوها الشيخ الطيب المشرف على زاوية ورجة الرحمانية ،وأمها لالا خديجة المسماة بها قمة جرجرة .ولدت لالة فاطمة نسومر حوالي 1246هـ/1830م، فكانت بنت حسب ودين امتازت بالعلم والادب والجمال والذكاء ،اختارت النسك والانقطاع للعبادة والتبتل ،ولما اكرهت وهي في سن 16 على الزواج افتعلت ليلة زفافها المس من الجن ارجع بها لبيت دون طلاق. للمزيد ينظر: عليوان اسعيد: **الطريقة الرحمانية ودورها في الجهاد** ،ص ص137ـ138.

[2] ـ رابح لونيسي ، بشير بلاح : المرجع السابق ، ص 128.

[3] ـ نفسه ، ص 128.

[4] ـ واحة الز عاطشة :تقع واحة على بعد 35كلم جنوب غربي مدينة بسكرة و2.5كلم إلى الشرق طولقة ،ثار سكانها على الاحتلال في ماي 1849م، بزعامة رفاق الأمير عبد القادر : الشيوخ بوزيان مقدم الطريقة الدرقاوية بالمنطقة ومحمد الصغير بن عبد الرحمان . للمزيد ينظر: بشير بلاح و رابح لونيسي: المرجع السابق ، ص125.

2ـ محاولة الشيخ بوزيان مواصلة الثورة التي قادها الأمير عبد القادر مدة سبعة عشر عاما ،للأنه كان تابعا لدولة الأمير ،وكان يشغل منصب شيخ واحة الز عاطشة.

3ـ كانت سنة 1849م ، فرصة لتجديد الكفاح نظرا للانشغال فرنسا داخليا بأحداث ثوراتها وما تبيعة من تصفية للنظام الملكي ، وتدعيم للنظام الجمهوري ودعوة للإقامة مؤسسات الاقتصادية ذات الطابع الاشتراكي [1].

4ـ طبيعة المجتمع الجزائري المتمسك بالدين الاسلامي وانتشار المقاومة للحفاظ على كيان الشعب العربي المسلم .

5ـ اثقال كاهل الجزائريين بالضرائب خاصة بعد ارتفاع ضريبة على النخيل ابتداء من شهر مارس 1849م.

6ـ عدم مراعاة السلطة الاستعمارية لأحوال السكان السيئة من ناحية الاقتصادية واستخفافهم واستهزائهم بأوضاعهم المعيشية المتدهورة ، وهذا ما تتميز به السياسة الفرنسية طوال فترة وجودها ، فبرغم من تردي مردود التمور في الواحات سنة1848م، فقدار رفعت مقادير الضريبة على النخيل من 15 إلى 45 سنتيما مرة واحدة بنسبة الثلثين[2] .

[1] ـ يحي بوعزيز : ثورات القرن التاسع عشر ،ثورات الجزائر في القرنين 19 ـ 20 م، ص89.

[2] ـ نفسه ،ص 90.

استطاع الشيخ بوزيان [1]أن يقنع الجميع بالمواصلة الجهاد تحت رايته ، بدأت هذه الثورة بوصول القوات الفرنسية الى واحة الز عاطشة 16جويلية1849م ومحاصرة الواحة.

لتنشب معركة طاحنة بين الطرفين ،انتهت بهزيمة الجيش الفرنسي وانسحابها استنجد الفرنسيون بالحامية الفرنسية المتواجدة في الشمال من قسنطينة ، عليه تمت محاصرة الواحة 07اكتوبر1849م ، لتقوم اشتباكات عنيفة بين الطرفين ،استخدم فيها الثوار كل ما لديهم من قوة في الدفاع عن انفسهم ، ادام الحصار الى غاية 28 نوفمبر 1849م، لينتهي باقتحام الواحة[2] .

2 ـ النتائج المترتبة:

_ الطرف الفرنسي : قتل 10 ضباط و60 جريح ، قتل 156جنديا وجرح 740 آخرين.

_الطرف الجزائري : تدمير الواحة بكاملها ، وتخريب وطمس معالمها.

_ سقط الشيخ بوزيان شهيد وحوالي 300آخرين فضلا عن الذين دفنوا تحت الأنقاض و غمروا بالمياه وهم حوالي أكثر من 1000شهيد[3].

---

[1] ـ الشيخ بوزيان :هو من موظفي إدارة الأمير عبد القادر ،وعين شيخا على واحة الز عاطشة وهو من المرابطين والأشراف ،كان محاربا شجاعا ، من احسن الرماة ، وان سمعته كانت واسعة ،وكان متقدم في السن عند استشهاده 1849م. للمزيد ينظر: ابوالقاسم سعد الله :الحركة الوطنية الجزائرية 1830.1900، ج1،ص ص331ـ 332.

[2] ـ نجاة دهنون: المرجع السابق ،ص 74 .

[3] ـ أحميده عميرا وي: المرجع السابق ،ص ص41ـ 42 .

د ـ انتفاضة الحضنة الغربية 1864م:

للحضنة الغربية [1]امتيازات وخصوصيات جغرافية وبشرية جعلت منها منطقة تفاعل للأحداث التاريخية الهامة الوطنية ، والتي تزامنت هذه انتفاضة مع ثورة أولاد سيدي الشيخ بالغرب الجزائري .

1 ـ أسبابها :

_ الرفض القاطع للاحتلال الفرنسي.

_سوء تسيير المكاتب العربية بالمنطقة .

_ قيام السلطات الفرنسية بإرهاق السكان بالضرائب والغرامات كلما وجدت فرصة لذلك.

_ قيام الادارة الفرنسية بمنع سكان المنطقة من العمل الجماعي المعروف باسم "التويزة" سنة 1863م

قبل اندلاع انتفاضة تم جمع قبائل الحضنة الغربية للاستعداد لها ، وعندما احست السلطة العسكرية عن طريق قياداتها بالمنطقة بنوايا السكان ، قامت باستدعاء كل قياد الحضنة في 15 أوت 1864 م للاستعداد لمواجهة هذه انتفاضة ، فجهزت لها قوة عسكرية انطلقت من قسنطينة نحو المسيلة فحاصرتها قوات ابراهيم بن عبد الله

[1] ـ الحضنة الغربية :ينتمي إقليم الحضنة جغرافيا إلى منطقة السهول العليا المحصورة بين السلسلة الجبلية والمرتبطة في الشمال بالبحر وفي الجنوب بالصحراء. للمزيد ينظر :كمال بيرم : الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي (1840.1954م) ،أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ،كلية الآداب والعلوم الاجتماعية جامعة متنوري ،قسنطينة، 2010،2011م،ص09 .

زعيم الانتفاضة في 1864/09/08م ، ووقعت معركة شديدة بين الطرفين ،فقد فيها الجيش الفرنسي 7فرسان و7 جرحى [1].

ارتبك الجيش الفرنسي الذي انذهل من الهجومات الخاطفة للثوار ، واستمرت الثورة الى غاية 24 اكتوبر ، بحيث استطاعت القوات الفرنسية بعد تدعيمها بقوات إضافية أن تقبض السيطرة على الوضع في اقليم الحضنة الغربية بمحاصرة الثوار والقبض على الفارين ، وبذلك تكون الانتفاضة قد انتهت واسفرت ما يلي :

_ النهب والسلب على ممتلكات الثوار وقتل الكثير من البدو الرحل .

_ استسلام كبار العروش المشاركة في هذه الانتفاضة وطلبهم للأمان.

_تم فرض ضريبة حرب باهظة على السكان وتشتيت الكثير من السكان.

حيث بالرغم من نتائج هذه الانتفاضة الا انها أبرزت ما يلي :

_ التماسك الشعبي و التلاحم ضد الاحتلال.

_أظهرت هذه الانتفاضة مدى نفوذ أعيان المنطقة ومشايخها وتأثيرهم في جمع الناس وتوحيد صفوفهم رغم الانقسامات القديمة التي وجدت من قبل الاحتلال الفرنسي[2].

---

[1] ـ كمال بيرم: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي (1840.1954)، اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية ،جامعة متنوري قسنطينة، 2010.2011م،ص ص44 ـ 45.

[2] ـ نفسه ، ص 48 .

ثانيا ـ ثورة محمد المقراني وانتفاضة 1871م:

عرفت الجزائر سنة 1871م ، انتفاضة وثورة كبيرة ضد الاحتلال الفرنسي شمل مناطق مختلفة من البلاد.

1ـ أوضاع الجزائر العامة :

كانت الجزائر تعيش أوضاع شاذة ومشاكل معقدة، في الميادين السياسية والاجتماعية وخاصة الاقتصادية ، وهذه الأوضاع والمشاكل هي التي مهدت في النهاية لنشوب ثورة المقراني والحداد عام 1871م تمثلت فيما يلي :

ــ قيام الإمبراطورية الفرنسية الثانية بعملية تهجير واسعة للأوروبيين من فرنسا وأوروبا الى الجزائر ، من أجل التوطن والتوسع وصحب ذلك مصادرة أملاك الجزائريين من أراضي وعقارات ، نتج عن هذه العملية تضاعف البؤس والشقاء .

ــ كانت البلاد تعيش حالة الحرب بسبب العمليات العسكرية الواسعة التي كان يقوم بها جيش الاحتلال ، خاصة في المناطق الجنوبية الغربية ، حيث ما تزال ثورة أولاد سيدي الشيخ متواصلة منذ1864م ، وتعرض سكان القبائل الكبرى والصغرى للقتل والتشريد والمصادرة لأملاكهم وأراضيهم[1] .

[1] ـ يحي بوعزيز : ثورات الجزائر في القرنين 19 ـ20م ،ص ص228 ـ229 .

فاستأنفت القبائل أولاد سيدي الشيخ بالجنوب الوهراني للقتال وفي الوقت ذاته كان بوشوشة [1]وناصر بن شهرة [2]ينظمان الانتفاضة في الصحراء الشرقية والمقراني في الشمال ،حيث كانت الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ذلك الوقت مساعدة للخوض في هذه الثورة خاصة بعد هزيمة الجيش الفرنسي في سيدان 1871م علي يد القوات البروسية ،بالإضافة الى الظروف التي كان يعيشها السكان من الفقر والحرمان والظلم الذي كان يمر بها الشعب الجزائري جراء مصادرة أراضيه الفلاحية والمجاعة الكبرى والقاتلة التي سببتها سنة 1868م،وعلية كل هذه الظروف سانحة للقادة الانتفاضة فاستغلوها لتعبئة الجماهير واعلان الثورة باسم الاسلام لطرد المحتل .

وقد لمع في هذه انتفاضة المقراني والشيخ الحداد الذين كانا لهما الشرف بإعلان الجهاد في منطقة القبائل قام المقراني بتوجيه نداء للسكان بحمل السلاح ، حيث كانت عائلة المقراني تملك أراضي شاسعة لها فب قلعة بني عباس ولها نفوذ على عدة القبائل، قدم المقراني استقالته للسلطات الفرنسية من منصب الباشا غا وأجرى اتصالات مع رؤساء القبائل الذين اعطوه موافقتهم للقتال في

---

[1] ـ بوشوشة :ظهرت هذه المقاومة في الجنوب سنة 1869م، قادها محمد بن التومي بن ابراهيم ،ملقب بوشوشة ولد ببيلدة الغيشة بالقرب من أفلو حوالي 1839م، لقب ببوشوشة لكثافة شعر رأسه أو لخصاله بارزة فيه، نشأ بوشوشة في البادية الغنم، تعلم الفروسية والشجاعة من أجداده، إ لقي عليه القبض سنة 1862م،وسجن ببوخنيفيس ، تمكن من الفرار سنة 1863مللمزيد ينظر: مبروكة سلطان: مقاومة ابن الناصر بن شهرة في الجنوب الشرقي الجزائري1853ـ1875م،مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2016/2015م،ص44 .

[2] ـ ناصر بن شهرة: هو ابن الناصر واسم أبيه إبن شهرة ابن فرحات، ولد سنة 1804م، بقرية المخرق، ينحدر من عرش أولاد سيدي عيسى من فرقة المغامرة المنتمية بدورها الى قبيلة الأرباع الكبرى التي تسكن تلك المضارب ، هو ابن عائلة توارثت المجد والقيادة ،تربى في وسط يتفاخر فيه الناس بالشهامة والبطولة والفروسية ، نشأ فارسا شجاعا ،اشتهر جده فرحات بالكرم والشجاعة مما اهله ليكون قائدا على ارباع كلها 1846م. للمزيد ينظر: مبروكة سلطان : مقاومة ابن الناصر بن شهرة في الجنوب الشرقي الجزائري 1853.1875م، ص30 .

15مـارس1871م ، وعقـد المقـراني مجلسـا حربيـا مـع أفـراد عائلتـه وقـواده في مجانـة واعلنوا فيه الجهاد وبعث المقراني رسالة الى الحاكم العام بالعاصمة يعلن فيها [1].

2 ـ أسباب الانتفاضة :

1_ المضـايقة الـتي تعـرض لهـا محمـد المقـراني [2]لسـداد ديونـه الماليـة الـتي اقتراضـها مـن بنـك الجزائـر ، ومـن الثـري اليهـودي "مسـرين" علـى إثـر أزمـة المجاعـة الحـادة 1869م لمساعدة المنكوبين والفلاحين الجزائريين[3] .

2 ـ تعهـد الحـاكم العسـكري ماكمـاهون بتسـديدها لـه مـن ضـرائب سـكان المنطقـة إذا عجـز المـدنيون عـن أداء ديـونهم الا الحكومـة المتعاقبـة المدنيـة تنكـرت لحكومـة العسـكرية الـتي سـبقتها[4] ،وهنـا وجـد الباشـاغا نفسـه في أزمـة ماليـة وعنـدما حـل الخريـف عـام 1870م جـاءت الى المقـراني اوراق تسـديد الـديون مـن البنـك ، فلـم يجـد مـا يـرد بـه حيـث كانـت الـديون حـوالي مليـوني فرنـك ،إذ لم تـدفع الحكومـة ضـماناتها بـل غرقـت في ديـون الحـرب مـع بروسـيا وكانـت البنـوك والمقرضـون الخـواص يلحـون عليـه

---

(1) ـ عمار عمورة : موجز في تاريخ الجزائر، ص 156 .

(2) ـ محمد المقراني :ترجع عائلة المقراني الى اصول عربية قديمة بعضهم يرجعها الى سلالة الرسول صلى الله عليه وسلم ، عن طريق ابنته فاطمة الزهراء ، ومن ثم فهم أشراف ، بعضهم يرجعها الى بني هلال وبالذات الى قبائل عياد وهناك من يقول أنهم من قلعة بني حماد ، ولكن الناس مصدقون في انسابهم كما يقول ابن خلدون ، وقد استقر جد أولاد مقران بقلعة بني عباس ، بعد طوافه بالبيبان وغيرها فترة ، تحالف أولاد مقران مع العثمانيين ضد الاسبان الا أنها ساءت بعد 1552م ، وبعد احتلال قسنطينة من طرف الاستعمار الفرنسي ، حصل الفرنسيون على طاعة أولاد مقران . للمزيد ينظر : أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية،ج1، ص ص247 ـ 249.

(3) ـ يحي بوعزيز : المرجع السابق ،ص 235.

(4) ـ بسام العسلي :محمد المقراني وثورة 1871الجزائرية ، دار النفائس للطباعة والنشر و التوزيع ،ط1،ط2، 1982،1990م، بيروت لبنان ، ص125 .

بالدفع ،وكان على المقراني بيع ارضه وهي إحدى الطرق التي لجأ اليها مرسوم 1863م لانتزاع الأراضي من أصحابها أو يرهن مثمناها أو يثور[1].

3 ـ وما زاد الطينة بلة هو اصدار مرسوم 24اكتوبر1870م،أو ما يعرف بمرسوم كريمو[2]اذ كان له أثر بالغ ودور في قيام ثورة المقراني حيث نص على إلغاء النظام العسكري وتعويضه بالنظام المدني وذلك لتوسع أكثر في اراضي الجزائريين ووضع مخططا لتطوير الاستيطان كذلك يرجع هذا التمرد لسياسة الادارة الفرنسية والسكان الأوروبيين[3].

3 ـ انطلاق الانتفاضة:

عليه فأخرج الفلاحون بنادقهم وبدأت عملية اغتيال المعمرين ، وفي 16مارس 1871م زحف المقراني على برج بوعريريج على رأس حوالي 8آلاف فارس، شن هجومات عديدة على المراكز الفرنسية وسبب ذلك هلع في أوساط المعمرين عمورة ص156 غير انه فشل في السيطرة على المدينة برج لأن القوات الفرنسية تمكنت من فك الحصار عليها يوم 26مارس1871م[4].

وفي 8افريل 1871م أعلن الشيخ الحداد الانضمام الى المقراني والجهاد في صدوق. والتف الشعب حول الثورة وخرجت كلمة المقدمين الرحمانيين الى آذان

---

(1) ـ ابو القاسم سعد الله: المرجع السابق ،ص 252.

(2) ـ كريمو: اسحاق مويز كريميو وعرف باسم أدولف كريميو من مواليد 30 افريل 1796م ، بمدينة نيمز من عائلة يهودية ثرية أشتغل عام 1817م بالمحاماة ودخل البرلمان في عهد الجمهورية الثانية ، وظل نائيا حتى عام1852م ، واصدر قانونية كريميو عام 1870م ، عندما كان وزير العدل والذي منح الجنسية الفرنسية لأعضاء الجماعة اليهودية في الجزائر، توفي في باريس 1880م. للمزيد ينظر: عبد الحكيم رواحنة : السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870.1930م،ص163 .

(3)_ Alfrd Rambaud :Linsurrection algerienne de 1871،universtty ،of toronto ،library 1891 ،p07.

(4) ـ عمار بوحوش : المرجع السابق،ص147 .

وقلوب الإخوان ، مما زاد في شعبية الانتفاضة ونجاحها وامتدت الى شيئا فشيئا حتى عمت كل بلاد القبائل وتمكن الثوار من محاضرة مدينة تيزي وزو ودراع الميزان وغيرها من المناطق ، ورغم الإمكانيات المتوفرة للعدو من بنادق ومدفعية .الا انه لم يتمكن من اخمدها وخاض اتباع المقراني والحداد معارك عديدة تمكنوا من خلالها احرازها عدة انتصارات على العدو[1].

4 ـ النتائج المترتبة عن الانتفاضة :

وفي 08ماي 1871م واجهت قوات الشيخ المقراني قوات الكولونيل "تروميلي" الذي كان يحكم سور الغزلان ،وعندما خف الاقتتال اغتنم المقراني الفرصة لأداء صلاة الظهر مع رفاقه ، وبينما كان يؤدي فريضة الصلاة فاجأه جنود الزواف الذين يراقبون الثوار من بعيد فأطلقوا عليه النار فأصابوه في جبهته وسقط شهيدا مع ثلاثة من رفاقه[2].

استلم القيادة أخوه بو مرزاق الذي استأنف القتال بقوة ، اما الشيخ الحداد فقد استطاع أن يشكل جيشا يتكون من حوالي 120.000 مجاهد وخاض معارك طاحنة ضد الجيش الفرنسي لكن نقص السلاح جعله يفشل ، تمكن الجنرال لألمان يوم 24جوان 1871م من تشتيت العائلات وحرق المنازل وإجهاض المقاومة واعتقال أبناء محمد أمزيان الحداد، والشيخ الحداد نفسه بعد عشرة أيام من ذلك أرسلته القوات الفرنسية الى بجاية وضع في قلعة بارال اهم معارك الحداد معارك

[1] ـ عمار بوحوش: المرجع السابق، ص147 .

[2] ـ نفسه ، ص 147 .

جبال عمور وعموشة ومعركة إيشريض التي دارت يوم 24جوان 1871م التي كسرت فيها الثورة وأقام لها الفرنسيون نصبا تذكاريا[1].

كان الاستسلام الشيخ الحداد [2]اثر الكبير على معنويات القائد احمد بومرزاق شقيق مقراني، ففي 8اكتوبر1871م خاض معركة فاصلة ضد قوات الجنرال "غوستاف سوسيه" بجوار قلعة بني حماد ببجاية ، انتهت بتغلب الفرنسيين على قواته ، وتاه في الصحراء تم التعرف عليه وإسعافه ثم ارساله الى السجن في كاليدونيا الجديدة [3]حيث بقي هناك قرابة 30 سنة الى أن وافته المنية هناك[4].

لم يتمكن الاستعمار من اخماد هذه الانتفاضة الا بعد خوض ثلاثة مائة معركة في كامل التراب الوطني ، واستتاب النظام والأمن في الشمال والشرق والغرب شرع في قمع القبائل المشاركة في الثورة [5].

---

[1] ـ عبد الحكيم رواحنة :المرجع السابق، ص 166.

[2] ـ الشيخ الحداد:يعود أصله الى قرية صدوق العليا الواقعة بشرق البلاد، حيث قدم واستقر جدهم الاكبر في أواخر القرن الخامس عشر ، وكان والد الشيخ المسمى علي بن محمد الحداد ،مثله مثل جميع أعضاء عائلته الاخرين حدادا صاحب املاك كثيرة ، كان يعرف بالإحسان وفعل الخير حتى وانه كان اول من فتح مدرسة بالقرية تتسع لثلاثين تلميذا، تكفل لوحده بكل مصاريفها فكان جبه للعلم عظيما ،تعلم القراءة والكتابة وانخرط في الطريقة الرحمانية ليتسلم فيما بعد مشيخة الطريقة لسيدي عبد الرحمان. للمزيد ينظر: عبد الحكيم رواحنة : السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870.1930م ،ص ص164ـ165 .

[3] ـ كاليدونيا الجديدة :كان أغلب الجزائريين المنفيين الى كاليدونيا الجديدة في مقتبل العمر ذوا هامات طويلة وقوية ، يشعرون بعزة النفس ولا نقرأ في وجوههم عبارات الذل أو الاحباط النفسي والبدني مثلما يبدو عادة على ملامح المجرمين المتوحشين ، فلقد كانت تستغرق رحلات نفيهم قرابة الخمسة الاشهر ، من اهم السفن المقلة لهم نذكر سفينة "لالوار" التي انطلقت من ميناء برست يوم 05 جوان 1874م وصلت الى كاليدونيا 16 اكتوبر 1874م وكانت تقل 39 شخصا توفي 5 منهم ،اما سفينة "كالفادوس " فانطلقت من نفس الميناء بتاريخ 2سبتمبر1874م ووصلت يوم 18جانفي 1875م وكانت تضم 62 شخصا توفي 3منهم. للمزيد ينظر:عبد الحكيم رواحنة : المرجع السابق،168.

[4] ـ عمار بوحوش : المرجع السابق، ص ص 147ـ 148 .

[5] ـ عمار عمورة : الموجز في تاريخ الجزائر، ص157 .

ونـزع حـوالي 350000 هـ مـن الأراضـي الفلاحيـة وفـرض عليهـا ضـريبة حـرب فاحشـة ووضـع مجـالس حربيـة لمحاكمـة قـادة الانتفاضـة فحكـم علـى الشـيخ الحـداد بخمـس سـنوات سـجن لم يقـض منهـا سـوى خمسـة ايـام حـتى وفاتـه المنيـة في سـجن قسنطينة [1].

أدت السياسـة الفرنسـية الاقتصـادية بـالجزائر خـلال الفـترة بـين 1830ـ 1871م والـتي تعتبر فترة الحكم العسكري الى النتائج التالية :

ـ تفكيـك بنيـة المجتمـع الجزائـري الاقتصـادية والاجتماعيـة أدت الى تـدهور المسـتوى المعيشـي وتفكيـك نـواة المجتمـع وهـذا مـا دفعـه للهجـرة ، للبحـث عـن مصـدر رزق بسبب السيطرة الفعلية على ممتلكاته .

ـ نـتج عـن السياسـة المتبعـة الى ظهـور وضـع صـحي ضـعيف تمثـل في انتشـار الامـراض والاوبئة ومجاعات كانت نتيجتها تزايد عدد الوفيات .

ـ عرفـت الجزائـر رد فعـل ومقاومـة مسـلحة عـبر ربـوع الـوطن مـن ابرزهـا مقاومـة الامـير عبـد القـادر ، مقاومـة القبائـل الـتي تعـبر عـن الـرفض القـاطع للتواجـد الاسـتعماري بالجزائر .

[1] ـ عمار عمورة : المرجع السابق، ص 157 .

الخاتمة

خاتمة :

من خلال هذه الدراسة التي تناولنا فيها موضوع السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر ما بين 1830ـ 1871م توصلنا الى النتائج التالية:

ـ عمدت فرنسا بعد نجاح الحملة على نهب واستغلال الممتلكات وذلك بعد توقيع معاهدة الاستسلام التي تتضمن الشروط منها الحفاظ على الممتلكات واحترام الدين الاسلامي .

ـ تنكر فرنسا لوعودها في معاهدة الاستسلام 5جويلية 1830م حيث قامت بعملية سلب الخزينة ومن هنا نرى ان دافع الحملة كان طمع فرنسا بخيرات الجزائر وأموال الخزينة .

ـ تعددت سياسة فرنسا في الجزائر بعد الاحتلال و سعت الى تفكيك المجتمع الجزائري وتفقيره .

ـ تعتبر مصادرة الاوقاف من مظاهر السياسة الفرنسية الاقتصادية في الجزائر حيث سعت لتسخيرها في خدمة مصالحها وتمليكها للمعمرين الفرنسيين والأوروبيين كذلك قامت بمصادرة ونزع ملكية الاهالي .

ـ قامت السلطة الاستعمارية بالاستيلاء على اموال الخزينة وفرض الضرائب في حق الجزائريين التي انهكت كاهل الجزائريين والتي نتج عنها الفقر والحرمان .

ـ عمدت فرنسا على تشجيع سياسة الاستيطان كما ربطتها بالسياسة الاقتصادية من خلال انشاء مستعمرات استيطانية زراعية وتهيئة الاوضاع لاستقرار في الجزائر .

ـ سعت الادارة الفرنسة من خلال سياستها الاقتصادية الى توجيه الزراعة والمنتوجات نحو الاقتصاد الفرنسي وذلك عن طريق اصدار مجموعة من القوانين تتحكم بها في الاراضي منها مرسوم 31جويلية 1845م وهو مرسوم حكومي قاض يسمح للعسكريين بحجز الاراضي

الزراعية في حالة وجود عداء للوجود الفرنسي ، كما قامت فرنسا بإنشاء مستعمرات زراعية وادخال جملة من المحاصيل والمنتوجات الجديدة في الجزائر وتوجيهها نحو الخارج ، لربط اقتصاد الجزائر بفرنسا .

ـ تحكمت فرنسا في تجارة الجزائر الداخلية والخارجية اضافة الى مراقبة الصادرات والواردات وفرض القوانين الجمركية في التعاملات التجارية .

ـ اصدرت فرنسا مراسيم وقوانين لإعطاء صبغة قانونية في عملية نهب الممتلكات ومن اهم القوانين من ضمنها قانون سينا توس كونسيلت .

ـ قسمت إدارة الاحتلال الأراضي بين الأفراد على شكل ملكية فردية ، التي تهدف من وراء هذه السياسة الى القضاء على روح الجماعية بين الأفراد وتفكيك صفوف المالكين .

ـ سخرت فرنسا كل الوسائل لإنجاح عملية الاستيطان ، وذلك بدعم المستوطنين ماديا وتوفير لهم كل الظروف المواتية .كما دعمت الشركات الرأسمالية التي كان هدفها الاستثمار في الجزائر والحصول على أجود الأراضي الزراعية .

ـ وسعت فرنسا زراعة الكروم وأدخلت مزروعات جديدة حتى تحولت الجزائر من أرض منتجة للحبوب الى أراض منتجة للخمور ، وذلك لخدمة مصالح فرنسا الاقتصادية ، بحيث أصبح الاقتصاد الجزائري جزء من مقومات اقتصاد فرنسا ، وإقامة نظام مالي متكامل داخل الجزائر بإنشاء البنوك ، وتعامل بالعملة الفرنسية ، كل ذلك لتثبيت وجودها في الجزائر .

ـ تعتبر السكك الحديدية من أبرز مظاهر السياسة الفرنسية الاقتصادية في الجزائر وذلك لمكانتها في التجارة والنقل ،حيث عرفت اتساع واسع خلال الفترة الاستعمارية خاصة مرحلة الحكم العسكري حيث ساهمت في ربط المناطق المتباعدة والمعزولة عن إدارة الاستعمارية ، كما ان السكك الحديدية تعتبر من النقاط الإيجابية التي ادخلتها فرنسا في

لجزائر، كما ساهمت السكة في تنشيط الاقتصاد الفرنسي من خلال استغلال الثروات الطبيعية في الجزائر خاصة المتواجدة في الصحراء.

ـ نتج عن السياسة الفرنسية الاقتصادية التي انتهجتها فرنسا في الجزائر إلى انعكاسات شديدة على الفرد والمجتمع الجزائري وساهمت في تفكيك بنية المجتمع الجزائري اقتصاديا واجتماعيا.

ـ أدت السياسة المتبعة ضد الأهالي الى تدهور المستوى المعيشي والصحي إلى تفكيك نواة المجتمع من خلال انتشار عملية الهجرة نحو الخارج، عرف الوضع الصحي ضعف خلال تلك الفترة نتج عنها أمراض ومجاعات أدت الى ازدياد عدد الوفيات .

ـ نتج عن السياسة الفرنسية الاقتصادية رد فعل من طرف الأهالي احيث انتشرت الثورات الشعبية في مختلف ربوع الوطن كلها تعبر عن الرفض القاطع للتواجد الاستعماري في الجزائر.

الملاحق

قائمة الملاحق

ـ الملحق رقم (01) : صورة لتقرير ديفال حول حادثة المروحة ، ص ص 156 ـ157.

ـ الملحق رقم (02) :اتفاقية الاستسلام الموقعة بين الداي حسين ودي بورمون ، ص158.

ـ الملحق رقم (03) : جدول يوضح المراكز الاستيطانية مابين 1840 ـ 1844م ، ص162.

ـ الملحق رقم (04): المستعمرات الزراعية في مقاطعة وهران ، ص163.

ـ الملحق رقم (05) : المستعمرات الزراعية في سهل متيجة ، ص 164.

ـ الملحق رقم (06) : قانون سينا توس كونسليت باللغة العربية و الفرنسية ،ص ص165 ـ169

ـ الملحق رقم (07) : بعض السلع المعروضة لأهم الاسواق بمدن الشرق الجزائري لعام 1845م ص 170.

ـ الملحق رقم(08): جدول يوضح ميزانية الواردات مقاطعة الجزائر 1862 ـ 1871م ، ص171.

ـ الملحق رقم (09) : جدول يوضح أسماء الشركات السكة الحديدية بالجزائر 1857 ـ 1888م ص172.

ـ الملحق رقم (10): جدول يوضح أطوال السكة الحديدية عبر الجزائر 1845 ـ 1889م ،ص ص173 ـ 174.

ـ الملحق رقم (11): جدول يبين احصائيات عدد الوفيات كل من عنابة قسنطينة سطيف باتنة ما بين جويلية 1867 جانفي 1868م، ص 175.

ـ الملحق رقم (12): صورة الأمير عبد القادر،ص 176.

الملحق رقم (01) : صورة لتقرير ديفال حول حادثة المروحة [1].

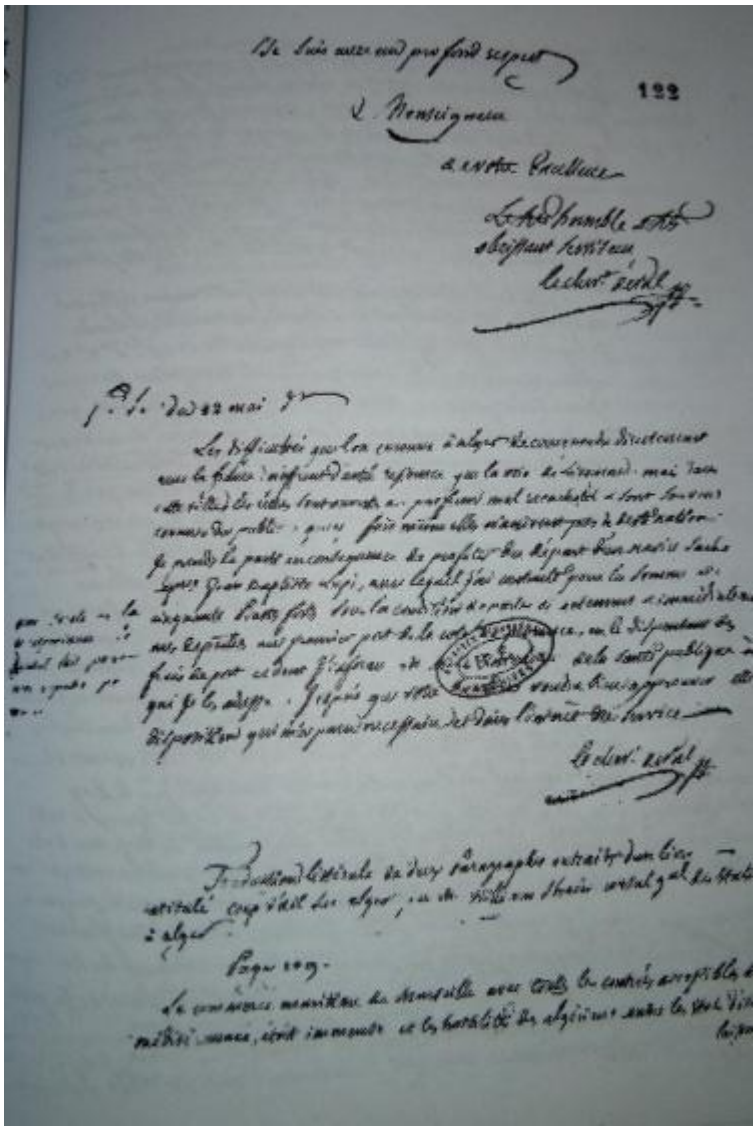

[1] ـ لحسن زغدار : حقيقة غزو الجزائر ، ص438.

الملحق (01) : صورة لتقرير ديفال حول حادثة المروحة [1] .(تابع)

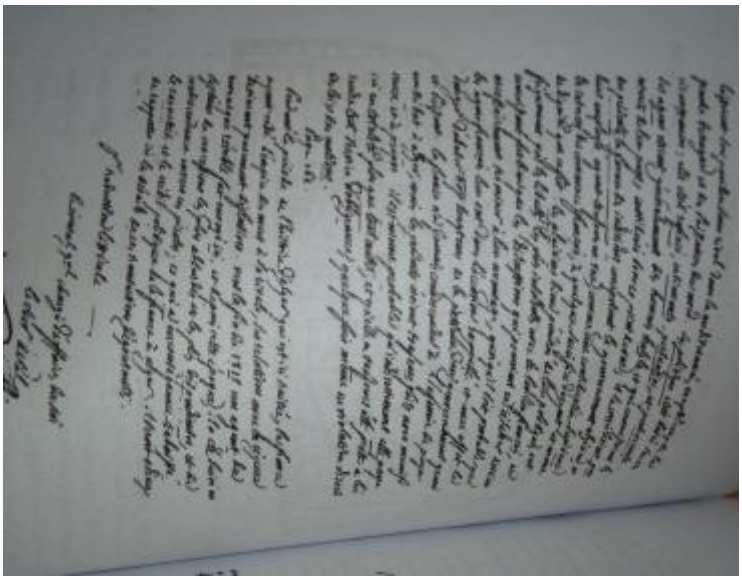

[1] ـ لحسن زغدار : حقيقة غزو الجزائر ، ص439.

الملحق رقم (02) : اتفاقية الاستسلام بين دي بورمون وحسن باشا [1].

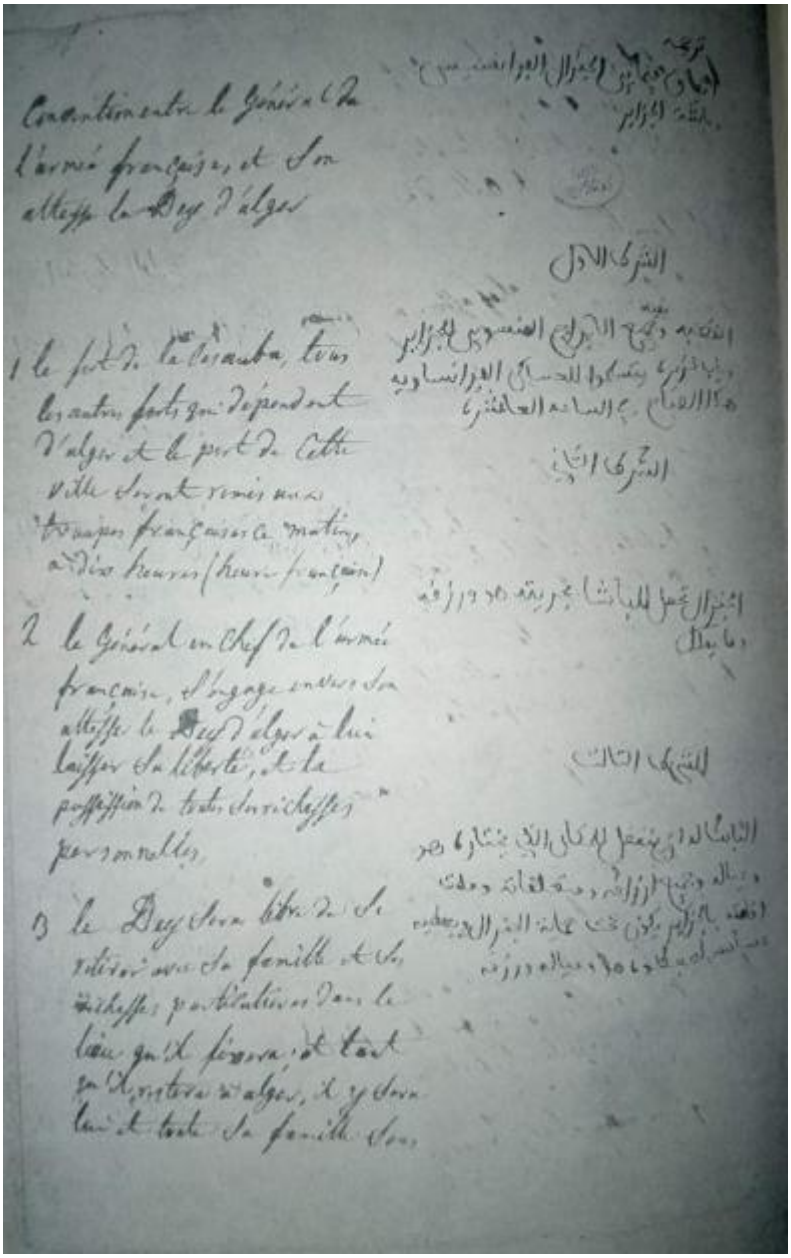

Convention entre le Général en Chef de l'armée française, et Son Altesse le Dey d'Alger

1 le fort de la Casauba, tous les autres forts qui dépendent d'Alger et le port de cette ville seront remis aux troupes françaises le matin à Dix heures (heure française)

2 le Général en Chef de l'armée française, s'engage envers Son Altesse le Dey d'Alger à lui laisser sa liberté, et la possession de toutes ses richesses personnelles,

3 le Dey sera libre de se retirer avec sa famille et ses richesses particulières dans le lieu qu'il fixera, il sera sous la protection de l'armée à Alger, il y sera lui et toute sa famille sous

[1] ـ عبد الحميد زوزو : نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر1830 ـ1900م،ص ص 70 ـ71.

الملحق (02) : اتفاقية الاستسلام بين دي بورمون وحسن باشا [1] (تابع)

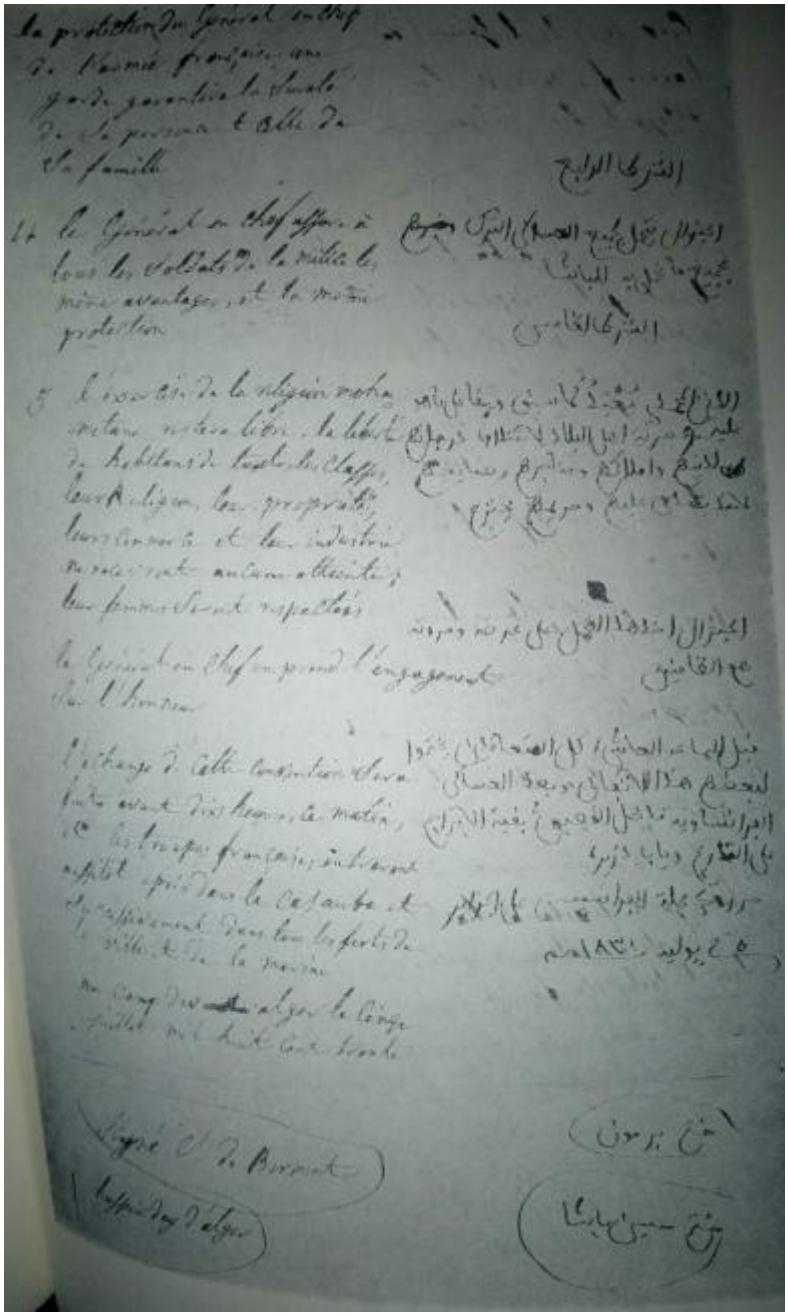

[1] ـ عبد الحميد زوزو : نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر1830 ـ1900م،ص ص 70 .71.

إعادة كتابة الوثيقة

الشرط الأول :

القصبة وبقية جميع الأبراج المنسوبين للجزائر وباب دزيرة يتسلموا العساكر الفرنساوية هذا الصباح في الساعة العاشرة .

الشرط الثاني :

الجنرال تحمل للباشا بحريته هو ورزقه وما بملك.

الشرط الثالث:

الباشا له أن ينتقل للمكان الذي يختاره هو وعياله وجميع أرزاقه ومتعلقاته ، ومدت إقامته بالجزائر يكون تحت حماية الجنرال وبعطيه عساسة ليحفظوه هو وعياله ورزقه.

الشرط الرابع :

الجنرال يتحمل لجميع العساكر الترك بجميع ما تحمل به للباشا.

الشرط الخامس:

الدين المحمدي يعبد كما سبق ويبقا على ما هو عليه ، وحرية أهل البلاد لاختلاف درجاتهم ، لدينهم وأملاكهم ومتاجرهم وصناعيهم ، لاحد يتعدى عليهم ، وحريمهم بحترم .

الجنرال أخد هذا التحمل على عرضه ومرونه هم الظامنين.

قبل الساعة العاشرة كل المتعاقدين يختموا لبعضهم هذا الاتفاق وبعد العساكر الفرنساوية تدخل القصبة في بقية الابراج على التدرج وباب دزيرة .

حرر في محلة الفرانسيس على الجزائر في 5 يوليو سنة 1830.

ختم برمون.

ختم حسين باشا.

الملحق رقم (03) : المراكز الاستيطانية ما بين 1840 .1844م [1].

السنة	عمالة الجزائر	عمالة وهران	عمالة قسنطينة
1840	دالي إبراهيم		
1841	مصطفى ، البيار بير مراد رايس ، بير خادم ، دويرة ، حسين داي ، المدية	ضاحية مستغانم ضاحية معسكر	سكيكدة
1842	ضاحية مليانة ، البليدة ، العشور شرشال ، درارية قدوس، القليعة أولاد فايت	تلمسان	القالة ، جيجل
1843 1844	بوزريعة ، الشراقة ، عين البنيان، بوانت بسكاد ، ساولة بوغار ، الاصنام تنس ، ثنية الحد	السانية	دار ميمونت الحروش سان انتون ، فالي

[1] ـ عدة بن داهة : المرجع السابق ، ص50.

الملحق رقم (04) : المستعمرات الزراعية في مقاطعة وهران[1].

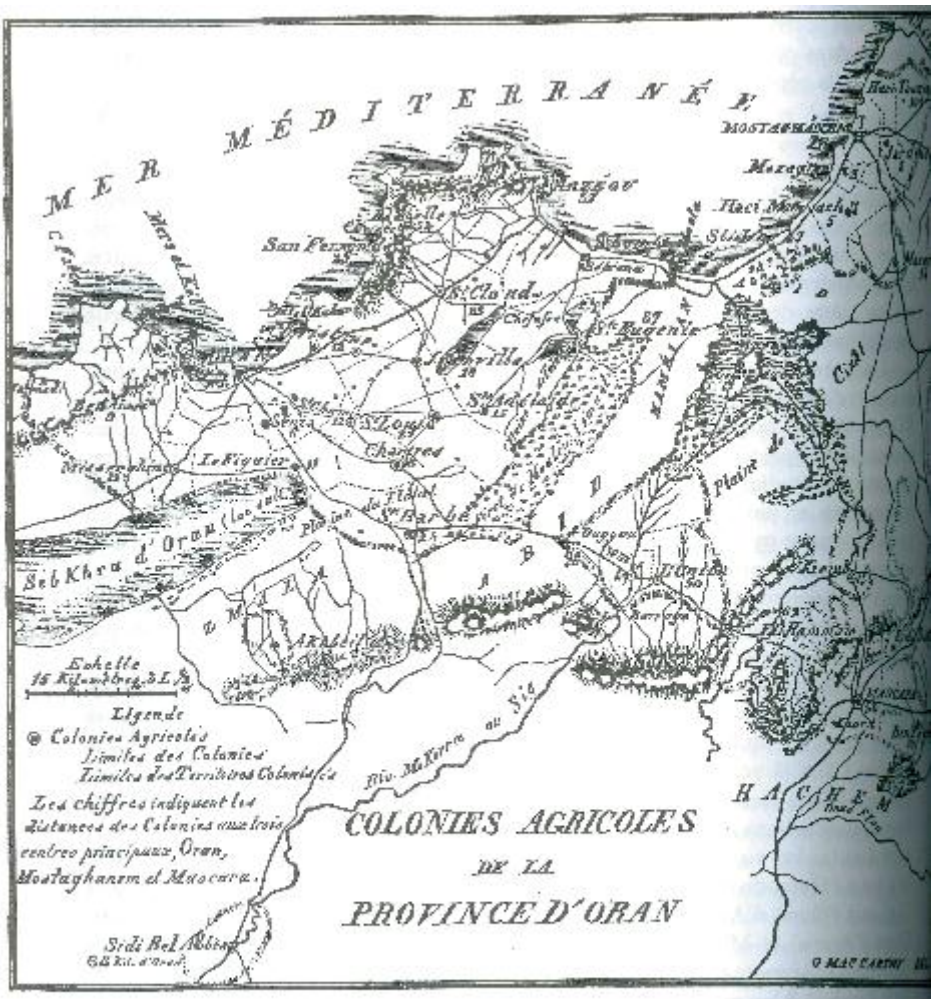

FIG. 1. — Colonies agricoles de la province d'Oran, 1848
(D'après *L'Illustration*, 28 octobre 1848, t. II, p. 141)

[1] Charles Andre Julen :HISTOIR DELALGEREI CONTEMPORAINE1827_1871 ، P366

الملحق رقم (05) : المستعمرات الزراعية سهل متيجة [1].

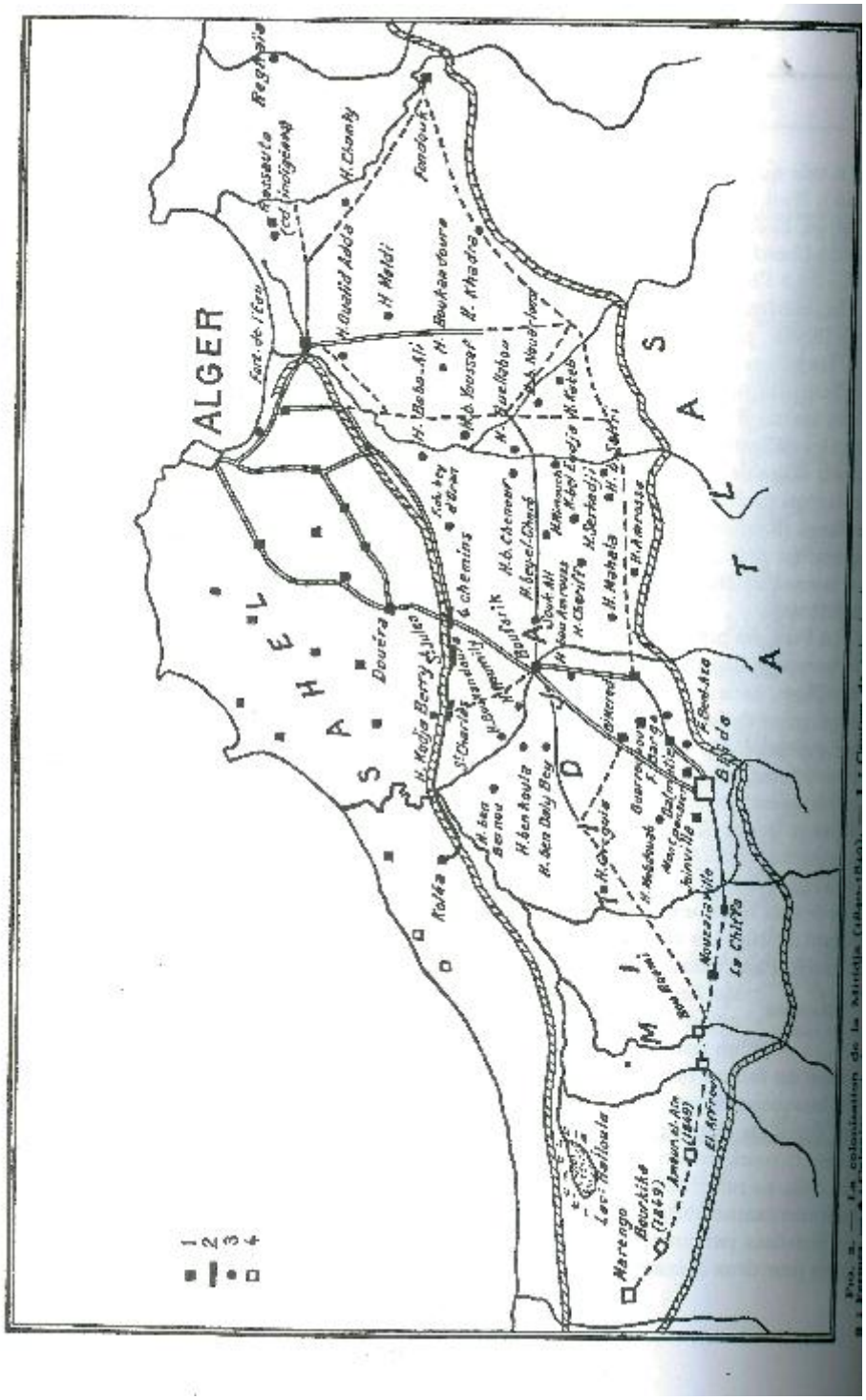

[1] _CharlesAndreJule : HISTOIRE DE LALGEREI CONTEMPORAINE1827_1871 ،P368

الملحق رقم(06) : قانون سيناتوس كونسليت مترجم باللغة العربية [1].

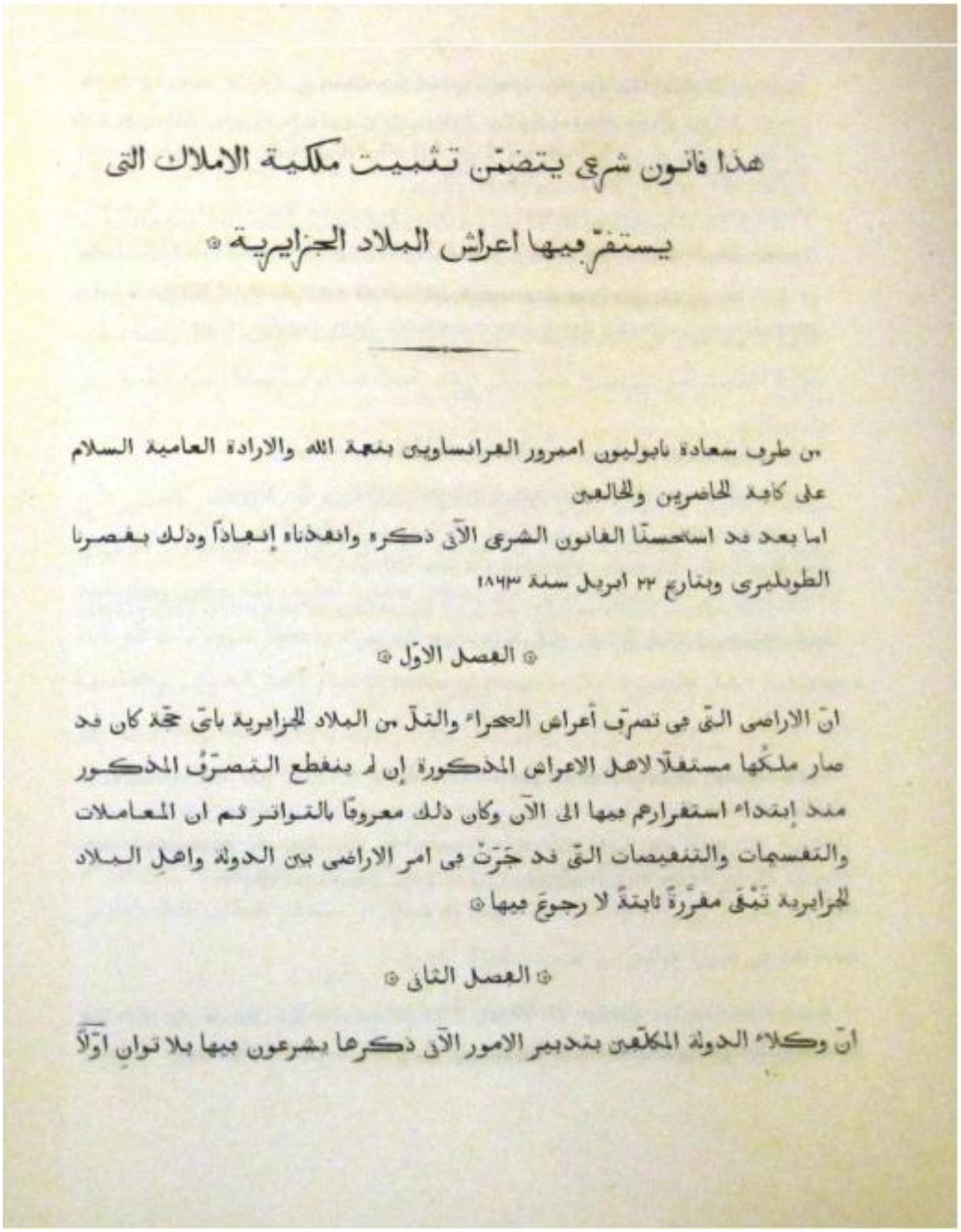

هذا قانون شرعي يتضمن تثبيت ملكية الاملاك التي
يستقرّ فيها اعراش البلاد الجزايرية ۞

من طرف سعادة نابوليون امبرور الفرانساويين بنعمة الله والارادة العامية السلام
على كافة الحاضرين والخالفين
اما بعد فد استحسنّا القانون الشرعي الآتي ذكره وانفذناه إنفاذاً ودلك بقصرنا
الطوبلمري وبتاريخ ٢٢ ابريل سنة ١٨٦٣

۞ الفصل الاوّل ۞

انّ الاراضي التي في تصرّف أعراش الصحراء والتلّ من البلاد الجزايرية باتي حجّة كان فد
صار ملكها مستقلّا لاهل الاعراش المذكورة إن لم ينقطع التصرّف المذكور
منذ إبتداء استقرارهم فيها الى الآن وكان دلك معروفاً بالتواتر ثم ان المعاملات
والتقسيمات والتنفيصات التي فد جَرَتْ في امر الاراضي بين الدولة واهلِ البلاد
الجزايرية تَبْقَى مقرّرة ثابتةً لا رجوعَ فيها ۞

۞ الفصل الثاني ۞

انّ وكلاء الدولة المكلّفين بتدبير الامور الآتي ذكرها يشرعون فيها بلا توانٍ اوّلاً

[1] - صالح حيمر : المرجع السابق ، ص315 .

الملحق رقم (06) : قانون سيناتوس كونسليت (تابع)[1].

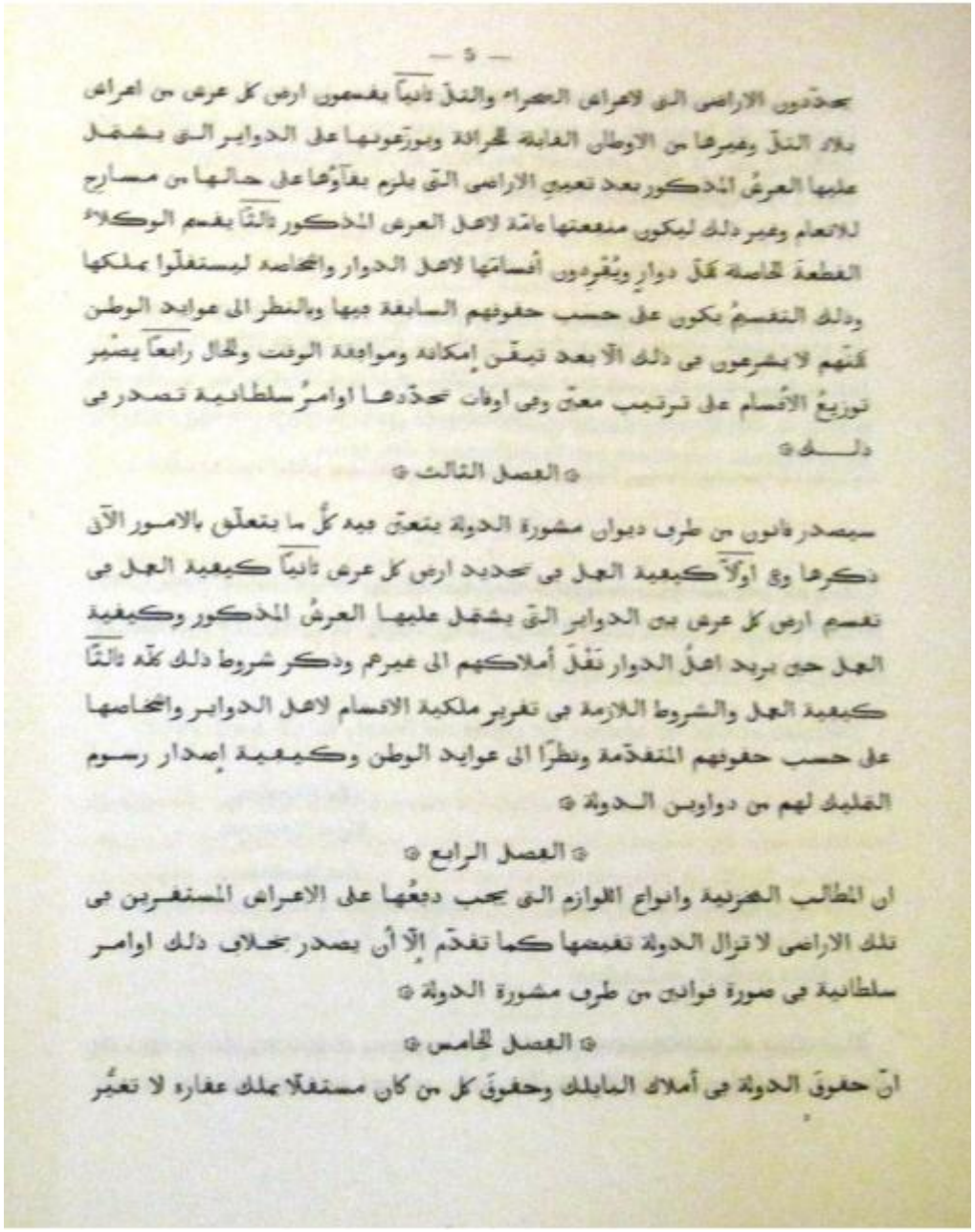

— 5 —

تحدّدون الاراضي التي للاعراب العصراء والتلّ ثانياً يقسمون ارض كل عرش من اعراب بلاد التلّ وغيرها من الاوطان القابلة للحراثة ويوزّعونها على الدوابر التي يشتغل عليها العرشُ المذكور بعد تعيين الاراضي التي يلزم بقاؤها على حالها من مسارح للانعام وغير ذلك ليكون منفعتها عامّة لاهل العرش المذكور ثالثاً يقسم الوكلاء القطعة الخاصة لكل دوارٍ ويُفرِدون أقسامها لاهل الدوار والخاصه ليستغلّوا ملكها وذلك التقسيمُ يكون على حسب حقوقهم السابقة فيها وبالنظر الى عوايد الوطن لانّهم لا يشرعون في ذلك الّا بعد تيقّن إمكانه وموافقة الوقت والحال رابعاً يصّير توزيعُ الأقسام على ترتيب معيّن وفي اوقات تحدّدها اوامرُ سلطانية تصدر في ذلك ۞

۞ الفصل الثالث ۞

سيصدر قانون من طرف ديوان مشورة الدولة يتعيّن فيه كلّ ما يتعلّق بالامور الآتي ذكرها وهي اولاً كيفية العمل في تحديد ارض كل عرش ثانياً كيفية العمل في تقسم ارض كل عرش بين الدوابر التي يشتغل عليها العرشُ المذكور وكيفية العمل حين يريد اهلُ الدوار نقلَ أملاكهم الى غيرهم وذكر شروط ذلك كلّه ثالثاً كيفية العمل والشروط اللازمة في تقرير ملكية الاقسام لاهل الدوابر والخاصها على حسب حقوقهم المتقدّمة ونظرًا الى عوايد الوطن وكيفية إصدار رسوم القليك لهم من دواوين الدولة ۞

۞ الفصل الرابع ۞

ان المطالب العشرية وانواع اللوازم التي يجب دفعُها على الاعراب المستقرين في تلك الاراضي لا تزال الدولة تقبضها كما تقدّم الّا أن يصدر بخلاف ذلك اوامر سلطانية في صورة قوانين من طرف مشورة الدولة ۞

۞ الفصل الخامس ۞

انّ حقوقَ الدولة في أملاك المالك وحقوقَ كل من كان مستغلّا بملك عقاره لا تغيّر

---

[1] . صالح حيمر ، المرجع السابق ، ص315 .

الملحق رقم (06) : قانون سيناتوس كونسليت (تابع)[1].

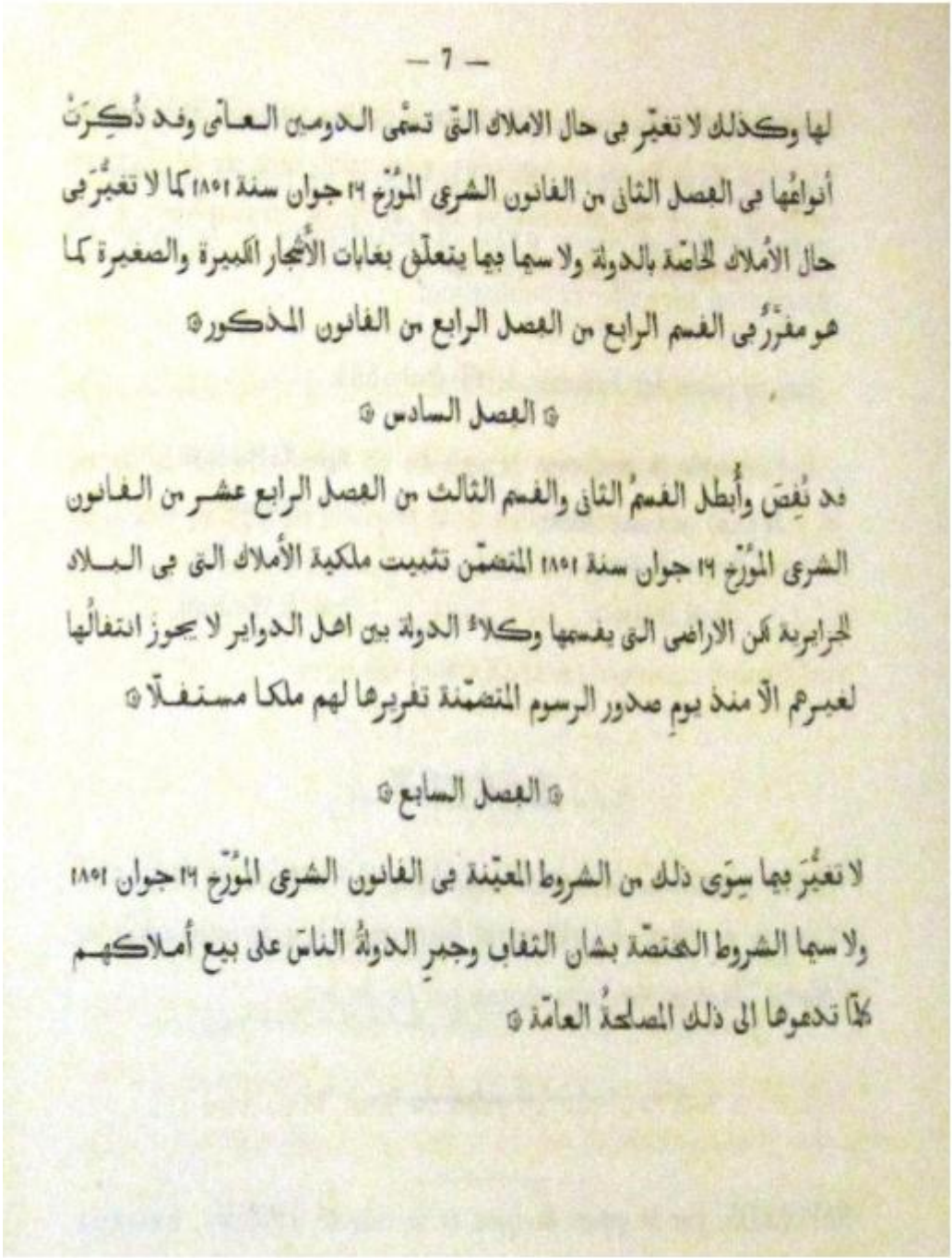

— 7 —

لها وكذلك لا تغيّر فى حال الاملاك التى تسمّى الدومين العامّى وقد ذُكِرَتْ أنواعُها فى الفصل الثانى من القانون الشرعى المؤرّخ ١٩ جوان سنة ١٨٩١ كما لا تغيّرُ فى حال الأملاك الخاصّة بالدولة ولا سيما فيما يتعلّق بغابات الأشجار الكبيرة والصغيرة كما هو مقرّرٌ فى القسم الرابع من الفصل الرابع من القانون المذكور ۞

۞ الفصل السادس ۞

قد نُقِضَ وأُبطل القسمُ الثانى والقسم الثالث من الفصل الرابع عشر من القانون الشرعى المؤرّخ ١٩ جوان سنة ١٨٩١ المتضمّن تثبيت ملكية الأملاك التى فى البلاد الجزايرية لمن الاراضى التى يقسمها وكلاءُ الدولة بين اهل الدوايِر لا يجوز انتقالُها لغيرهم الا منذ يومِ صدور الرسوم المتضمّنة تقريرها لهم ملكا مستقلّا ۞

۞ الفصل السابع ۞

لا تغيّرُ فيما سِوَى ذلك من الشروط المعيّنة فى القانون الشرعى المؤرّخ ١٩ جوان ١٨٩١ ولا سيما الشروط المختصّة بشان التقابِ وجبرِ الدولةُ الناسَ على بيع أملاكهم كلّما تدعوها الى ذلك المصلحةُ العامّة ۞

[1] ـ صالح حيمر ، المرجع السابق ، ص315 .

الملحق (06) : قانون سيناتوس كونسليت باللغة الفرنسية [1].

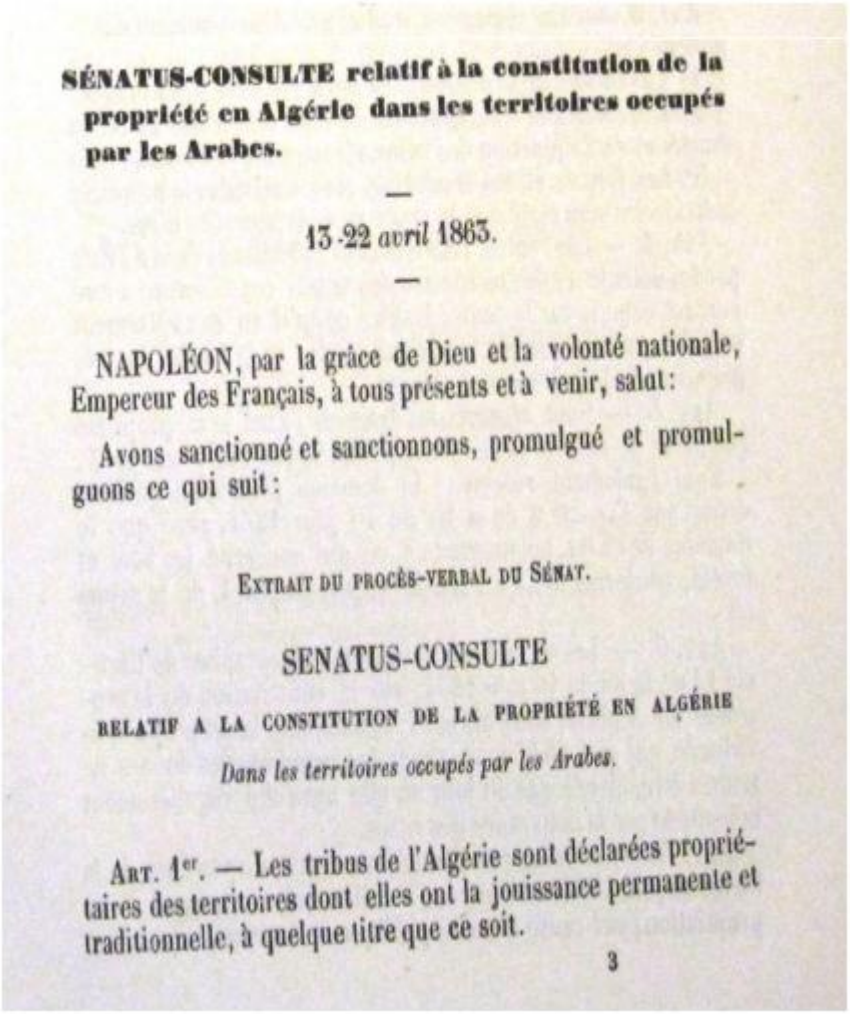

SÉNATUS-CONSULTE relatif à la constitution de la propriété en Algérie dans les territoires occupés par les Arabes.

—

13-22 *avril* 1863.

—

NAPOLÉON, par la grâce de Dieu et la volonté nationale, Empereur des Français, à tous présents et à venir, salut :

Avons sanctionné et sanctionnons, promulgué et promulguons ce qui suit :

EXTRAIT DU PROCÈS-VERBAL DU SÉNAT.

SENATUS-CONSULTE

RELATIF A LA CONSTITUTION DE LA PROPRIÉTÉ EN ALGÉRIE

Dans les territoires occupés par les Arabes.

ART. 1er. — Les tribus de l'Algérie sont déclarées propriétaires des territoires dont elles ont la jouissance permanente et traditionnelle, à quelque titre que ce soit.

3

[1] ـ صالح حيمر : المرجع السابق ، ص ص 316. 317.

الملحق(06): قانون سيناتوس كونسليت باللغة الفرنسية [1] .(تابع)

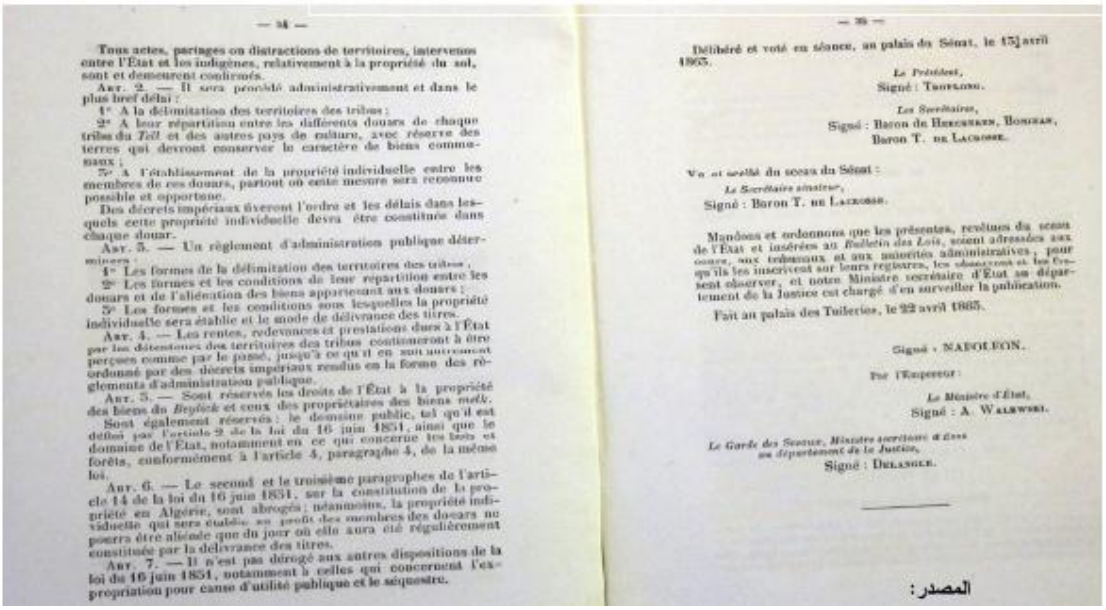

— 34 —

Tous actes, partages ou distractions de territoires, intervenus entre l'État et les indigènes, relativement à la propriété du sol, sont et demeurent confirmés.

ART. 2. — Il sera procédé administrativement et dans le plus bref délai :

1° A la délimitation des territoires des tribus ;

2° A leur répartition entre les différents douars de chaque tribu du *Tell* et des autres pays de culture, avec réserve des terres qui devront conserver le caractère de biens communaux ;

3° A l'établissement de la propriété individuelle entre les membres de ces douars, partout où cette mesure sera reconnue possible et opportune.

Des décrets impériaux fixeront l'ordre et les délais dans lesquels cette propriété individuelle devra être constituée dans chaque douar.

ART. 3. — Un règlement d'administration publique déterminera :

1° Les formes de la délimitation des territoires des tribus ;

2° Les formes et les conditions de leur répartition entre les douars et de l'aliénation des biens appartenant aux douars ;

3° Les formes et les conditions sous lesquelles la propriété individuelle sera établie et le mode de délivrance des titres.

ART. 4. — Les rentes, redevances et prestations dues à l'État par les détenteurs des territoires des tribus continueront à être perçues comme par le passé, jusqu'à ce qu'il en soit autrement ordonné par des décrets impériaux rendus en la forme des règlements d'administration publique.

ART. 5. — Sont réservés les droits de l'État à la propriété des biens du *Beylick* et ceux des propriétaires des biens *melk*.

Sont également réservés : le domaine public, tel qu'il est défini par l'article 2 de la loi du 16 juin 1851, ainsi que le domaine de l'État, notamment en ce qui concerne les bois et forêts, conformément à l'article 4, paragraphe 4, de la même loi.

ART. 6. — Le second et le troisième paragraphes de l'article 14 de la loi du 16 juin 1851, sur la constitution de la propriété en Algérie, sont abrogés ; néanmoins, la propriété individuelle qui sera établie au profit des membres des douars ne pourra être aliénée que du jour où elle aura été régulièrement constituée par la délivrance des titres.

ART. 7. — Il n'est pas dérogé aux autres dispositions de la loi du 16 juin 1851, notamment à celles qui concernent l'expropriation pour cause d'utilité publique et le séquestre.

— 35 —

Délibéré et voté en séance, au palais du Sénat, le 15 avril 1865.

Le Président,
Signé : TROPLONG.

Les Secrétaires,
Signé : Baron de HEECKEREN, BONJEAN,
Baron T. DE LACROSSE.

Vu et scellé du sceau du Sénat :

Le Secrétaire général,
Signé : Baron T. DE LACROSSE.

Mandons et ordonnons que les présentes, revêtues du sceau de l'État et insérées au *Bulletin des Lois*, soient adressées aux cours, aux tribunaux et aux autorités administratives, pour que ils les inscrivent sur leurs registres, les observent et les fassent observer, et notre Ministre secrétaire d'État au département de la Justice est chargé d'en surveiller la publication.

Fait au palais des Tuileries, le 22 avril 1865.

Signé : NAPOLÉON.

Par l'Empereur :

Le Ministre d'État,
Signé : A. WALEWSKI.

Le Garde des Sceaux, Ministre secrétaire d'État au département de la Justice,
Signé : DELANGLE.

المصدر :

[1] - صالح حيمر : المرجع السابق ، ص ص 316 .317 .

الملحق رقم (07) : بعض السلع المعروضة لأهم الاسواق بمدن الشرق الجزائري لعام 1845م[1].

المدينة	أغنام (رأس)	صوف / كلغ	جلود بقر	قماش	عرب مترددون
قسنطينة	24284	498911	22087	195577	495899
عنابة	12181	138000	9062	37701	76575
سطيف	7860	12940	14603	14603	118590
المجموع	44325	649851	45752	247881	791064

[1]- احميدة عميراوي وآخرون : آثار السياسة الاستعمارية الاستيطانية ، ص37 .

الملحق رقم (08) : ميزانية واردات مقاطعة الجزائر مابين 1862. 1871[1].

السنة	الفرينة بالكيلوغرام	القماش بالفرنك
1862	106.544	5.608.899
1863	265.553	7.783.664
1864	34.637	8.241.984
1865	43.939	12.539.740
1866	233.405	15.626.057
1867	757.746.	6.78.2.022
1868	6.584.700	4.616.659
1869	8.111.500	4.810.341
1870	6.479.530	7.674.747
1871	822.747	8.351.859

[1]. صالح فركوس ، ادارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر،ص 110 .

الملحق رقم(09) : اسماء شركات السكك الحديدية بالجزائر1857 ـ 1888م [1].

اسم الشركة	سنة التأسيس	اطوال خطوطها
باريس ـ ليون ـ البحر المتوسط	1857	513كم
الفرنسية الجزائرية	1873	667كم
بونة ـ قالمة	1875	490كم
الشرق الجزائرية	1876	887كم
الغرب الجزائري	1888	399كم

[1] ـ عزام ثامر احمد ، المرجع السابق ، ص 157.

الملحق رقم(10): اطوال السكك الحديدية عبرالجزائر1845ـ 1889م[1].

اسم الخط	سنة الافتتاح	الطول بالكيلومتر
الجزائر العاصمة ـ البليدة (جنوب العاصمة)	1862	49كم
ميناء عنابة ـ منجم الوعرة	1865	33كم
قسنطينة ـ ميناء عنابة	1870	87كم
الجزائر ـ ميناء وهران	1871	426كم
ميناء عنابة ـ مناجم الونزة ـ قالمة	1877	88كم
ميناء آرزيو ـ سعيدة	1879	171كم
ميناء مستغانم ـ تيارت	=	197كم
اتليلات سيدي بلعباس	=	52كم
قالمة ـ الخروب	=	115كم

[1]. احمد ثامر عزام ،المرجع السابق ، ص ص156،155.

الملحق (10) : اطوال السكك الحديدية عبرالجزائر1845ـ 1889م (تابع)[1].

سطيف ـ قسنطينة	=	155كم
المشرية ـ معسكر	1882	114كم
سعيدة ـ معسكر	=	71كم
سوق أهراس ـ منفذ ديوفيفر	=	52كم
باتنة ـ الفراح	=	80كم
سوق أهراس ـ تبسة	=	182كم
معسكر ـ عين تيزي	1883ـ1886	12كم
ميناء مستغانم ـ سيدي بلعباس		100كم
السانية ـ تيموشنت	=	70كم

[1]. احمد ثامر عزام ،المرجع السابق ، ص ص156،155.

الملحق رقم (11) : جدول يبين عدد الوفيات ببعض مقاطعات كل من عنابة وقسنطينة ،سطيف،باتنة ما بين جويلية 1867 ــجانفي 1868م [1].

المقاطعة	عدد سكانها	عدد الوفيات	نسبة الوفيات
عنابة	150.399 ن	6.381	%4.5
قسنطينة	399.287 ن	9.663	%2.5
سطيف	411.137 ن	8.057	%2.0
باتنة	240.539 ن	9.670	%4.0

[1] ـ عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص 119.

الملحق رقم (12): صورة الامير عبد القادر [1].

[1]. الطيب العلوي ، المرجع السابق،ص 41 .

قائمة المصادر و

المراجع

أولاـ العربية :

1 ـ المصادر :

1 ــ أحمد باي : **مذكرات الحاج أحمد باي** ، تحقيق محمد العربي الزبيري ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1982م.

2 ـ تشرشل هنري شارل: **حياة الأمير عبد القادر** ، ترجمة ، قدم ، علق ، أبو القاسم سعد الله الدار التونسية للنشر ، تونس ، ماي 1974م.

3-الزهار أحمد الشريف : **مذكرات أحمد الزهار 1754 ـ 1830** ،تحقيق أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1974 م .

4ـ سيمون بفايبر :**مذكرات جزائرية عشية الاحتلال** ، تحقيق أبو العيد دودو ، دار هومة الجزائر 2009م .

5ـ العنتري صالح : **مجاعات قسنطينة** ، تحقيق وتقديم رابح بونار ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1992م .

6 ــ بن عثمان خوجة حمدان : **المرآة** ، تقديم وتعريب العربي الزبيري، (ط،خ) ، وزارة الثقافة، 2007م .

7-محمد بن الأمير عبد القادر الجزائري : **تحفة الزائر في مآثر الامير عبد القادر** ،ج1 مطبعة التجارية عزوري ، وجاوبش ، الاسكندرية 1903م .

2 ـ المراجع :

1ــ آجيرون شارل روبير : **تاريخ الجزائر المعاصرة** ، ترجمة عيسى عصفور ،ط1، منشورات عويدات ، بيروت ، 1982م

2ـ آجيرون شارل روبير: **الجزائريون وفرنسا(1871 ــ 1919م)** ،ج1 ، مجلد 1،(د،ط) دار الرائد للكتاب الجزائر 2007م.

3ــ الأشرف مصطفى: **الجزائر الأمة والمجتمع** ، ترجمة حنفي بن عيسى (د،ط) ،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1983م .

4ـآلتر سامح عزيز:**الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية** ، ترجمة محمود علي عامر ، ط1 دار النهضة العربية ، بيروت 1982م.

5ـ باشامحمود محمد: **الاستيلاء على إيالة الجزائر** ، ترجمة عزيز نعمان ، دار الأمل ، للطباعة (د،ب) 2005م.

6ـ بقطاش خديجة : **الحركة التبشيرية في الجزائر 1830 ـ1871م** ،دار القصبة للنشر الجزائر (د،ت)، (د،ب).

7ـ بليل محمد: **تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1881 .1914م**، وزارة الثقافة ، الجزائر (د،ت)

8 ـ بشير بلاح لونيسي رابح : **تاريخ الجزائر المعاصر 1830 ــ 1989م**،ج1، دار المعرفة للطبع والنشر ، الجزائر 2010م .

9ـ بوحوش عمار : **التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962م** ، ط1، دار الغرب الاسلامي ، بيروت 1997م

10 ــ حمداني عمار: **حقيقة غزو الجزائر** ، ترجمة لحسن زغدار ،ط2 ، منشورات تالة الجزائر 2008م.

11 ــ الجزائري مسعود مجاهد: **أضواء على الاستعمار الفرنسي للجزائر** ،دار المعارف ، مصر (د،ت)

12 ــ جلال يحي: **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر** ، المكتب الجامعي الحديث ، الأزاريطة الاسكندرية 1999م.

13 ــ جوليان شارل أندري : **تاريخ الجزائر المعاصرة : الغزو وبدايات الاستعمار 1827 ــ1871 م**، ترجمة فاطمي وأخرون ، المجلد الاول ، شركة دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر 2013

14 ــ الجيلالي عبد الرحمان : **تاريخ الجزائر العام ،ج1، ط2**، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت 1965م

15 ــ خيضر دريس: **البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830 ــ 1962 م**، ج1، دار الغرب للنشر والتوزيع (د،ت)

16 ـ بن داهة عدة : **الاستيطان والصراع حول ملكية الارض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 .1962م** ،ج1 ، ج2، ط،خ، منشورات وزارة المجاهدين 2008م.

17 ـ الزبيري أحمد العربي :**التجارة الخارجية للشرق الجزائري** ،سلسلة الدراسات الكبرى الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1982م.

18 ـ زوزو عبد الحميد : **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي " التطورات السياسة الاقتصادية والاجتماعية (1837 ـــ 1839م)** (ط،خ) ، ج1، ترجمة مسعود حاج مسعود دار الهومة ، الجزائر 2005م.

19ـ زوزو عبد الحميد: **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830 ـ 1900م** طبعة منقحة زمزيدة ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2007م .

20ـ سعد الله أبو القاسم : **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر** ،ج1،ط1، دار الغرب الاسلامي بيروت 1996م.

21 ـ سعد الله أبو القاسم : **الحركة الوطنية الجزائرية 1830 ـ1900** ،ج1،ط1، الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان 1992م.

22 ـ سعد الله أبو القاسم : **تاريخ الجزائر الثقافي 1500ـ 1830م**، ج1،ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت 1998م.

23 ـ سعد الله أبو القاسم: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)** ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1982م.

24 ـ سعد الله أبو القاسم : **تاريخ الجزائر الثقافي 1830 ـ1954م**، ج5، ط1، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، لبنان 1998م.

25 ـ سعدي عثمان : **الجزائر في التاريخ** (ط،خ) ، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر 2013م.

26 ـ سعيدوني ناصر الدين : **ورقات الجزائرية أبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني** ط2، دار البصائر للنشر والتوزيع ، الجزائر 2012م.

27 ــ سعيدوني ناصر الدين : **الجزائر منطلقات وأفاق**، ط3 ، (ط،خ) دار البصائر للنشر والتوزيع الجزائر 2012م.

28 ــ سعيدوني ناصر الدين: **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792ـ 1830م** ط3 دار البصائر والتوزيع الجزائر 2012م.

29 ـ سعيدوني ناصرالدين: **الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني** ، دار البصائر للنشر والتوزيع الجزائر 2013م

30 ـ سلاماني عبد القادر : **الاستراتيجية الفرنسية الاجهاض الدولة الجزائرية الحديثة 1832 ـ 1847م**(ط ،خ) منشورات دار القرطبة ، الجزائر2012م.

31 ــ الشيخ رأفت: **تاريخ العرب المعاصر** ، عين الدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية مصر 1996م. سارتر جون بول : عارنا في الجزائر / الدار القومية للطباعة والنشر (د،ت) ، (د، ن)

32 ــ بو ضرساية بوعزة ،وآخرون : **الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال 19م**،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 م ،الجزائر 2007م.

33 ــ صاري الجيلالي : **تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830ــ 1962م)** ،(ط،خ) ترجمة قندوز عباد فوزية منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر 2010م.

34 ــ صاري الجيلالي: **الكارثة الديمغرافية 1867 ــ 1868م**، ترجمة عنتر المعراجي (ط،خ) منشورات وزارة المجاهدين الجزائر 2008م.

35ـ الطيب محمد : **مظاهر المقاومة الجزائرية 1830 ـ 1954م** ، ط3، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر1985م

36 ـ بو عزيز يحي : **ثورات الجزائر في القرن التاسع عشر** ،(ط،خ)، عالم المعرفة للنشر والتوزيع الجزائر 2009م.

37 ـ بو عزيز يحي : **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية (1830 ـ 1954)**ديوان الوطني المطبوعات الجامعة ، الجزائر 2007م.

38 ـ بو عزيز يحي : **كفاح الجزائر من خلال الوثائق** (ط،خ) ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع الجزائر 2009م.

39 ـ العسلي بسام: **محمد المقراني وثورة 1871م**، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ط1،ط2، بيروت لبنان 1982م،1990م.

40 ـ عمري الطاهر : **أليات الاستعمار الاستيطاني الاوروبي في الجزائر وليبا** ، الندوة العلمية الاولى ، جامعة الأمير عبد القادر ، قسنطينة 2008م. ط1،ط2، بيروت لبنان 1982م،1990م.

41 ـ عباس فرحات : **ليل الاستعمار** ، ترجمة أبوبكر رحال ANEP،الجزائر،2005م.

42 ـ عمورة عمار : **موجز في تاريخ الجزائر** ،ط1،دار ريحانة للنشر والتوزيع ، القبة الجزائر 2002م.

43 ـ عمورة عمار: **الجزائر بوابة التاريخ ـ ما قبل التاريخ الى 1962م** ،ج1،دار المعرفة الجزائر 2006م.

44ـ عميراوي أحميدة : **أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830 ــ1945م)**،(ط،خ)،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر 2007م.

45ـ عميراوي أحميدة : **جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري (بداية الاحتلال)**، دار البعث للطباعة والنشر ، قسنطينة 1984م.

46ـ عميراوي أحميدة : **دراسات في تاريخ الجزائر الحديث** ، ط2، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2004م.

47ـ عميراوي أحميدة : **قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث** ،دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ،عين مليلة ،2005م

48ـ عميراوي أحميدة، وأخرون : **السياسة الرفنسية في الصحراء الجزائرية 1844ــ 1916م**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة ، الجزائر2009م.

49ـ عيساوي محمد، شريخي نبيل :**الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري (1830ــ1871م)** ، مؤسسة كنوز المحكمة للنشر والتوزيع ، الجزائر 1432هـ/2011م

50 ـ غربي الغالي، أخرون : **العدوان الفرنسي على الجزائر ــ الخلفيات والأب**عاد ـ (ط ،خ) منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954مالجزائر 2007م .

51 ــ فركوس صالح : **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830 .1925م** مديرية النشر جامعة قالمة 2010م.

52ـ فركوس صالح: **إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر** ،ط1،دار الصائر الجديد للنشر والتوزيع ، الجزائر 2013م.

53 ـ فركوس صالح: **إدارة المكاتب والاحتلال الجزائر في ضوء شرق البلاد** ، منشورات جامعة باجي مختار ، عنابة 2006م.

54 ـ فركوس صالح: **تاريخ الجزائر** " من ما قبل التاريخ الى غاية الاستقلال المراحل الكبرى" دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابة 2005م.

55ـ قداش محفوظ ، جيلالي صاري: **الجزائر صمود ومقاومات 1830ـ1962م**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2012م.

56 ـ قنان جمال: **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر** ،منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار ، الرويبة الجزائر 1994م.

57 ـ لحسيني محمد الهادي : **الاحتلال الفرنسي للجزائر من خلال نصوص معاصرة** ومؤسسة عالم المعرفة ، الجزائر2006م.

58 ـ الألوشي جمال الدين: **الجزائر بلد المليون شهيد** ، وزارة الثقافة ، مديرية الاعلام السلسلة الاعلامية 12 ، (د،ت) .

59 ـ مسعود عبد الحميد: **حقيقة الجزائر** ، مكتب الجزائر لدعاية والنشر ، القاهرة 1962م

60ـ منور العربي : **تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر** ، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر 2006م.

61 ـ مياسي ابراهيم : **مقاربات في تاريخ الجزائر (1830 ــ 1862)**، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2007م.

62 ـ مياسي ابراهيم: **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1912.1881)** منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر 1996م.

63 ـ الميلي مبارك بن محمد: **تاريخ الجزائر في القديم والحديث** ، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية لبنان1964م.

64 ـ نمير عقيل لطف الله : **تاريخ الجزائر الحديث** ، منشورات جامعة دمشق 2013 2014م.

65 ـ هلال عمار: **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847 ــ1918م)** ،دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر 2007م.

66 ـ ياغي اسماعيل أحمد: **العالم العربي في التاريخ الحديث** ، مكتبة العبيكان ، 1999م

3 . الرسائل الجامعية :

1ـ بلقاسم صغيري ، بلعباس ثامر : **الاستيطان الفرنسي ودوره في تفكيك بنية المجتمع الجزائري 1830 ــ1962م**، مذكرة نقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة2016 ـ 2017م

2ـ بناي سامية ، أسماء العابدي : **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر (1830ـ 1900م)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة ، 2017/2016م .

3ـ بيرم كمال : **الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي 1840 ـــ1954م** ، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر كلية الآداب والعلوم الاجتماعية ، جامعة منتوري، قسنطينة 2010 ـ 2011م.

4 ـ تلمساني بن يوسف : **التوسع الفرنسي في الجزائر 1830 ـ1870م**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر 2004 ـ2005م .

5 ـ حيمر صالح : **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830 ـ1930م)** ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية قسم التاريخ وعلم الأثار ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة 2013 ـ 2014م .

6ـ دهنون نجاة : **التشريعات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على المجتمع الجزائري (1830 ـ1900م)** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ معاصر كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة محمد خيضر ، باتنة 2015 ـ2016 م/1436 ـ1437هـ .

7ـ رواحنة عبد الحكيم : **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870 ـ1930م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية جامعة الحاج لخضر، باتنة 2013 ـ 2014م

8 ـ زبارة سامية : **الجهاد البحري في الجزائر العثمانية** (902هـ1520م/1209هـ 1827م) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة ابن خلدون ، تيارت 1435 ـ 1436 هـ/ 2013 ـ2014م .

9 ـ شلالي خولة ، سلمى كلاع : **جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر من خلال شهادات قادة الجيش الفرنسي 1830 ـ1871م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر "ل.م.د" دفعة :2016،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة العربي التبسي، تبسة 2015 ـ2016 م.

10ـ سلطان مبروكة : **مقاومة إبن ناصر بن شهرة في الجنوب الشرقي الجزائري 1853 ـ 1875م**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2015 ـ 2016م

11 ـ بن صحراوي كمال : **الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في اواخر عهد الدايات** مذكرة تخرج لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث ، معهد العلوم الاجتماعية والانسانية المركز الجامعي مصطفى اسطمبولي 2007 ـ2008م

12ـ عبد الرحمان نواصر : **مسألة الديون الجزائرية على فرنسا وانعكاساتها على علاقات البلدين في أواخر عهد الدايات**، مذكرة شهادة الماجستير في تخصص : التاريخ الحديث معهد العلوم الانسانية والاجتماعية ، المركز الجامعي بغرداية 1431 ـ 1432هـ /2010 ـ2011م.

13ـ عسول صالح : **اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1956 ــ1962م** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ، كلية الآداب والعلوم الانسانية قسم التاريخ وعلم الآثار ،جامعة الحاج لخضر، باتنة 2008 ـ2009م.

14 ــ عروك رنجة : **العلاقات السياسية والعسكرية بين الجزائر والدولة العثمانية (1791 ــ 1830م)** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة 2014 ـ2015م.

15ـ العيفة وفاء : **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر من الاحتلال الى غاية 1900م** مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعو محمد خيضر ، بسكرة 2012 ـ 2013م .

16ــ لفيف فاطمة الزهراء ، خليفي سعاد : **سياسة نابليون الثالث اتجاه الجزائر (1852 ــ1870م)** مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ تخصص التاريخ حديث ومعاصر كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة خميس مليانة 2013 ـ2014 م

17ـ مصباح فاطمة: **إدارة الأوقاف في الجزائر أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي** مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة 1436هـ/2015م

18 ــ يزير عيسى : **السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية 1830 ــ 1914م** ، مذكرة ماجستير قسم التاريخ ، جامعة الجزائر 2008 ـ 2009م .

3 ـ المجلات:

1ـ أحمد ثامر عزام : **النشأة التاريخية للسكك الحديدية في النصف الثاني من القرن الثاني من القرن التاسع عشر** ، (**مجلة الدراسات والحضارية (مجلة علمية)** ، العدد 29، مجلد 91438 هـ/2017م.

2 ـ بلحسن آسيا : **وضعية التعليم غداة الاحتلال الفرنسي** ، (**مجلة دراسات نفسية والتربوية مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية**)، عدد7، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،الجزائر2011م.

3 ــ سعيد عليون: **الطريقة الرحمانية ودورها في الجهاد**، جامعة الأمير عبد القادر(د،ت).

4 ــ سعيدوني ناصر الدين : **الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سياسة الجزائر اواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي** ، (**مجلة دارسات تاريخية)** العدد5 ،الصادر لجنة كتابة تاريخ العرب ، دمشق 1981م.

5 ـ شعبانة عبد الحميد : **الأمير عبد القادر المجاهد المثقف والسياسي الفارس** ، الحلقة 1العدد165،(**مجلة أول نوفمبر**)(د،ت).

6 ـ بن صحراوي كمال : **مجاعة 1868م بالجزائر من خلال نصوص محلية وأخرى فرنسية** (**مجلة عصور الجديدة**) ، العدد26 ، مجلد2014،7م.

7ـ منعم مساعد أسامة صاحب : **الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830 ــ 1962م، ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال** ، (**مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية**)، مجلد4،العدد3، (د،ت).

3ـ الملتقيات :

1 ــ بلعبدوني جمال : **السياسة العقارية إبان الاحتلال** ، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان فترة الاحتلال الفرنسي 1830 ــ 1962م، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر 2007م.

2ـ بن داهة عدة : **الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان فترة الاحتلال الفرنسي 1830 ــ 1873م** ، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان فترة الاحتلال الفرنسي 1830 ــ 1962م، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر 2007م.

3 ــ بن دواد نصر الدين : **مصادرة الأراضي الجزائري وسياسة بيجو الاستيطانية** ، أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان فترة الاحتلال الفرنسي 1830 ــ 1962م منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر 2007م.

4 ــ شيتور جلول : **العقار إبان الاحتلال** ، أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان فترة الاحتلال الفرنسي 1830 ــ 1962م، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر 2007م.

5 ــ عاشور موسى : **أساليب الاستعمار الفرنسي للاستيلاء على الأوقاف** ، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان فترة الاحتلال الفرنسي 1830 ـ1962م منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر 2007م.

6 ــ فارح رشيد : **المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية أثناء فترة الاحتلال وأثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري** ، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني

حـول العقـار في الجزائـر إبـان فـترة الاحـتلال الفرنسـي 1830 ــ1962م،منشـورات وزارة المجاهدين الجزائر 2007م.

7 ـ لونيسـي إبـراهيم : **الملكيـة العقاريـة فـي الجزائـر مـن خـلال جريـدة "المبشـر" ، فـي ظـل الحكـم العسـكري** ، أعمـال الملتقـى الـوطني الأول والثـاني حـول العقـار في الجزائـر إبـان فترة الاحتلال الفرنسي 1830 ـ 1962م، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر 2007م.

8 ـ مجـاود محمـد : **الاسـتيطان الاسـتعماري ومصـادرة الأراضـي فـي منطقـة سـيدي بلعبـاس خـلال القـرن 19م**، أعمـال الملتقـى الـوطني الأول والثـاني حـول العقـار في الجزائـر إبـان فـترة الاحتلال الفرنسي 1830 ـ1962م ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر 2007م.

9ـ ملاخسو الظاهر: **نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر 1830 ـ1962م**،أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار إبان فترة الاحتلال الفرنسي 1830 ـ 1962م، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر 2007م.

5 ـ الموسوعات:

1 ـ بن نعيمة عبد المجيد، وآخرون : **موسوعة أعلام الجزائر 1830ـ 1954م**،(د،خ) منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م الجزائر 2007م.

6 ـ المعاجم :

1 ـ صـابان سـهيل : **المعجـم الموسـوعي للمصـطلحات العثمانيـة التاريخيـة** ، مطبوعـات الملك فهد الوطنية ، السلسلة الثالثة (42)، الرياض 2000م.

ثانيا . الفرنسية

1 _ Amand _ Guy :Petite Histoire Philatélique de l'Algérie Française 1830 _1962 ,Assistance technique et documentaire l'avina

2 –Robert Charles Ageron : les algériens musulmans et la France 1871 _1919 . presseuni veritaires de France .paris 1968 .

3_ Robert Charles Ageron :Histoire l'Algérie Contemporaine P UF.Paris 1966 .

4_ Rambaud Alfad :L'insurrection algérienne de 1871Universtty .of toronto . library1891,

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
إهداء	
شكر و عرفان	
قائمة المختصرات	
مقدمة	1
الفصل الأول: الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م	11 ـ42
المبحث الاول :دوافع الاحتلال الفرنسي للجزائر	14
أولا ـ الأسباب غير مباشرة	14
1 ـ الاسباب السياسية	14
أ ـ أسباب خاصة بفرنسا	14
2 ـ الأسباب الاقتصادية :	15
أ ـ أسباب خاصة بفرنسا	15
ب ـ أسباب خاصة بالجزائر	15
3 ـ الأسباب الاستراتيجية	17
4 ـ الأسباب الدينية	17
أ ـ أسباب خاصة بالجزائر	17
ب ـ أسباب خاصة بفرنسا	18
ثانيا ـ الأسباب المباشرة	18
1 ـ قضية الديون	18
2 ـ حادثة المروحة	23
المبحث الثاني :الحملة الفرنسية على الجزائر 1830م	27
أولا ـ الاستعدادات الفرنسية للحملة	27
أ ـ استعدادات الجزائر لمواجهة الحملة	28

ب ـ معركة سطاوالي ونتائج الحملة	30
المبحث الثالث :السياسة الفرنسية بداية الاحتلال	32
أولا ـ السياسة الثقافية والدينية	32
1 ـ مصادرة الأوقاف	32
أ ـ طمس معالم المدن والاعتداء على المؤسسات الدينية والثقافية	35
ثانيا ـ سياسة التنصير و الفرنسة	37
ثالثا ـ سياسة التجهيل وتزييف تاريخ الجزائر	38
رابعا ـ السياسة الاستيطانية	40
الفصل الثاني : السياسة الفرنسية الاقتصادية في الجزائر في مرحلة الحكم العسكري (1830ـ1850م)	43 ـ79
المبحث الأول :مصادرة ممتلكات الجزائريين	46
أولا ـ مصادرة الأوقاف	46
1 ـ أهم الأوقاف الجزائرية	46
2 ـ الأوقاف بداية الاحتلال الفرنسي	48
ثانيا ـ مصادرة الأراضي العامة	51
ثالثا ـ السلب والنهب	53
رابعا ـ السياسة الاستيطانية الزراعية	56
1ـ نزع ملكية الفلاحين	56
أ ـ تمركز الاستيطان	57
2 ـ سياسة بيجو الاستيطانية	58
3 ـ الدور المكاتب العربية في تدعيم الاستيطان	59
خامسا ـ السياسة المالية	60
أولا ـ النظام الضريبي	60
المبحث الثالث :السياسة الزراعية	63

أولا- التشريعات الزراعية	63
ثانيا ـ دور الاقتصادي للمكاتب العربية في الفلاحة	64
أ ـ أهداف المكاتب العربية	65
ثالثا ـ السياسة المائية الفرنسية في الجزائر	66
رابعا ـ زراعة المحاصيل التجارية وانشاء المستعمرات الفلاحية	67
1 ـ أهم المحاصيل الزراعية الكولونية	67
أ ـ زراعة التبغ	68
ب ـ زراعة القطن	69
ج ـ زراعة الكروم	69
2 ـ اهم المستعمرات الفلاحية	70
3 ـ الثروة الحيوانية	71
المبحث الرابع :السياسة الصناعية والتجارية .	72
أولا ـ السياسة الصناعية	72
ثانيا ـ السياسة التجارية	73
1 ـ مراقبة الاسواق	74
2 ـ دور المكاتب العربية	75
أ ـ مراقبة الاسواق	75
ب ـ تحديد الاسعار	76
3 ـ التنظيم الجمركي	76
4 ـ الصادرات والواردات	77
5. أهمية التجارة في الجنوب	78
الفصل الثالث :السياسة الفرنسية الاقتصادية في الجزائر في مرحلة الحكم العسكري(1851ـ 1871)	80 ـ 120
المبحث الاول : مصارة الأراضي و توسع استيطان .	83

أولا ـ نزع الملكية ومصادرة الاراضي	83
1 ـ نمادج من قرارات مصادرة الاراضي	83
ثانيا ـ قانون سيناتوس كونسيلت	86
1. ظروف صدوره	87
2. ـ أهداف قانون المشيخي 1863م	90
أ ـ الاهداف المعلنة	91
ب ـ الاهداف الخفية	91
ثالثا ـ الاستحواذ على الاوقاف	93
رابعا ـ نمو المستوطنات على حساب الاراضي الزراعية	94
1ـ نمادج من القوانين والمراسيم التي تدعم عمل الشركات الاستثمارية	98
خامسا ـ المنظومة الضريبية	101
اولا- الضرائب العربية	101
المبحث الثاني : التنظيمات الزراعية .	103
أولا ـ توسيع زراعة الكروم والمنتجات التجارية	103
ثانيا ـ السياسة الفرنسية في مجال الغابات	104
1 ـ ضرب دعائم الاقتصاد الفرنسي	107
المبحث الثالث :السياسة المالية والتجارية	109
أولا- السياسة المالية	109
1 ـ التنظيم الجمركي	112
ثانيا ـ السياسة التجارية	112
1 ـ الصادرات والواردات	112
أ ـ الطرق والمواصلات ودورها التجاري	114
1 ـ الطرق البرية	114

2. الأهمية الاقتصادية للطرق البرية	116
2. إنشاء السكك الحديدية	116
أ . الاهمية الاقتصادية لسكك الحديدية	119
الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الاقتصادية الفرنسية على المجتمع الجزائري	121 ـ 149
المبحث الاول : الانعكاسات الاجتماعية .	124
أولا ـ تدهور المستوى المعيشي	124
1. هجرة السكان	126
ثانيا : تدهور الاوضاع الصحية	128
المبحث الثاني: الانعكاسات الاقتصادية.	131
أولا ـ تفكيك ملكية الاهالي	131
المبحث الثالث : الانعكاسات السياسية .	134
أولا ـ قيام ثورات الشعبية	134
أ ـ مقاومة الامير عبد القادر	134
1 ـ دوافع مقاومة الامير عبد القادر	135
2 ـ مراحل مقاومة الأمير عبد القادر	136
ب ـ مقاومة القبائل (1851 ـ1857م)	137
ج ـ ثورة الز عاطشة (1849م)	138
1 ـ أسباب الثورة :	138
2 ـ النتائج المترتبة:	140
د ـ انتفاضة الحضنة الغربية 1864م:	141
1 ـ أسبابها	141
ثانيا ـ ثورة محمد المقراني وانتفاضة 1871م:	143
1ـ أوضاع الجزائر العامة :	143

2 ـ أسباب الانتفاضة :	145
3 ـ انطلاق الانتفاضة:	146
4 ـ النتائج المترتبة عن الانتفاضة :	147
خاتمة	150
الملاحق	154
قائمة المصادر والمراجع	177 ـ193
فهرس الموضوعات	194 ـ200

الملخص :

طبقت الادارة الفرنسية خلال فترة احتلالها للجزائر سياسة اقتصادية في الفترة ما بين 1830ـ 1871م سعت من خلالها للتحكم في اقتصاد الجزائر وربطه اقتصادها ، تمثلت هذه السياسة في مجموعة تشريعات وقوانين اقتصادية معظمها تمس الزراعة والتجارة وحتى النظام المالي والتي هيئتها فرنسا لخدمة مصالحها، اضافة الى ان السلطات الفرنسية ارهقت كاهل الاهالي عن طريق فرض الضرائب كما قامت بتسليم الاراضي للمستوطنين ولم تراعي في ذلك حالة الفرد الجزائري .

اثرت هذه السياسة الاقتصادية بدورها على الوضع الاقتصادي ، والوضع الاجتماعي حيث ادت الى تفكيك البنية الاجتماعية للأهالي ، وتدهور المستوى المعيشي حيث انتشر الفقر والحرمان ، وهذا ما سبب وضع صحي متدهور ، كما ان السياسة الفرنسية المتبعة كانت احدى العوامل التي ادت الى تحفيز الجزائريين نحو القيام برد فعل تمثل في المقاومات الشعبية التي عرقلة ادارة الاحتلال بحيث انها تعبر عن رفض الوجود الاستعماري في الجزائر .

Résumé:

Durant la période entre 1830 _ 1871 l'administration colonial française a appliqué certains mesures pour contrôler l'économie en Algérie en créant des lois arbitraires notamment les lois qui touchent l'agriculture et le commerce ,tout sa pour le service des intérêts .

Ces mesures ont une influence négative sur la vie des citoyens algériens, ha pauvreté la répression les maladies …etc.

Par alleurs Cette politique injuste était le principal facteur qui a poussé les algériens à se révolter

Contre l'administration française pour leurs dire non à votre présence ici chez nous .